جِنان التَّميمي

الحدود النحوية في التراث
(كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا)



شبكةُ اللُّغويَّاتِ العَربيَّةِ

٢٠٠٨

جامعة الملك سعود

عمادة الدراسات العليا

قسم اللغة العربية وآدابها

الحدود النحوية في التراث

(كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها،كلية الآداب،جامعة الملك سعود

إعداد الطالبة

جنان بنت عبدالعزيز التميميّ

(الرقم الجامعي: ٤٢٥٢٢١٢٨٤)

شهر ذي القعدة، سنة ١٤٢٨هـ

الحدود النحوية في التراث
(كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا)

إعداد الطالبة

جنان بنت عبدالعزيز التميميّ

(الرقم الجامعي: ٤٢٥٢٢١٢٨٤)

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ:٢٨ / ٥ / ١٤٢٩هـ وتم إجازتها

المشرف	أعضاء اللجنة
د.محمد العياشي صاري	**١-د. محمد لطفي الزليطني.**
	٢-د. عادل العيثان.

بسم الله الرحمن الرحيم

تطرح التعريفات والحدود إشكالية أساسية وبخاصة على المـــستوى المنطقـــي والمعجمـــي والدلالي . ومما لا شك فيه أن تعريف مفهومٍ (ما) يقتضي بالضرورة طرح السؤال : ما هو هذا المفهوم أو هذا الشيء ؟

وإذا كان من السهولة طرح السؤال، فإن الإجابة عنه ليست كذلك، فمن غير المعقول أن يقال عند تحديد المفهوم " س " أن " س " هو " س "، بل نحن في حاجة إلى وضع " س " في علاقـــة مع " ع " وحملها عليها لتحديدها تحديدا لسانيا أو وظيفياً أو إجرائياً أو منطقياً دقيقاً.

إن تحديد المصطلحات وضبط تعريفاتها ضرورةٌ تفرضها الحاجـــة العلميـــة والمنهجيـــة والتربوية إلى حماية المصطلح ودلالته داخل المجال المعرفي الذي ينتمي إليه . وما يلاحظ على التعريفات في جل العلوم والتخصصات أنها متباينة وغير ثابتة، فقلما نعثر على التعريف الجامع المانع رغم نضج العلم واستقلاله من حيث مفاهيمه ومصطلحاته . وتبدو هذه الظاهرة بوضوح على مستوى الحدود النحوية في كتب النحو العلمي والتعليمي، حيث يلاحظ أنها جاءت أحيانـــا خاطئة أو متناقضة أو تصادفها بعض الاستثناءات. ومن الحدود النحوية ما تعلق تعلقـــا كبيـــرا بالجانب المنطقي الأرسطي، مما جعلها ترد غالبا في ثوب اصطلاحي معقد، وأحيانا تفتقر إلـــى الوضوح والدقة، والدليل على ذلك ما نجده مثلا في تعريف الاسم، فقد أورد الزجـــاجي عـــددا كبيرا من التعريفات المتشابهة والمتباينة منها:" حد الاسم في كلام العرب مـــا كـــان فـــاعلا أو

مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به.....وأما سيبويه فلم يحد الاسم حدا يفـصله مـن غيره ولكن مثله فقال: « الاسم : رجل وفرس »

وعلَّل النحاة بعده عدم تعريفه الاسم بالحد، بأنه « تـرك تحديـده ظنـا منـه أنـه غيـر مشكل»...وقال الأخفش سعيد بن مسعده: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني...وفساد هذا الحـد بين، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عن شيء منها... وأما حد أبي العباس المبرد للاسـم فهو الذي ذكره في أول المقتضب، حين قال الاسم ما كان واقعا على معنى، نحو رجل وفـرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، ويعتبر الاسم بواحده كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفـض فهو الاسم على الحقيقة، وإنما قصد التقريب على المبتدئ، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة... وقد أُخذ على المبرد أيضا في هذا الحد قوله: ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنـع منه فليس باسم. وقيل: إن من الأسماء مالا تدخل عليه حروف الخفض، نحو كيف، وصه، ومه، وما أشبه ذلك."(١) وقد حدت الأسماء بحدود كثيرة غير ما ذكرناه .وعند محاولة العلماء تحديـد الكلمة تحديداً علمياً دقيقاً (وهي العنصر الذي عُدَّ منذ أيام الإغريق أصغر وحدة لغوية) فـشل أصحاب المعاجم، ولم يوفق النحاة وعلماء اللغة رغم الجهود التي بذلت في هذا الموضوع حتى اليوم (٢)ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث المتمثلة في إشكالية الحدود والتعريفات عامة والنحوية خاصة.

---

(١) السابق،ص٤٨-٥١

(٢) د. نايف خرمة،أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، المجلس الوطني الثقافي للفنون والآداب، ط٢، الكويت ١٩٧٨، ص٢٧٥ .

والهدف من هذا البحث معرفة خصائص التعريفات النحوية عند النحــويين القــدماء، و البحث في تنوع التعريفات النحوية بين التمثيل و التجريد، وفي تطورها، وحصر الحدود النحوية في كتاب التعريفات للجرجاني وتصنيفها وتحليلها ونقدها انطلاقــا مــن تعريفــات النحــويين المتقدمين، و محاولة ضبط المقاييس أو الأسس العلمية واللغوية التي ينبغــي مراعاتهــا عنــد صياغة التعريف وتحديد المفاهيم. وكتاب التعريفات للجرجاني معجم يتــضمن تحديــد معــاني المصطلحات المستخدمة في الفنون والعلوم حتى عصره (ت عام ٨١٦هــ) وهذا المعجم مــن أوائل المعاجم الاصطلاحية في التراث العربي، وقد حدد فيه الجرجاني معاني المصطلحات تبعا لمستخدميها وتبعا للعلوم والفنون التي تستخدم فيها، وجعل تلك المصطلحات مرتبة ترتيبا أبجديا مستفيدا في ذلك من المعاجم اللغوية العامة والمتخصصة حتى يسهل التعامل معه لكافة طالبيــه. وهذا المعجم من المعاجم المهمة التي لا يستغنى عنها إلى الآن. وهو يشمل على ما يزيد عــن مائة تعريف نحوي ستكون بإذن الله نموذجا أدرس من خلالها الحدود النحوية وصــفا وتحلــيلا ونقدا وموازنة بالحدود النحوية القديمة. ومدى تطورها مقارنة بالحدود النحويــة فــي القــرون الأولى من الهجرة.

وبعد البحث والتقصي لم أجد دراسة تناولت إشكالية الحدود النحوية، إلا أن هناك دراسات لا تقل أهمية عنها تناولت المصطلح النحوي ومفهومه ومن هذه الدراسات:

١- د.عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري جامعة الملك سعود ١٤٠٩هــ .وقد تعرض الباحث في هذه الدراسة إلى مفهوم المصطلح النحوي ثم أحصى المصطلحات النحوية منذ تلاميذ أبي الأسود الدؤلي إلى أن وصل إلى نحويي القرن الثالث الهجري .ويقع هذا البحث في اثنين وتسعين ومائة صفحة من دون

الكشافات موزعة على ثلاثة فصول : الأول جعله للمصطلح النحوي قبل الكتاب . والثاني للمصطلح النحوي في كتاب سيبويه. والثالث للمصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين. وقد وقف الباحث بهذه الدراسة عند أواخر القرن الثالث الهجري. ولاشك أن هذه الدراسة المركّزة للمصطلح النحوي في هذه الفترة الزمنية المحدودة. مورد عذب للدراسة وموضوع البحث من حيث الجانب المنهجي وكذلك الجانب المعرفي . وما يلاحظ على هذا البحث أنه دراسة تاريخية للمصطلح النحوي في فترة زمنية محددة لم تتعرض للحدود النحوية وإشكاليتها التي ينصب عليها موضوع دراستنا.

٢- د.إيناس كمال الحديدي المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث كلية الآداب جامعة الإسكندرية ٢٠٠٢م .وهو بحث في المصطلح النحوي التراثي بما استقر عليه علم الاصطلاح الحديث من مناهج وأدوات.واعتمد عملها في تثبيت مفهوم المصطلح على استعراض تعريفات النحاة للمصطلح مفرقة بين أنواع هذه التعريفات، ومحددة أكثرها دلالة على مفهوم المصطلح وأقربها إلى شروط التعريف الدقيق المحكم، مع تثبيت موقع هذا المفهوم في نظام المفاهيم الخاصة بالنحو، وذلك وفقا لعلاقة كل مصطلح بغيره من المفاهيم. وفي تتبعها لتعريفات المصطلحات، توخت المسلك التاريخي. وفي حالة دلالة المصطلح على أكثر من مفهوم تبدأ بأكثرها شيوعا. وطبقت في عملها هذا خطوات توحيد المصطلحات كما أوصت بها المنظمة الدولية للتوحيد المعياري.ويقع هذا البحث في خمس وسبعين ومائة صفحة مقسمة على ثلاثة فصول:الفصل الأول :منهج البحث في علم الاصطلاح، والفصل الثاني:التحليل الشكلي لمصطلحات النحو العربي. والفصل الثالث :التحليل الدلالي لمصطلحات النحو العربي.

وما يلاحظ على البحث أنه ركز على الجانب المصطلحي فقط. وإن تعرض للتعريفات على عجل دون أن يتناول إشكالية الحدود النحوية التي هي موضوع بحثنا. والمصطلح لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن مفهومه وحدّه وبالتالي كان لهذه الدراسة تعلّق كبير بمادة هذا البحث.وبالتحديد في الفصل الثالث من هذه الدراسة حيث تعرضت لبعض المصطلحات النحوية وحللتها تاريخيا.

وقد تناولت في بحثي هذا إشكالية الحدود النحوية في التراث وقسمت البحث إلـــى تمهيـــد وفصلين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

ففي التمهيد تحدثت عن(مفهوم الحدود والتعريفات وإشكالاتها في العلوم) ويتضمن ذلـــك إشكالية التعريف ومفهومه و شروط التعريف ونقائضه وصـــياغة التعريـــف ولغتـــه وأنـــواع التعريفات والتعريفات في علم الاصطلاح الحديث.

وفي الفصل الأول تناولت بالتحليل والنقد :(تطور الحدود النحوية في التراث) فتحدثت عن في الحدود النحوية قبل كتاب سيبويه ثم الحدود النحوية بعد الكتاب.

أما الفصل الثاني فقد خصصته للحديث عن:(الحدود في كتاب التعريفات تحليـــل ونقـــد) وتناولت فيه: طبيعة الحدود في كتب التعريفات، وأنواع الحدود في كتاب (التعريفات) ووازنت بين الحدود في كتاب (التعريفات) والكتب النحوية السابقة.و أخيرا خاتمة حوت أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج.

وقد واجهتني في هذا البحث بعض الصعوبات التي تمر بأي باحث؛ لكنّي أحمد الله الـــذي يسّر لي ذلك وآتاني الصبر حتى استوى هذا البحث على صورته التي هو عليها، وأتقدم بالشكر والعرفان لجامعة الملك سعود التي منحتني كل التسهيلات لإتمام هذا البحث، ممثلة في مـــديرها

ورئيس قسم اللغة العربية وأعضاء هيئة التدريس، وأخص بجزيل الشكر أستاذي الذي أشـــرف على هذه الرسالة الدكتور: محمد العياشي صاري، الذي رعى هذا البحث منذ أن كـــان فكــرة صغيرة ولم يألُ جهدا في إرشادي وتوجيهي حتى اكتملت هذه الرسالة واستوت على مـــا هـــي عليه، كما لم يبخل بما تحويه مكتبته من نفائس الكتب، وأسأل الله أن يجزيه على ما قدم من علم خير الجزاء، وما كان في هذا البحث من عرض أو تحليل أو نقاش مفيد فبتوفيق الله وسداده وما كان فيه من تقصير أو خلل فمن نفسي وفوق كل ذي علم عليم.

التمهيد:

مفهوم الحدود والتعريفات وإشكالاتها في العلوم

إشكالية التعريف ومفهومه

شروط التعريف ونقائضه

صياغة التعريف ولغته

أنواع التعريفات

التعريفات في علم الاصطلاح الحديث

تمهيــــــــــد

مفهوم الحدود والتعريفات وإشكالاتها في العلوم

١ــ إشكالية التعريف ومفهومه :

يؤدي التعريف دورا هاما في الحياة الاجتماعية العامة فضلا عن العلمية، فلا يتم التفاهم بين شخصين في حديثهما دون معرفة تعريف أو معنى كل لفظ ينطق به، فبــدون التعريــف لا يتبين حدود المصطلح ومعناه الذي تفرضه الحاجة العلمية لحماية دلالته ومجاله المعرفي. وفــي بعض الأحيان يحدث الخلاف بين المتحدثين بسبب عــدم معرفــة التعريــف الــدقيق لــبعض المصطلحات التي قد يتحدث بها أحدهم. ومعلوم أن المصطلحات مفاتيح العلوم إذ تتطلب وضع حدود بارزة لها تميزها عن غيرها من المصطلحات، وتميّز كل مصطلح في مجاله. ومعرفــة الحدود والتعريفات الدقيقة في علم من العلوم توفر لطالب العلم الجهد والوقت في تحصيل العلم. وهي في الحقيقة أصل كل علم، فمن لا يحيط بها علماً لا يفلح في العلم الذي يطلبه.

إنّ دراسة الحدود والتعريفات تطرح ـبشكل عامـ إشكالية أساسية وبخاصة علــى المــستوى المنطقي والمعجمي والدلالي، فكثير ممن تكلم في الحدود والتعريفات حدث عنده خلط ولــبس، فهي كما يقول عنها ابن حزم[١] " باب خلط فيه كثير ممن تكلم في معانيه وشبك بين المعــاني

(١) ابن حزم الأندلسي؛المتوفي عام ٤٥٦ هــ ١٠٦٣ م له في تاريخ الأراء في التوحيد والفلسفة كتاب سماه مهم السنن في الملل والنحل انتقد فيه على الأشعريين وهو كتاب مهم في بابه.(أدورد فنديك،اكتفاء القنوع بما هو مطبوع،دار صادر(بيروت)ط١٨٩٦،١م،ج١،ص١٨٨)

وأوقع الأسماء على غير مسمياتها ومزج بين الحق والباطل فكثر لذلك الشغب والالتباس وعظمت المضرة وخفيت الحقائق"[١]

١- الحد والتعريف عند اللغويين والنحاة:

ورد في لسان العرب التعريف بمعنى : "الإعلام، و التعريف أيضا؛ إنشاد الضالة، وعرّف الضالة؛ نشدها"[٢] و في المعجم الوسيط بمعنى: "تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة"[٣]. فالتعريف عند اللغويين : إعلام عن حدود شيء، بذكر خواصه التي تميزه عن غيره.

وورد في معجم مقاييس اللغة: " (حد) الحاء والدال أصلان الأول[٤] المنع والثاني طرف الشيء، فالحد الحاجز بين الشيئين "[٥]" ويذكر ابن سيده في معجم المحكم أنّ الحد: " الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر وجمعه حدود، وفصل ما بين كل

---

(١) ابن حزم، (علي بن أحمد الأندلسي)، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث (القاهرة) ط١، ١٤٠٤هـ،ص٢.

(٢) ابن منظور (محمد بن مكرم الأفريقي المصري)،لسان العرب، دار صادر (بيروت)ط ١٩٥٥،١م.ج٣،ص١٤٠

(٣) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، تح: مجمع اللغة العربية دار الدعوة (استانبول)،١٩٨٩م، ج:٢، ص٥٩٥

(٤) يقصد به المعنى الأول... والمعنى الثاني.

(٥) ابن فارس(أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة،تح. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل (بيروت) ط٢، ١٤٢٠هـ،ج٢،ص٣

شيئين حد بينهما ومنتهى كل شيء حده"[١] وفي معجم تاج العروس الحد :" (تمْيِيزُ الشَّيْءِ عَن الشَّيْءِ) وقد حَدَدتُ الدَّارَ أَحُدُّهَا حَدًّا والتَّحْدِيدُ مثْله وحَدّ الشيءَ من غَيْرِه يَحُدُّه حَدًّا وحَدَّده مَيَّزَه وحَدُّ كُلِّ شيْءٍ مُنتهاه لأَنّه يَرُدُّه ويَمنَعه عن التّمادِي والجَمْع الحُدُودُ"[٢]. ويجتمع اللغويون في تعريف الحد بأنه " قول دال على ماهية الشيء ويشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز "[٣]

والحد عند النحويين "هو الدال على حقيقة الشيء"[٤] و" هو الكاشف عن حقيقة المحدود"[٥] و " تمييز المحدود عما يشاركه" [٦] و " ما يميز الشيء عن ما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان

---

(١)ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، المحكم والمحيط الأعظم، تح. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية (بيروت) ط١ ٢٠٠٠م، ج٢. ص٥٠٤، و ابن منظور، لسان العرب،ج٣ ص١٤٠

(٢) الزبيدي،(محمد مرتضى الحسيني) تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية(بيروت)، ١٣٨٥هـ،ج٨،ص٨

(٣) الجرجاني (الشريف بن محمد بن علي)، التعريفات،تح.محمد الأبياري،دار الكتاب العربي(بيروت)ط١ ١٤٢٣هـ،ص٧٢

(٤) الزجاجي(أبو القاسم) الإيضاح في علل النحو،تح.د.مازن المبارك،دار النفائس (بيروت) ط٥ ١٤٠٦هـ ص٤٦

(٥) العكبري،(أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، مسائل خلافية في النحو، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، (بيروت)، ١٩٩٢م، ج١ ص ٤٧

(٦) العكبري، (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح. د. عبد الإله النبهان، دار الفكر (دمشق) ط١ ، ١٤١٦هـ ج١ ص٤٥

جامعا مانعا"[١] ويجتمع النحاة في حد الحد بما ميّز الشيء وفصله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له. و"الحد والمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد"[٢]

والحدود أو التعريفات كالقواعد، لأنها تتضمن قواعد كلية، وكل ما وجد فيه قيود التعريف كان داخلاً في المعرَّف، فهي حكم كليّ ينطبق على جميع أفراده، لتعرف أحكامه من هذه القواعد.فالحدود النحوية مثلا: تمثل أصل أو قاعدة استنبطت من كلام العرب و كل ما وجد من كلام العرب يشابه هذه القاعدة يأخذ حكمها ويطبق عليه. والتعريف يبين المقصود من المصطلح ويحدده، وهو بذلك يحصر ما يدخل تحت هذا المصطلح في أشياء محددة، ولا يترك الباب مفتوحاً لإدخال كل ما يؤدي المعني الذي يؤديه هذا المصطلح، كما في " الاستثناء" مثلاً يمكن تأدية المعنى الاستثنائي بوسائل متنوعة تخالف الاستثناء النحوي الاصطلاحي ولكنها لا تسمى استثناء في اصطلاحهم، لعدم انطباق تعريف الاستثناء وأحكامه عليها.[٣] فالاستثناء في اصطلاح النحاة له تعريف خاص عندهم وأدوات وأحكام نحوية يتميز بها عن الاستثناء في الفقه

---

(١) الفاكهي(جمال الدين عبد الله بن أحمد)، شرح الحدود النحوية،تح.د.محمد الطيب الإبراهيم،دار النفائس(بيروت) ط١ ١٤١٧هـ،ص٤٢

(٢) الفاكهي(جمال الدين)،شرح الحدود النحوية، ص١٧

(٣) عباس حسن،النحو الوافي (مصر)ط٥،دت.ج١، ص ٣١٥.

مثلا "أن يقول الحالف إن شاء الله تعالى لأن فيه رد ما قاله بمشيئة الله تعالى"[١] لأن الحالف يحلف ليفعلن هو أوغيره كذا، أو لا يفعل هو أو غيره كذا فيقول: (إن شاء الله) فيستثني مشيئة الله، لأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فإن وقع الفعل كان الله شاءه، فلا حنث عليه، وإن لم يقع لم يكن الله شاءه فلا حنث عليه.

٢- الحد والتعريف عند الأصوليين:

يُذكر التعريف عند الأصوليين بمعنى الحد،والحد بمعنى التعريف دون تفريق بين المصطلحين، فمعناهما عندهم واحد. على نحو قولهم: " التعريف الاسمي والتعريف الحقيقي،ثم لما وقع التنبيه على هذا ولم يثبت خلاف صريح في جواز وجود الحقيقي وغير الحقيقي من حيث هما ولا في جواز كون غير الحقيقي مقدمة للشروع وإنما ثبت في جواز الحقيقي مقدمة للشروع أشار إلى ذلك فقال:(واختلف فيه)أي في الحد الحقيقي "[٢] فنجده يقول في بداية كلامه (التعريف الحقيقي) ثم يقول آخرا (الحد الحقيقي). وفي موضع آخر يقول: "وسمي التعريف حداً لمنعه الداخل من الخروج،والخارج من الدخول"[٣] ويذكر الزجّاجي[٤] أنّ "الحدُّ والتعريف في عرف المناطقة

---

(١) القونوي(قاسم بن عبد الله بن أمير علي)، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تح. د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء (جدة) ط١، ١٤٠٦هـ، ج١ ص٢٤٤

(٢) ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير في علم الأصول،دار الفكر (بيروت) ط١، ١٤١٧هـ ج١،ص٤٠

(٣) ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير في علم الأصول، ج١ ص٢٧١

(٤) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم النحوي،تلميذ الشيخ أبي إسحاق الزجاج قرأ عليه ونسب إليه وقرأ أيضا على أبي جعفر بن رستم الطبري وعلى أبي الحسن بن كيسان وأبي بكر بن السراج وأبي

والفلاسفة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميّز الشيء عما عداه، أو هو القول الدال على حقيقة الشيء أو هو قول وجيز يدل على طبيعة الشيء الموضوع له"[١]

ويعرّف ابن حزم الحد بقوله:" لفظ وجيز يدل على طبيعة الشيء المخبر عنه"[٢] وقيل: " كل لفظ وضع لمعنى"[٣] "وقيل:"هو اللفظ الوجيز المحيط بالمعنى، وقيل هو الجامع المانع،وقيل معناه

الحسن علي بن سليمان الأخفش وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري وأبي موسى الحامض ومحمد ابن العباس اليزيدي وابن دريد وغيرهم، النهاوندي أبو القاسم الزجاجي النحوي صاحب الجمل أصله من صيمر نزل بغداذ ولزم أبا إسحاق الزجاج حتى برع في النحو ثم نزل حلب ثم دمشق،وصنّف الجمل بمكة وكان إذا فرغ الباب طاف به أسبوعا ودعا بالمغفرة وللنحاة عليه مؤاخذات معروفة في هذا الكتاب والجزولية حواش عليه وتوفي سنة أربعين وثلاث مائة،وله كتاب الإيضاح في النحو وشرح خطبة أدب الكاتب والمخترع في القوافي والكافي في النحو وكتاب اللامات كبير وشرح كتاب الألف واللام للمازني في النحو وله آمال حسنة جامعة لفنون الأدب من النحو واللغة والأشعار والأخبار (الفيروزابادي(محمد بن يعقوب)،البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة،تح.محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي(الكويت)ط!،١٤٠٧هـ،ج١،ص١٣١، والصفدي،الوافي بالوفيات،ج١٨،ص٦٧)

(١) الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) : الإيضاح في علل النحو، تح:د. مازن المبارك.دار النفائس(بيروت) ، ط٥ ، ١٤٠٦هـ، ص ٤٦.

(٢) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام،ص٣٨.

(٣) السبكي،(تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تح.علي محمد معوض، عالم الكتب (بيروت) ط١ ،١٤١٩ هـ، ج١ ص٣٤٩

انه يجمع الشيء المقصود به ويمنع دخول غيره عليه،وقد قيل الحد هو النهاية التي اليها تمام المعنى"[١]و" الحد: القول الدال على ماهية الشيء وقيل إنه قول دال على ما به الشيء هو ما هو"[٢]"وحدود الشرع موانع وزواجر لئلا يتعدى العبد عنها ويمتنع بها".[٣]

ولم يذكر ابن أمير الحاج[٤](الحد) وعرّف (التعريف) بأنه : " إفادة ما وضع الاسم بإزائه بلفظ يشتمل على تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالا"[٥]

٣- **الحد والتعريف عند المناطقة:** يفرق الفلاسفة بين الحد والتعريف بقولهم:" أن الأول[٦] يدل على ماهية الشيء ويتركب من الجنس والفصل[١]،على حين أن التعريف لا يقصد منه إلا

---

(١) السمعاني (أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار)، قواطع الأدلة في الأصول، تح. محمد حسن إسماعيل الشافعي،دار الكتب العلمية (بيروت) ط١ ، ١٤١٨هـ، ج١ ص ٣٣

(٢) السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين)، معجم مقاليد العلوم، تح. أ.د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب (القاهرة)ط١، ذ٢٠٠٤م ،ج١ ص٣٤.

(٣) الأنصاري (أبو يحيى بن زكريا) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تح.د.مازن المبارك،دار الفكر المعاصر (بيروت)ط١ ،١٤١١هـ ج٦،ص٦٦

(٤) محمد بن محمد بن أمير الحاج الحلبي الحنفي المتوفى سنة ٨٧٩هـ.(الكتاني (محمد بن جعفر) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة،تح.محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية(بيروت)ط١، هـ١٤٠٦، ج١،ص١٩٦مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤١٣هـ، ج١،ص٣٥٨)

(٥) ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير في علم الأصول، دار الفكر (بيروت) ١٤١٧هـ،ج١ ص٤٠

(٦)) يقصدون به الحد.

تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها،فكل حد تعريف، وليس كل تعريف حدا تاما،بل قد يكون حدا ناقصا،أو رسما تاما أو غير تام"(٢)

وإدراك الشيء عقلاً لا يتم إلا بالحد، وهو على تعبير أرسطو(٣):"القول الدال على ماهية الشيء"(٤) وينتقد الباحثون هذا التعريف ؛ إذْ لا يمكن لأحد أن يعرف كنه الأشياء، وذلك يستعصى على البشر، واكتفوا بكونه مميزاً كتعريف الغزالي(٥) له بقوله: "الحد: هو القول الجامع المانع"(١) فيجمع الحد معنى الشيء المقصود به ويمنع دخول ما يخرج عن معناه عليه.

---

(١) التعريف يكون بالحد أو بالرسم، وكل منهما يتوقف على الجنس والفصل أو الخاصة، فمثلا الحيوانية غير الإنسانية في العقل فإن الإنسان حيوان وناطق، والحيوان جنس، والناطق فصل، وهو مركب من الجنس والفصل.ويمثل على ذلك أرسطو " كل إنسانٍ فانٍ؛ سقراط إنسان؛ سقراط فانٍ".

(٢) د.جمال صليبيا،المعجم الفلسفي،دار الكتاب اللبناني، (بيروت)،ط١،١٩٧١م، ص٣٠٥.

(٣) هو أرسطوطاليس بن نيقوماخس الجراسني الفيثاغوري، وتفسير نيقوماخس: قاهر الخصم، وتفسير أرسطوطاليس: تام الفضيلة، حكي ذلك أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي،و قال سليمان بن حسان المعروف بابن جلجل في كتابه عن أرسطوطاليس؛ إنه كان فيلسوف الروم وعالمها وجهبذها ونحريرها وخطيبها وطبيبها.(السعدي(موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس)،عيون الأنباء في طبقات الأطباء،تح.نزار رضا، دار مكتبة الحياة (بيروت)د.ت،ج١،ص٦٨)

(٤) أرسطو، سلسلة علم المنطق،تح. د. فريد جبر، دار الفكر اللبناني(بيروت) ط١ ١٩٩٩م،ص ٥٧٨

(٥) محمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن محمد بن محمد الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي الطوسي الشافعي ولد سنة ٤٥٠ وتوفي سنة ٥٠٥هـ خمس وخمسمائة، وتفقه على إمام الحرمين وبرع في علوم كثيرة وله مصنفات منتشرة في فنون متعددة فكان من أذكياء العالم في كل ما يتكلم فيه.(ابن كثير(إسماعيل

وحدده ابن رشد[٢] بأنه :" قول يعرّف ماهية الشيء بالأمور الذاتية التي بها قوامه"[٣] فالحد عنده قول يفسر اسم الحد وصفته على وجه يخصه ويحدده فلا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما هو فيه.

ويختلف الأصوليون عن المنطقيين في تعريف الحد، وذلك يتوقف على الغرض من الحد، أما المنطقيون ــ وغايتهم من الحد حصر الذاتيات ــ فالحد عندهم هو القول المفصل المعرف للذات بماهيتها(أي بجوهرها)، وأما الأصوليون ــ وغايتهم من الحد مجرد التمييز ــ فالحد عندهم هو القول المفسر لاسم المحدود وصفته عند مستعمله على وجه يخصه ويحصره، فلا يدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرج منه ما هو فيه، فالحد هو الفصل والتمييز بين المحدود وغيره، ولا يفيد تصور الحقيقة، لكنه قد يفصل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال، فالاختلاف في الهدف والغاية أدى إلى اختلافهم في التحديد[٤].

بن عمر)،البداية والنهاية،مكتبة المعارف(بيروت)دت.ج١٢،ص١٧٣،ومصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي،هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،دار الكتب العلمية(بيروت)١٤١٣هـج٦،ص٧٩)

(١) الغزالي (أبو حامد)، معيار العلم،تح. د.سليمان أبو الدنيا،دار المعارف (مصر)ط١، ١٩٦١م، ص٢٨١

(٢)

(٣) ابن رشد (محمد بن أحمد) رسائل ابن رشد الفلسفية، تح. د. رفيق العجم،دار الفكر اللبناني (بيروت) ط١،١٩٩٤م، ص٦٦

(٤) انظر :ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام،مكتبة ابن تيمية (القاهرة)، ط٣، ١٤٠٣هـ ج: ٩، ص ٤٩

وتكمن صعوبة الحدود والتعريفات أو إشكاليتها في كثرتها وتعددها، وكثرة الاعتراضات على كل حد منها بسبب إقحام الفلسفة في هذه الحدود، وعامة الحدود المذكورة في كتب الفلاسفة، والأطباء، والنحاة، والأصوليين، والمتكلمة، معترضة على أصلهم وإن قيل بسلامة بعضها كان قليلاً بل منتفياً[١].

ويقول ابن تيمية[٢] في رده على المنطقيين : " إنّه إلى الساعة لا يعلم للناس حد مستقيم على أصلهم. بل أظهر الأشياء " الإنسان " وحدّه بـ " الحيوان الناطق" عليه الاعتراضات المشهورة. وكذلك حد " شمس " وأمثال ذلك. حتى إن النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ذكروا " للاسم " بضعا وعشرين حداً وكلها معترض على أصلهم، وقيل إنهم ذكروا " للاسم " سبعين حداً لم يصح منها شئ كما ذكر ذلك ابن الأنباري المتأخر" [٣].

وتعدّ الحدود والتعريفات من الموضوعات الرئيسة التي يدرسها علماء المنطق إلا أن المنطق لا يعني بمشكلات التعريف الخاصة بل يعني بمشكلاته العامة، فهو لا يقصد إلى تعريف

---

(١) انظر : ابن تيمية، الرد على المنطقيين دار الفكر اللبناني،(بيروت) ط١، ١٩٩٣م ، ص ٣٦.

(٢) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني ا بن تيمية الشيخ الإمام العالم العلامة المفسر الفقيه المجتهد الحافظ المحدث شيخ الإسلام نادرة العصر ذو التصانيف والذكاء والحافظة المفرطة تقي الدين أبو العباس ابن العالم المفتي شهاب الدين ابن الإمام شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات مؤلف الأحكام وتيمية لقب جده الأعلى، ولد بحران عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين، وتحول به أبوه إلى دمشق سنة سبع وستين، وتوفي سنة ثمان وعشرين وسبع مائة.(الصفدي،الوافي بالوفيات،ج٧،ض١١)

(٣) ابن تيمية : الرد على المنطقيين، ص ٣٦.

ألفاظٍ مما يرد في الفن أو العلم، بل يقصد إلى فض المشكلات التي تنشأ في التعريف كائناً ما كان هذا المعرَّف [١]. فالمنطقيون يجعلون للتعريف قوانين معيارية وموازين ينبغي أن يرقى إليها كل تعريف.أما عند التطبيق في علم من العلوم تنشأ لدينا مشاكل خاصة بتعريف مصطلحات كل علم على حده،فعند ذلك يأتي دور المختصين في هذا العلم أو الفن كي يحددوا التعريف السليم والدقيق الذي يتوافق مع متطلبات ذلك العلم.

ويجمع المناطقة أن التصور التام لشيء ما لا يكون إلا بتعريفه تعريفاً دقيقاً. وهذا يكشف أهمية التعريف وأثره في الحياة العامة وفي ميادين العلم.

٤- **الحد والتعريف عند المحدثين:** يصب اهتمام المحدثين من علماء اللغة عند الحديث عن التعريف على التعريف الاسمي[٢].فهم يبحثون عن معنى اللفظ بحكم ما تواضع الناس عليه في طريقة استعمالهم للغة،ويقصد بالتعريف "الوصف اللفظي لمفهوم ما يسمح بالتفريق بينه وبين مفاهيم أخرى داخل منظومة تصورات"[٣]

---

(١)) انظر : د. محمد مهران رشوان، المدخل إلى المنطق الصوري، دار قباء (القاهرة)،ط١، ١٩٩٨م، ص٨٩

(٢) التعريف الاسمي: وهو ما يعبر عنه بشرح الاسم، وهو ما لا يعد تعريفاً منطقياً تاماً مكوناً من الجنس والفصل، أو الجنس والعرض.والتعريف الاسمي يوضح ماهية المعنى، أي تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا. لتمييزه عن غيره في الذهن تمييزاً تاماً.

(٣) هليل(محمد حلمي) :"دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي"، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية،وقائع ندوة جهوية،(الرباط) ١٩٨٧م،ص ٣٠٢.

ويعرّف أيضا بأنه "عملية شرح الرموز اللغوية.... والتعريف وصف لغوي للمفهوم قوامه ذكر عدد من الخصائص التي توصل معنى المفهوم "[١] و" هو بناء يخضع لمبدأ الترتيب التدريجي للسمات الدلالية التي تمكّن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من العلامات و حصر العناصر السياقية المكونة له"[٢]"ويكمن تعريف الكلمة في تقديم جملة مرادفة مساوية لها دلاليّاً"[٣]و" التعريف هو الأداة الأساسية التي تترجم المفهوم إلى رموز لغوية"[٤]

وهكذا يتفق أكثر المحدثين على أن التعريف عبارة عن: مجموعة من الكلمات أو الرموز لتوضيح معنى كلمة أو رمز لغوي.ويضم أي تعريف طرفين رئيسين أولهما اللفظ المراد تعريفه ويسمى المعرَّف (definiendum) والطرف الآخر التعريف (definition) وربما يحدد بمجموعة من الكلمات،أو الرموز.

---

(١) د.خطابي (محمد)، المادة المصطلحية الحديثة في "المعجم المفصل في الأدب"لمحمد التونجي، مجلة اللسان العربي، (الرباط)،ع٤٦/ ١٩٩٨م ص ٧٦٥

(٢) بن عثمان، (طالب): علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية. ضمن تأسيس القضية الاصطلاحية، بيت الحكمة (تونس) ١٩٨٩م، ص٩٣.

(٣) جان وكلود ديبوا: التعريف في المعجم الترادف والترادف الجُملِي،ترجمة: محمد البكري، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية،(الرباط) ع/٤ ٢٠٠٣، ص٢٠٨

(٤) خطابي (محمد) ، المعجمات الأدبية العربية الحديثة (١٩٧٤-١٩٩٦): دراسةتحليلية نقدية للمصطلح والمفهوم، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية (الرباط)) ع٤/ ٢٠٠٣، ص ١٥٥

ولم أجد من المحدثين من يطلق (الحد) في مقام التعريف بل وجدتهم أحياناً يقولون "التعريف بالحد التام" أو "التعريف بالحد الناقص "(١). ومفهوم التعريف الذي يشترك فيه أكثر المتقدمين والمحدثين هو أن:" التعريف وصف للمفهوم على نحو يجعله متمايزاً عن غيره من مفاهيم تدخل في نظام واحد"(٢).

٢ــ **شروط التعريف ونقائضه** : وضع (أرسطو) شروطا للتعريف في كتابه (طوبيقا) ثم أكّدها ابن سينا وأضاف عليها في كتاب (البرهان من كتاب الشفاء) ؛ وتداولها أتباع المنطق الأرسطي حتى يومنا هذا وأهم هذه الشروط هي(٣):

١ــ أن يكون مساوياً للمعرَّف، بحيث يؤدي نفس معناه لو وضعنا المعرِّف مكان المعرَّف؛ لأنه إن كان أعم فلا دلالة له على الأخص، ولا يفيد التمييز، ففي تعريف الإنسان مثلا "الحيوان الضاحك" فهي تؤدي نفس معنى (إنسان) فالتعريف هنا يؤدي معنى المعرَّف بالتساوي، وأن يكون جامعاً مانعاً. أي أن يكون ذلك التعريف جامعاً لجميع أفراد ذلك الشيء بحيث لا يخرج عنه فرد، وأن يكون مانعاً لكل ما سواها من الدخول فيها. كما في التعريف السابق فكل فرد من أفراد جنس (الإنسان) هو حيوان ضاحك،ولا يشترك معه في ذلك أحد،فيكون بذلك التعريف

---

(١) انظر:د.رشوان (محمد مهران)،المدخل إلى المنطق الصوري،دار قباء (القاهرة) ط٢، ١٩٩٨م ص٨٦.

(٢) الملخ (حسن خميس)، التفكير العلمي في النحو العربي،دار الشروق (عمّان)،ط١، ٢٠٠٢م،ص١٤١

(٣) انظر : أرسطو،سلسلة علم المنطق،ص٣٨، وابن زرعة (ابوعلى عيسى بن اسحاق)، منطق ابن زرعة، تح د. جيرار جيهامي ود.رفيق العجم، دار الفكر اللبناني (بيروت) ط١، ١٩٩٤م، ص ٢٧٩، و الجيلالي(حلام)، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب (دمشق) ط١ ، ١٩٩٩م،ص٦٧،

مانعا لما سواه من الدخول فيه،قال الزركشي:"أَنْ يَكُونَ جَامِعًا لِسَائِرِ أَفْرَادِ الْمَحْدُودِ وَهَـذَا هـو الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ الِاطِّرَادُ وَمَانِعًا عن دُخُولِ غَيْرِ الْمَحْدُودِ في الْحَدِّ وهو الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ الِانْعِكَاسُ قَالَهُ الْقَرَافِيُّ وقال الْغَزَالِيُّ وابن الْحَاجِبِ الْمُطَّرِدُ هو الْمَانِعُ وَالْمُنْعَكِسُ هو الْجَامِعُ"(١).

٢ــ ألا يعرّف بذاته أو جزء منه، بمعنى ألا يستخدم في التعريف لفظا مشتقا من المعرَّف نحو تعريفنا ((تحذّق) صار حاذقا و تكلف الحذق و تظاهر به).(استنطق:جعله ينطق)

٣ــ ألا يعرّف بألفاظ سالبه،فلا نستعمل صيغ السلب في التعريف، مثل: ليس، عكس.... وذلك في مثل تعريف معتم مثلا: (ما ليس مضيئا). ويقبل التعريف بالضد ولكن في حدود ضيقة جدا في مثل تعريف (البياض:ضد السواد)

٤ــ ألا يذكر في التعريف ألفاظ مجازية،فلا يكون في التعريف تشبيه أو استعارة مثل: ((الأصيص) وعاء كالجرة له عروتان يحمل فيه الطين) فالتعريف هنا تشبيه يتطلب معرفة الجرة،ففيه إحالة إلى تعريف آخر حتى تكتمل فائدة التعريف.

ونجد أن مقاييس التعريف عند أرسطو ومن تبعه من المنطقيين هي شروط يصعب تحققها جميعا في تعريف واحد، فلا يستقيم على هذه المقاييس أكثر التعريفات، وأقرب مثال على ذلك تعريف المنطقيين أنفسهم للإنسان بأنه (حيوان ناطق) لا تنطبق عليه معايير التعريف السليم عند أرسطو،فهذا التعريف ينطبق أيضا على نوع من الطيور ينطق فاختل أهم معيار من معايير التعريف السليم وهو ألا يشترك معه في ذلك أحد،فيكون بذلك التعريف مانعا لما سواه من

---

(١) الزركشي (در الدين محمد بن بهادر بن عبد الله)، البحر المحيط في أصول الفقه، تح. د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية (بيروت) ط١، ١٤٢١هـ ج١ ص٨١

الدخول فيه. ويتضح أن أغلب الشروط الأرسطية للتعريف،تتعارض مع التعريف المعجمي الذي يعرّف الألفاظ بمختلف أنواعها، ويستخدم عددا من التقنيات، فالتعريف المعجمي يحتاج إلى ضوابط عامة لما قد يظهر فيه من نقائض تؤدي إلى القصور والغموض.ومن نقائض التعريف أن يشتمل على ألفاظ لا يفهمها المتلقي. ولكي تتم الفائدة من التعريف، يتحتم خلوّه من المصطلحات الغامضة غير المعرّفة من قبل وغير المستأنس بها، وإلا انتفى نفعه والغرض منه.[(١)]

ومن نقائض التعريف أيضاً أخذ المضاف في حد المضاف إليه، ويذكر الغزالي في معيار العلم في باب مثارات الغلط في الحدود قائلا : ".. وكذا أخذ المضاف في حد المضاف إليه، فتقول: العلم ما يكون به الذات عالماً.. والمتضايفان يعلمان معاً، ولا يعلم أحدهما بالآخر؛ بل مع الآخر. فمن جهل العلم جهل العالم، ومن جهل الأب جهل الابن.....فمن القبح أن يقال للسائل الذي يقول ما الأب ؟ (من له ابن) فإنه بقول لو عرفت الابن لعرفت الأب، بل ينبغي أن يقال الأب حيوان يوجد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك، فلا يكون تعريف الشيء بنفسه ولا حوالته على ما هو مثله في الجهالة"[(٢)]. فلا يصح أن يكون تعريف الشيء بنفسه كمن يعرّف العلم بما يكون به الذات عالما، فمن جهل العلم جهل العالم، أو يُحيله إلى شيء آخر يجهله :كمن يعرّف الأب بأنه (من له ابن) ومن جهل الابن جهل الأب.

---

(١) انظر: الجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة،ص٦٨

(٢) الغزالي(أبو حامد)معيار العلم،ص٢٨٠

ومن القواعد والشروط الواجب توافرها في التعريف يذكر لنا " ماكس بلاك"[١]أربع قواعد : ١ــ يجب أن يكون التعريف ملائماً للغرض الذي وضع من أجله. بمعنى أن يكون تعريف المصطلح مناسبا للغة العلم والاختصاص.

٢ــ يجب أن يكون التعريف معقولاً بالنسبة للشخص الذي نقدم له التعريف ويعني ذلك أنه لا ينبغي أن يشتمل التعريف على ألفاظ لا تكون مفهومة عند المتلقي. ولا أن يشتمل التعريف على أي جزء من المعرّف،وهو ما أشار له المنطقيون بقولهم:"ألا يعرّف بذاته أو جزء منه"[٢].

٣ــ يجب أن يكون التعريف مساوياً للمعرف بحيث يستخدم أحدهما مكان الآخر في أي سياق. وهذا يعني أن التعريف لا يصح أن يكون أوسع من المعرِّف ولا أضيق مجالاً من المعرَف. ولا أن يعبّر عن المعرّف بلغة مجازية أو استعارية. وهذا الشرط أيضا يطابق ما اشترطه علماء المنطق " أن يكون مساوياً للمعرَّف"[٣]

٤ــ أن يكون التعريف شرحاً لمعنى المعرّف، وليس تقريراً عن الأشياء التي يدل عليها. فيكون التعريف موجزا واضحا يفيد عن معنى المعرَّف بدقة ولا يحول التعريف إلى مقال تعرض فيه

---

(١) Black(Max):Critical Thinking. An Introduction to Logic and Scientific Method. (New York): Prentice Hall ,١٩٤٦ p.١٤

(٢) انظر صفحة رقم:١٠

(٣) انظر صفحة رقم:١١

مختلف المفاهيم العلمية التي تشملها الكلمة. . ويبدو هذا الشرط بصورة تفصيلية في الشروط التي وضعها محمد حلمي هليل للتعريف الوافي:[١]

أ – **الوضوح:** ينبغي أن نصل في التعريف إلى أكبر قدر من الوضوح، وذلك بالتعريف الدقيق لخاصيات المفهوم. فهذه الخاصيات هي التي تساعد على تعيين الحدود الفاصلة بين مفهوم وآخر.

ب – **الدقة:** بما أن تحقيق التواصل الآمن من اللبس هو من أهم أهداف اللغة الخاصة فالدقة تصبح متطلبا رئيسيا من متطلبات لغة التعريف. لذا فالمعايير الفاصلة بين المفاهيم يجب أن تكون حدودها مقننة بكل صرامة.

ج – **الاكتمال:** إن تعدد المفاهيم من السمات البارزة للمصطلح اللساني، ولذلك يصبح من اللازم أن لاتمثل التعريفات معنى واحدا أو وجهة نظر واحدة وألا تتحيز لمدرسة فكرية بعينها أو لساني بعينه، وإلا أدى ذلك إلى المقابل المبهم أو الناقص.

يتعلق الشرطان الأول والثاني بتمييز مفهوم من آخر، ذلك أن كل مصطلح يحيل إلى مفهوم لا يشاركه فيه مصطلح آخر. وعلى التعريف أن يكون وفيا لهذه القاعدة الصارمة التي غدت مسلمة في المصطلحية. وهكذا لايعقل أن يحيل المصطلح الواحد في الحقل الواحد إلى مفهومين ما لم تكن هناك مسوغات منهجية أو نظرية تجيزه. وعلى الرغم من أن هليل عقل هذا

---

(١) محمد حلمي هليل: نحو خطة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص، مجلة المعجمية. ع. ١٩٩٢/٨. ص١٦٥.

الشرط بمجال اللسانيات، فإنه في حقيقة الأمر ينسحب على العلوم الإنسانية كلها، سيما وأنه مجال تتنافس فيه النظريات والأطروحات والمقاربات.[١]

٣ـ صياغة التعريف ولغته :

تختلف صيغة التعريف باختلاف نوعه، فالتعريف المصطلحاتي له صيغته التي تختلف باختلاف مجاله. وللتعريف المعجمي صيغته وهيئته التي تختلف أيضاً باختلاف صنف المعجم إن كان مختصاً أو لغوياً أو موسوعياً.

والهيئة التي يبنى عليها نص التعريف يجب أن تدلّ بصدق على المعرِّف فلا يتناول المعرِّف شيئاً مما ليس من أفراد المعرَّف، وهو معنى كونه مانعاً[٢].

ويعتبر التعريف المعجمي نصا تربوياً مقتضباً، وهذا معناه أن المعجم في إطاره العام جنس تعليمي وأن مجموع المواد التي تشكل مدونتة عبارة عن سلسلة من الخطابات التربوية. ونص التعريف يتجاوز الكلمة الواحدة فيظهر في شكل صيغة أوعبارة تطول أو تقصر حسب التقنية المستعملة أو المنهج المتبع، وحسب صنف المعجم المقصود، كما أن لغة بناء التعريف تختلف أيضاً تبع التقنية المستخدمة [٣].

---

(١) انظر:د.خطابي (محمد)، المادة المصطلحية الحديثة في "المعجم المفصل في الأدب"لمحمد التونجي، مجلة اللسان العربي، (الرباط)،ع٤٦/ ١٩٩٨م ص ٧٦٧

(٢) انظر : الأثري (عبد الكريم بن مراد)، تسهيل المنطق، الجامعة الإسلامية(المدينة المنورة) ط٢، ١٤٠٢هـ،ص٣٢

(٣) انظر : الجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، ص ٧٣

ومن حيث الصيغة التي ينبى عليها التعريف ميّز بعضهم بين ثلاثة أنواع تنبثق من أصناف المعاجم : لغوية وموسوعية ومختصة .

أ- **التعريف المعجمي** : وتتصل بالمعاجم اللغوية على اختلاف أصنافها، وتظهر في ثلاثة أشكال يمكن الوقوف عندها من خلال المدخل (نجم) :

التعريف الاسميّ : [نجم : الكوكب الطالع](١).

التعريف بالترجمة : " نجم : A star "(٢).

صيغة عامة : " نجم : نجم الشيء ينجم ــ بالضم ــ نجوماً طلع وظهر"(٣)، "والنجم ما نبت على وجه الأرض وما طلع من نجوم السماء ويقال لكل ما طلع نجم"(٤).

ب- **صيغة التعريف الموسوعي** : وتظهر هذه الصيغة غالباً ــ في المعاجم الموسوعية والقواميس العامة بشئ من التفصيل والإسهاب كتعريف (الثغب في لسان العرب) :" ثغب: الثَغب و الثِغب والفتح أكثر، ما بقي من الماء في بطن الوادي. وقيل: هو بقية الماء العذب في الأرض وقيل: هو أخدود تحتفره المسايل من عل فإذا انحطت حفرت أمثال القبور والدبار فيمضي السيل

---

(١) الزبيدي(محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس،تح. مجموعة من المحققين، دار الهداية(بيروت) ط١، ١٣٨٥هـ، ج٣٣، ص ٤٧٥.

(٢) فليماير (سالي) وآخرون، قاموس اكسفورد الحديث، ١٩٩٨م، ص ٧٣٢.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج١٢ : ص ٥٦٨

(٤) الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة،تح. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي (بيروت) ط١، ٢٠٠١م،ج١١، ص٨٨

عنها ويغادر الماء فيها فتصفقه الريح ويصفو ويبرد فليس شيء أصفى منه ولا أبرد فسُمي الماء بذلك المكان. وقيل: الثغب الغدير يكون في ظل جبل لا تصيبه الشمس فيبرد ماؤه والجمع ثغبان مثل شبث وشبثان و ثغبان مثل حمل وحملان"[١]. وفي مثل تعريف: "اليد: الكف أو من أطراف الأصابع إلى الكتف أصلها يدي ج أيد ويدي جج أياد واليدى كالفتى بمعناها كاليدة واليد مشددة وهما يدان واليد الجاه والوقار والحجر على من يستحقه ومنع الظلم والطريق وبلاد اليمن والقوة والقدرة والسلطان والملك بكسر الميم"[٢]

ومنه أيضا " نجم، النجمة: كرة ضخمة من غاز متوهج في السماء، وتعتبر الشمس نجماً، بل هي النجم الوحيد القريب للأرض بالقيد الكافي لتبدو ككرة، والبلايين الأخرى من النجوم بعيدة جداً،لدرجة أنها تظهر في حجم رأس دبوس من الضوء حتى من خلال أقوى التلسكوبات"[٣].

ج- **صيغة التعريف الاصطلاحي** : وهي صيغة تخص الشيء المعرّف في مجال من مجالات المعرفة ولا تتعداه لتميزه عن غيره من المفاهيم الأخرى التي تشاركه في المجال نفسه، وهي صيغة تتعدد بتعدد المجالات ولذلك لا توجد صيغة واحدة للتعريف الاصطلاحي، كما يتضح ذلك من النموذج الآتي: " الإسناد في عرف النحاة : عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على

---

(١) ابن منظور،لسان العرب،ج١،ص٢٣٩

(٢) الفيروز آبادي.(محمد بن يعقوب)،القاموس المحيط،مؤسسة الرسالة (بيروت)ط:١،دت.ج١،ص١٧٣٦

(٣) مجموعة مؤلفين،الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر، (الرياض)، ط٢ ـ ١٤١٩هـ

وجه الإفادة التامة، أي وجهٍ يحسن السكوت عليه، وفي الحديث : أن يقول المحدث : حدثنا فلان، عن فلان، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " [١].

ومن حيث المعلومات أو المضمون الدلالي للتعريف ميّز بعضهم بين نموذجين بارزين هما : التعريف الأدنى، والتعريف القالبي:

١ــ **التعريف الأدنى** : "وهو التعريف الذي ينحصر في عبارة تمثّل الحدّ الأدنى من الكلمات مع قدرتها على تحديد المعرّف تحديداً كافياً. ويظهر التعريف الأدنى في أشكال عديدة تتداخل فيها كثير من التقنيات، غير أنه يتميز دائماً بخاصية إجمال الخصائص الدنيا للشئ المعرّف وتمييزه عمّا عداه دون الدخول أو الإسهاب في وصفه، أي أن الهدف من التعريف الأدنى هو أن يكون ملائماً لغوياً وإن كان مجرداً موضوعياً"[٢] ، ومثال ذلك جاء في لسان العرب في معنى أو تعريف الحرف : " الحرف من حروف الهجاء معروف، واحد حروف التهجي "[٣]، وفي مختار الصحاح " واحد حروف التهجي"[٤]، وهنا اكتفى التعريف بأدنى خاصية تميز الحرف، وهو تعريف لا يمكننا الحذف منه وإلا أصبح قاصراً.

---

(١)) الجرجاني، التعريفات ص ٢٩

(٢) الجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، ص ٧٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج : ٩، ص ٤١.

(٤) الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر)،مختار الصحاح، تح. محمود خاطر، مكتبة لبنان (بيروت) ط١،١٤١٥هـ، ج١،ص٥٥

٢ــ **التعريف القالبي** : "وهو التعريف النموذجي شبه الموسوعي الذي يقدم صورة كاملة عن خواص الشئ وملامحه وأوصافه وكيفيات استعماله، حتى يصبح المعرَّف محدداً وواضحاً، أي أنه يهدف إلى الملاءمة اللغوية والصورة الواضحة في وقت واحد" [١] ومثال ذلك في معجم العين: "الحرف : من حروف الهجاء وكل كلمةٍ بُنيت أداةً عاريةً في الكلام لتفرقة المعاني تسمى حرفاً وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر مثل حتى وهل وبل ولعل "[٢]. وفي الصحاح: "(أ ن ن) أنَّ الرجل من الوجع، يئن بالكسر أنينا، أيضا بالضم، و إنّ و أنّ حرفان ينصبان الاسم ويرفعان الخبر، فالمكسورة منهما يؤكد بها الخبر، والمفتوحة وما بعدها في تأويل المصدر، وقد تخففان فإذا خففتا فان شئت أعملت وإن شئت لم تعمل، وقد تزداد على أنّ كاف التشبيه تقول كأنّه شمس وقد تخفف كأنْ أيضا فلا تعمل شيئا ومنهم من يعملها"[٣]

فالتعريف هنا قدّم قالباً أو نموذجاً يشمل العدد الأقصى من الخصائص والسمات، وهو تعريف إذا ازدادت فيه المعلومات عن الحد الأقصى أصبحت حشواً.

وتعتمد المعاجم اللغوية على الأكثر على اللغة الواصفة لتعريف المصطلحات و هي السبيل الوحيد القادر على توضيح الدلالات الجوهرية لأكثر المداخل، فيعرَّف الشيء بذكر خاصة من خواصه تميزه عن بقية الأشياء الأخرى، مثال ذلك في مختار الصحاح " ليت :هي

---

(١) الجيلاني، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، ص ٧٥

(٢) الخليل بن أحمد، العين، تح: د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي،دار ومكتبة الهلال،(بيروت)دت. ج٣،ص٢١٠.

(٣) الرازي،مختار الصحاح، ج : ١، ص١٢

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر " [١]. والتعريف بالوصف يكون بوصف خصائص المظهر الخارجي للشيء المعرّف نحو :" المعرب: ما في آخره إحدى الحركات الثلاث أو إحدى الحروف لفظا أو تقديرا بواسطة العامل صورة أو معنى"[٢].والتعريف الوصفي :"يرصد الخصائص التي تُعَايِنُ المظهر الخارجي للكائن المعرف. ومما يسجل عليه عدم رُقيِّه إلى مستوى التعريف المثالي، لأنه لا يقول شيئا عن معنى التعبير المطلوب تحديده، كأن نعرف (النائب البرلماني) بنزيل البرلمان، فالمعِّرف لا يشرح معنى المعرَّف"[٣] وإنما يكتفي بوصفه فقط.

٤ ـ أنواع التعريفات :

تنقسم التعريفات إلى نوعين أساسيين بحسب موضوع التعريف، فإذا كان موضوع التعريف هو " الألفاظ " وكان الهدف توضيح معاني الألفاظ أو العبارة اللفظية، كان نوع التعريف هو التعريف اللفظي أو الاسمي، أما إذا كان موضوعه هو " الشيء" المسمى بهذا الاسم أو اللفظ وكان هدفه توضيح طبيعة الشئ وجوهره، كان التعريف شيئياً،" فالغرض من التعريف إما تحصيل صورة لم تكن حاصلة في الذهن أو تعيين صورة من الصور الحاصلة فيه والأول

---

(١) الرازي،مختار الصحاح، ج : ١، ص ٢٥٤.

(٢) المناوي (محمد عبد الرؤوف)، التوقيف على مهمات التعاريف، تح. د. محمد رضوان الداية، دار الفكر (بيروت)ط١، ١٤١٠هـ، ج١،ص٦٦٥

(٣) ذ. لحسن(توبي) :" التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية" مجلة اللسان العربي،، (الرباط)،ع٤٨/ ١٩٩٩م،ص٢٤٨

هو التعريف الحقيقي – والثاني هوالتعريف اللفظي"[١] وسأعرض هذين النوعين من التعريف بشئ من التفصيل:

أولاً : التعريف الشيئي (الحقيقي) : يهدف التعريف الحقيقي إلى توضيح الحقيقة لشيء ما، وكأن هذا التعريف جواب لسؤال عن ماهية شيء ما، أو بعبارة أخرى جواب لقولنا (ما هو؟)، و"يركز التعريف الشيئي على توضيح جوهر " الشيء " المعرَّف، لا على توضيح لفظ غامض بلفظ آخر أقل غموضاً أو أكثر وضوحاً. وكان هذا النوع من التعريف هدف معظم الفلاسفة وعلماء المنطق على مر العصور. فلو نظرنا مثلاً إلى سقراط أو إلى أفلاطون في العديد من محاوراتهما للاحظنا أن الهدف الذي كان يهدفان إليه ليس تعريف لفظ " التقوى " أو لفظ " "العدالة"، بل كان هدفهما التوصل إلى طبيعة الشيء الذي نسميه تقوى، أو طبيعة الشيء الذي نسميه عدالة وماهية هذه الأشياء وجوهرها، ونفس هذا الأمر نجده عند أرسطو الذي كان يرى أن التعريف لابد أن يوضح جوهر الشيء المعرّف"[٢]

وهذا النوع من التعريف له وسيلتان وهما "التعريف بالحد" و"التعريف بالرسم".

أما التعريف بالحد وهو التعريف الذي يتم بذكر صفة جوهرية للشئ المعرَّف تميزه بشكل قاطع عن غيره من الأشياء وينقسم هذا النوع بدوره إلى قسمين :

---

(١) نكري(عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تح. حسن هاني فحص،دار الكتب العلمية (بيروت) ط١، ١٤٢١هـ،ج١،ص٢١٥.

(٢) رشوان، المدخل إلى المنطق الصوري،ص٨١

أ ــ **التعريف بالحد التـــام** :هو " تعريف الماهية بجميع أجزائها الداخلة "[١]ويتركب من الفــصل والجنس القريبين، كقولنا : الإنسان حيوان ناطق. أي تعريف الماهية بذكر المقومــات الذاتيــة المشتركة (الجنس)[٢] والمقومات الذاتية الخاصة (الفصل)[٣] أو على وجه الدقة يقــال للتعريــف بالحد التام: هو ما يكون بالجنس القريب والفصل.

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق.

فالجنس القريب: وهو مقومه الذاتي المشترك فيه مع غيره (حيوان).

والفصل: وهو مقومه الذاتي الخاص به المميز له عن غيره (ناطق).

ب ــ **التعريف بالحد الناقص** : هو ما تألف من الجنس البعيد والفصل أو ما كان بالفصل وحده.

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه جسم ناطق.

فكلمة (جسم) تمثل جنساً بعيداً للإنسان لا يدل على طبيعته على وجه الدقة.

وكلمة (ناطق) فصل مميز ذاتي يختص به وحده.

---

(١) السيوطي، معجم مقاليد العلوم،ج١، ص٣٤.

(٢) الجنس: اسم دال على كثيرين مختلفين بأنواع(الجرجاني : التعريفات،١٠٧)

(٣) الفصل:اقتطاع بعض من كل، وعند المنطقيين كلي مقول على الشيء، جنسا كان أو نوعا في جواب السؤال بأي

شيء هو في جوهره ، فإن ميز شيئا عن مشاركيه في الجنس القريب ففصل قريب كالناطق للإنسان والحــساس للحيوان. وإن ميزه عن مشاركيه في الجنس البعيد ففصل بعيد كالحساس للإنسان. (نكري : دستور العلماء،ج٣ ص٢٣)

وعدم الدلالة على حقيقة المعرَّف وماهيته في ذلك المثال هو ما جعل ذلك التعريف من قبيل الحد الناقص.

أما التعريف بالرسم (أو الوصف) : وهو التعريف الذي يتم بذكر خاصة من خواص الشيء المعرَّف تميزه عن بقية الأشياء الأخرى، ولكنه لا يوضح طبيعة هذا الشيء أو خواصه الذاتية، وللتعريف بالرسم قسمان:

التعريف بالرسم التام : "وهو ما تركب من الخاصة وحدها، أو بذكر الجنس البعيد والخاصة"[(١)] أي من مميز ذاتي مشترك مع صفة ليست جزءاً من الماهية، لكنها لازمة لها، وهي خاصة.مثل قولنا : الإنسان هو الضاحك، أو الإنسان كائن حي ضاحك . وإذا كان التعريف من جنس وعرض خاص بالنوع فليس بحد،فهو إذا تعريف رسمي خاصيّ، والتعريف من هذا النوع أدلّ كثيرا على الذات من الذي ليس فيه جنس.

التعريف بالرسم الناقص:" ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد "[(٢)]

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه جسم كاتب أو جسم ضاحك.

فالجسم: جنس بعيد للإنسان، وكاتب –ومثلها ضاحك–: خاصة.

أو تعريف الإنسان بأنه ضاحك، فهذا تعريف بالخاصة وحدها.

---

(١) الجرجاني،التعريفات، ص١٤٧، و الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص ٤٢، و الأخضري، (الصدر بن عبد الرحمن) السلم في علم المنطق، تح : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف (بيروت) ط١، ١٤٢٠هـ ص٨٢،، ود. رشوان، المدخل إلى المنطق الصوري، ص ٨٦

(٢) الجرجاني، التعريفات،ص١٤٨،نكري،ودستور العلماء،ج٢، ص٩٧

ثانياً : التعريف الاسمي :

يهدف التعريف الاسمي إلى تحديد معنى الكلمة في الاستعمال، وهو تعريف قاموسي (أو معجمي أو اصطلاحي) وهذا النوع من التعريفات تقارير عن الألفاظ وكيفية استخدامها في وقت معين داخل الجماعة اللغوية الواحدة. والقواميس سجلات للتعريفات المعجمية أو الاصطلاحية، فحينما نرغب في معرفة المعاني المتعارف عليها بين الناس في زمن معين، فإننا ننظر في القاموس، لأنه يتبع الاستعمال ولا يسبقه وبذلك يكون صدق التعريفات القاموسية أو كذبها متوقف على صحة أو كذب ما تعارف عليه الناس من معاني الألفاظ في زمن معين.[١]

وللتعريف الاسمي وسائل أو أنواع متعددة، ومن هذه الوسائل أو هذه الأنواع:

١ــ التعريف بالمرادف :

لعل من الأفضل هنا الرجوع للمعجم اللغوي لمعرفة معنى الترادف " ردف الردف ما تبع الشيء وكل شيء تبع شيئا فهو ردفه وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف"[٢] " و (أردف) توالى و تتابع و في التنزيل العزيز :(فاستجاب لكم أني ممدكم بألف من الملائكة مردفين) و فلانا جاء بعده و تبعه و ركب خلفه و الشيء بالشيء أتبعه"[٣] فالرديف دائما ليس هو الشيء الأصلي، بل

---

(١) انظر : د. رشوان، المدخل إلى المنطق الصوري، ص ٩٠،والجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، ص٦٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج.٩،ص١١٤

(٣) إبراهيم مصطفى وآخرون،المعجم الوسيط،ج١،ص٣٣٩ .

هو شيء تابع ولاحق له، لا مطابق له.ويطلق على التعريف بالمرادف : " التعريف اللفظي " لأنه تعريف اللفظ بلفظ آخر أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد.

" والمقصود بالمرادف هو المكافئ الاسمي، إذ يوجد..... ـ على الأقل ـ زوج من المترادفات لكل مفهوم لغوي، وهذا المفهوم يمكن أن يكون كلمة أو عبارة ؛ أي أن المرادف المقصود هو المعادل "(١).

ووجود المرادف في اللغة يكاد يكون منعدماً وهناك فروق دقيقة موجودة بين الألفاظ المتقاربة، أو تلك المنتمية إلى حقل دلالي واحد، واللغة لا تقدم كلمة أخرى في المعنى نفسه إلا إذا حصل تغيُّر في المعنى المطلوب، لأن غياب هذه الفروق التي تتأكد من خلال النصوص والشواهد يؤدي بالضرورة إلى الالتباس والتداخل بين الدلالات واستعمالها في غير محلها، فالسيف مثلا: له اسم واحد هو السيف، وله أكثر من خمسين صفة لكل صفة دلالتها المميزة كالمهند "مصنوع في الهند" ومثلة اليماني "مصنوع في اليمن" والمشرفيّ "معمول في مشرف." والحسام لحدته وسرعة قطعه. غير أنه مع مرور الزمن تُوسع في استعمالها ففقدت الوصفية واقتربت من الاسمية واكتفي بالصفة عن الموصوف، وأصبح هذا الوصف اسما يقول أبو هلال العسكري: "الشاهد على أن اختلاف الأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم يدل كالإشارة، فإذا أُشير إلى الشيء مرة واحدة فعُرف فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا

---

(١) الجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة ص ١٠٦.

يأتي فيها بما لا يفيد"(١) إلا أن من اللغويين من يخالف أبي هلال العسكري ومن تبعه في رأيه كابن السكيت الذي نقل عنه السيوطي قوله: "العرب تقول لأقيمنّ مَيَلَك وجَنَفَك ودَرْأَكَ وصَغَاكَ وصَدَعكَ وقَذْلَكَ وضلْعكَ وكلّه بمعنى واحد."(٢) وقال بالترادف أيضا الرماني في الألفاظ المترادفة حيث يضع كلمة ويشرحها بمجموعة من المترادفات،ويقول عن الفرح: " السرور والحبور والجذل والغبطة والبهج والارتياح والاغتباط والاستبشار"(٣) وحجة من قال بالترادف هي تعايش اللغات بعد ظهور وضعين اثنين للمعنى الواحد،فتكون المترادفتان في لغتين لقبيلتين مختلفتين،كما قال عن ذلك السيوطي " أن يكون من واضعين وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان "(٤) وعلى ذلك يكون الترادف منعدما إذا كان في لغة قبيلة واحدة،فلا بد من وجود فروق دقيقة بين الألفاظ المتقاربة،وذلك أيضا يفسر وجود الأضداد في اللغة فتكون الكلمة بمعنيين متضادين ككلمة ثبْ التي تعني (اقفز) في حين تعني عن بعضهم

---

(١) أبو هلال العسكري،(الحسن بن عبد الله بن سهل)، الفروق اللغوية، مكتبة القدس (القاهرة) ط١، ١٣٥٣هـ. ص١٣

(٢) السيوطي (جلال الدين)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها،تح. فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية(بيروت)ط١، ١٤١٨هـ ج١،ص٣٠٣

(٣) الرماني (علي بن عيسى)،الألفاظ المترادفة،تح.محمود الشنقيطي،مطبعة الموسوعات(القاهرة)ط١،١٣٢١هـ، ص٩

(٤) السيوطي،المزهر في علوم اللغة،ج١،ص٣١٩

الآخر (اجلس)، "فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم على طباعها ولم يعرف السامعون العلل والفروق فظنوا أن هذه الألفاظ بمعنى واحد فأخطأوا في فهم ذلك، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين."(١)

ومن هذا النوع من التعريف : تعريف كثير من النحاة للمفعول المطلق بأنه: المصدر، والمفعول فيه بأنه: الظرف.

٢ـ **التعريف بالضد** : والضد: "كل شيء ضاد شيئا ليغلبه والسواد ضد البياض والموت ضد الحياة تقول هذا ضده وضديده والليل ضد النهار إذا جاء هذا ذهب ذاك ويجمع على الأضداد"(٢)و" (الضد) المخالف و المنافي"(٣)

و يكون التعريف بالضد بالمغايرة أو السلب أو المقابل. ولكنّ التعريف بأحد الضدين لا يثبت حقيقة الضد المقابل، "فإذا قلت : عَرِّفْني البياض(؟)، لا يقع الجواب أنه ضد السواد،لأنك تريد أن تتعرف على واقع البياض من حيث هو دون معرفته عن طرق الضدية".(٤)

"ويكثر استخدام هذه الوسيلة من التعريف في الكلمات الدالة على النسب كالألوان والهيئات"(١) ولذلك نجد له استخدامات كثيرة في المعاجم العربية ومن أمثلته:" الكذب ضد

(١) السابق،ج١،ص٣٢١ .

(٢) الخليل بن أحمد، العين ج٧، ص٦

(٣) إبراهيم مصطفى وآخرون المعجم الوسيط،ج١ ص٥٣٦

(٤) الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص ١٤٣

الصدق، الصغير : ضد الكبير، والخطأ ضد الصواب،و الرطب بالفتح ضد اليابس و الصلابة ضد اللين،و المنقبة ضد المثلبة، والموت ضد الحياة، والترح ضد الفرح،و الراحة ضد التعب، والجبان ضد الشجاع،و الحسنة ضد السيئة".[٢] وعند النحاة في تعريف الحرف مثلاً يقول سيبويه: " وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [٣]. وفي مثل هذه التعريفات لن تستطيع معرفة المعرّف دون أن تكون مدركا لمفهوم الضد الذي عُرّف به. لأنه يفترض مسبقاً أن القارئ على معرفة بالضد، إلا أن الهدف من التعريف الوافي هو وضع القارئ أمام دلالة واضحة للمصطلح، وليس إحالته إلى شيء آخر.

٣ــ التعريف بالتمثيل:

يعتمد هذا النوع من لتعريف على ذكر المثال للكلمة كتعريف لها لتوضيحها "وهو لا يعتبر تعريفاً، بل وسيلة مقربة للتعريف "[٤]. ويقول سيبويه في تعريف الاسم " فالاسم: رجل،

---

(١) الجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، ص ١١٤.

(٢) ابن منظور،لسان العرب، ج١: ص٤١٩ ص٥٢٧ ص٥٣٥،ص٧٠٩، ص٧٦٨، ج٢:ص٩٠،ص٤١٧، إبراهيم مصطفى وآخرون،المعجم الوسيط ج١ :ص١٠٦،ص١٧٤

(٣) سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب،دار الجيل، تح: عبد السلام محمد هارون،(بيروت) ط١، ١٩٧٣م، ج١، ص١٢.

(٤) الجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، ص ١١٥.

وفرس، وحائط " [١]، وكثير من تعريفات النحاة تشتمل على هذه الوسيلة مع وسائل أخـــرى أو تكون وحدها كما في تعريف سيبويه للاسم.

ومن نوع التعريف بالمثال (الطريقة الاستقرائية) المعروفة في هذا العصر التي يدعو إليها علماء التربية، لتفهيم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في أفكارهم.وهي: أن يكثـــر المؤلف أو المدرس ــ قبل بيان التعريف أو القاعدة ــ من ذكر الأمثلة والتمرينـــات، ليـــستنبط الطالب بنفسه المفهوم الكلي أو القاعدة. وبعدئذ تعطى له النتيجة بعبارة واضحة ليطابق بين مـــا يستنبط هو، وبين ما يعطى له بالأخير من نتيجة.

"ويأخذ بهذه الوسيلة من التعريف عدد من المعاجم العربية ويتفاوت استخدامها من معجم إلى آخر، ومن أمثلته :

ــ أزرق : صار أزرق، وهو لون السماء الصافية.

ــ الأحمر : ما له لون الدم"[٢].

ويعد هذا التعريف تعريفاً تعليمياً يُسهّل الفهم. ويقرّب مدلول الكلمة، وهو أقرب إلى عقول المبتدئين في فهم الأشياء وتمييزها. غير أن هذه المشابهة أو المماثلة لا تتحقق دائمـــاً ولذلك توجه إليه المآخذ التالية:

"أ ــ ليس من المؤكد أن يكون القارئ عارفاً بالشبيه دائماً، وبخاصة في الأشياء الغريبة.

---

(١) سيبويه : الكتاب، ج١، ص ١٢

(٢) الجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة ص ١١٥.

ب ــ نادراً ما يكون الشيء مشابهاً للآخر مشابهة تامة، بل هناك تفاوت بين المتشابهات، فالحمرة ليست دائماً هي لون الدم لأن لونه يتدرج من الأحمر الداكن إلى الفاتح إلى القرمزي، وفي تعريف الاسم لا يدل على أن أسماء الشرط والاستفهام من الأسماء لعدم وضوح المشابهة بينها وبين الأمثلة المذكورة في تعريف الاسم.

ج ــ يندر وجود المماثل القار : وهذا يجعل التعريف بالشبيه من باب التعريف بالجنس القريب أو الصفة الغالبة، ونادراً ما تحافظ الأشياء على صفاتها وبخاصة المادية منها."[١]

٤ــ التعريف بالمعنى الوظيفي :

تأخذ الكلمة باعتبارها وحدة لفظية_ أي مجموعة أصوات منظمة_ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي، فيكون لها وظيفة دلالية ووظيفة صرفية ووظيفة نحوية.ومن خلال معرفتنا لهذه الوظائف نستطيع أن نتبين مدلول الكلمة بوضوح، ذلك أن دلالة الكلمة وظيفيا تبرز لنا من خلال استعمالها، وتوقفنا على معناها المعجمي الذي تنطوي عليه مادتها الحرفية أو الصوتية المؤلفة له، فـ" (ر ق ي) يفيد معنى الارتقاء"[٢] (كتب) و(يكتب) مادتهما

(١) انظر : الجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، ص ١١٦، والملخ، التفكير العلمي في النحو العربي،ص ١٤٢.

(٢) ابن جني (أبو الفتح عثمان)،الخصائص،تح. محمد علي النجار،عالم الكتب (بيروت) ط٢،(دت.)، ج٣،ص١٠١

الحرفية هي (ك. ت. ب) وهي تدل لغوياً على حدوث (الكتابة) أو المعنى الذي يحمله مصدر الفعل.

أما وظيفتها الصرفية ــ وهي التي تقوم بأدائها بنيتها اللفظية أو هيئة تركيب عناصرها المادية مع معناها المعجمي " ومنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى قام و (دلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه "(١) أو عند صياغة مادتها الصوتيه على وزن مخصوص في مثل " (استفعل) في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى واستطعم واستوهب واستمنح واستقدم"(٢)

وتتمثل الوظيفة النحوية للاسم أو الفعل في الإسناد ضمن الجملة النحوية، وفي استخدام الاسم مسنداً إليه والفعل مسنداً فقط.

وفي ضوء هذا نتبين الفرق بين المصدر والفعل من ناحية صرفية، ذلك أن المصدر يدل على (الحدث) مطلقاً أي دون أن يلحظ فيه وقوعه أو إيقاعه، في حين يدل الفعل على (وقوع) (الحدث) أو (إيقاعه) مقترناً بواحد من الأزمنة الثلاثة.

ونتبين أيضاً الفرق بين الفعل واسم الفاعل، ذلك أن اسم الفاعل يستخدم مقصوداً به الوصف فقط فلا يلحظ فيه مباشرة إيقاع الحدث" نحو قائم وقاعد، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل "(٣) في حين أن الفعل يقصد منه الدلالة

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج٣،ص٩٨

(٢) الخصائص ج٢ ص١٥٣

(٣) ابن جني،الخصائص، ج٣،ص١٠١

على مباشرة إيقاع الحدث، فعندما أقول " زيد جالس " أو " زيد يجلس " فإني أقصد هنا مباشرة زيد إيقاع الحدث .

والفرق الوظيفي النحوي بين اسم الفاعل والمصدر واسم المفعول، والفعل، أن كلاً من المصدر واسم الفاعل والمفعول يقع مسنداً إليه ومسنداً في الجملة النحوية، في حين الفعل لا يقع إلا مسنداً. فنقول: (زيد كاتبٌ) و (زيد يكتب) و(هذا مكتوب) فيقع اسم الفاعل واسم المفعول والفعل مسندا، ولكنّ الفعل لا يستخدم إلا مسندا فقط.

ونجد أن الزجاجي يعد التعريف الوظيفي للمصطلحات النحوية من أجود أنواع التعريفات، إذْ نقض تعريفات النحاة للاسم، ووصف بعضاً منها بالفساد أو النقص فقال : "وقد حد النحويون هذه الأشياء على ضروب، وذكرها يطول ويطيل الكتاب، وقد شرطنا الاختصار والإيجاز فنذكر أجود ما قيل في ذلك، والمختار منه وما يلزم من خالف، وما اخترناه وبالله التوفيق"[(١)]ثم يذكر الزجاجي التعريف الوظيفي للاسم بوصفه هو أوضح أنواع التعريفات للمصطلح النحوي "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به[(٢)]، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم "[(٣)].

٦ـ التعريفات في علم الاصطلاح الحديث :

---

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٤٨.

(٢) يقصد بذلك ما يقع في محل رفع الفاعل أو نصب المفعول به مثل الضمائر أو الأسماء الموصولة.

(٣) السابق،ص٤٨.

يمكن تعريف علم المصطلح بالعلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبرعنها.وهو علم مشترك بين علوم اللغة والمنطق ومختلف التخصصات العلمية،ويعنى بمنهجيات جمع وتصنيف المصطلحات، ووضع الألفاظ الحديثة وتوليدها، ونشر المصطلحات.(١) وهذا العلم يبدأ من فكرة الإصطلاح والمواضعة التي تتجلى في الفكر اللغوي الفقهي القديم، وينتهي بالنظرية المصطلحية الشاملة في مجال الترجمة والتوليد المصطلحي ومناهج التعريب ووضع المصطلحات وتصنيف المعاجم المتخصصة. ومعنى " الاصْطِلاحُ: اتّفاقُ طائفةِ مَخصوصةٍ على أَمْرٍ مخصوص "(٢) و(المصطلح) مصدرٌ ميمي من فعل (اصطلح)، نُقل إلى الاسمية بتخصيصه بهذا المدلول الجديد. وقد اتفق اللغويون العرب المعاصرون على استعمال كلمة (مصطلح)، فذاعت في مصنفاتهم.(٣) "

وقد ورد في الاصطلاح لدى الجاحظ..." وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب فصاوروا ذلك سلفاً لكل خلف وقدوة لكل تابع "(٤) وأقدم تعريف غربي لكلمة مصطلح هو ما أورده فاتشيك (J.Vachek) ضمن مدرسة براغ اللسانية الأوروبية:"المصطلح كلمة لها في

---

(١) انظر :القاسمي (علي)، مقدمة في علم المصطلح،مكتبة النهضة المصرية،(القاهرة)ط٢،١٩٨٧م،ص١٩

(٢) الزبيدي، تاج العروس، ج٦،ص٥٥١

(٣) د.محمود (إبراهيم كايد) :"المصطلح ومشكلات تحقيقه" مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب،(دمشق) العدد٩٧، السنة الخامسة والعشرون، رمضان ١٤٢٦، ص١١٥.

(٤) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تح: فوزي عطوي، دار صعب(بيروت)،١٩٦٨م، ج:١،ص٨٨

اللغة المتخصصة معنى محددة وصيغة محددة، وحينما يظهر في اللغة العادية يشعر المــرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد ودقيق".(١) ومن خلال هذا التعريف يتضح ارتباط المــصطلح باللغة المتخصصة واستخدامه للتعبير عن المفاهيم المحددة.

و"المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية.. الــخ)، يوجــد موروثاً أو مقترضاً، ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محددة". ثم يشير إلى اتفاق المتخصصين في علم المصطلح على أفضل تعريف وهو "الكلمــة الاصــطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد، أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها، وحُدِّدَ في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محــدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"(٢)

ويشبه الدكتور عبد السلام المسدي اللفظ في سياق اللغة بالمصطلح في منظومة المــصطلحات في مجال معين. :"فإذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعيــة،فإن المــصطلح العلميّ في سياق نفس النظام اللغويّ يصبح مواضعة مضاعفة،إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح. فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصــلي الأول،وهــو بــصورة

(١) د. بوخاتم(مولاي على)،مصطلحات النقد العربي السيميائي الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب (دمشق) ٢٠٠٥م، ص٦

(٢) حجازي(محمود فهمي): الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب(القاهرة)ط١، ١٩٠٥م،ص ١١.

تعبيريّة أخرى علامات مشتقة من جهاز علاميّ أوسع منه كمّاً،وأضيق دقّة"[١] ويحـــدد د.علـــي القاسمي "مفهوم المصطلح" بأنه كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة " مصطلح بسيط " أو مـــن كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوماً محدداً بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما"[٢]

وبناء على هذا التحديد، فإن المصطلح يرتبط بوضوح المفهوم الذي يـــدل عليـــه كمـــا أن المصطلح الواحد تتحدد دلالته بين مصطلحات التخصص الدقيق نفسه أي عن طريـــق مكانتـــه وسط المصطلحات الأخرى، و ينبغي أن تكون المصطلحات دالة على نحو مباشر ودقيق.

وقد اكتملت لغة العلوم عند العرب منذ القرن الرابع الهجري واستقرت مـــصطلحاتها في معظمها وتوحّد استعمالها مشرقًا ومغربًا ودونت في معاجم (موضوعية)[٣] سميت "تعريفات" و"مفاتيح"، ومن تلك المعاجم (مفاتيح العلوم) الذي ألّفه أبو عبد الله الخوارزمي(ت٢٣٢هـــــ) ، و(التعريفات) للشريف الجرجاني(ت٨١٦هــ)، و(معجم مقاليد العلوم)لأبي الفضل عبد الـــرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هــ) و(الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة)لأبي يحي زكريـــا بـــن محمد بن زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هــ)،و(التوقيف على مهمات التعاريف) لعبد الرؤوف بـــن

---

(١) د. المسدي (عبد السلام)، قاموس اللسانيات، الدار العربية، (تونس) ١٩٨٤، ص ١٥

(٢) (الحديـــدي) إينـــاس كمـــال، المـــصطلحات النحويـــة فـــي التـــراث النحـــوي،دار الوفـــاء (الإسكندرية)ط١،٢٠٠٥م،ص٣٣.

(٣) المعاجم الموضوعية تعتمد الترتيب الموضوعي أو الترتيب المعنوي و قوام هـــذا الترتيـــب هـــو توزيـــع الموضوعات على أبواب ثم يختص كل باب بموضوع تدرج فيه ألفاظه. كما تدخل في هـــذه الزمـــرة معـــاجم المصطلحات.

المُناوي (ت١٠٣١هــ) و(كشّاف اصــطلاحات الفنــون) لمحمــد علــي التهــانوي (ت بعــد ١١٥٨هــ).واهتمت هذه المعاجم بتحديد المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح قبل توضيح مفهومه، فيكون المعجم " جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمنا ما بين كل طبقة مــن العلماء من المواضعات والاصطلاحات التي خلت منها أو من جلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة"(١)

ومما تجدر الإشارة إليه هنا عند وضع المصطلح، مراعاة "اختيار الألفاظ المناســبة للمفاهيم المناسبة للمفاهيم المقصودة، لأن الأمور لا تجري بصفة تعسفية، بل لابد مــن وجــود علائق تشابه بين المعاني اللغوية التي وضعت لــها الكلمات للدلالــة عليهــا وبــين المعــاني الاصطلاحية التي يراد تحميلها لــهذه الكلمات."(٢) ومع أن المصطلح في الأصل اتفــاق بــين العلماء أو الباحثين في تحديد ألفاظ مناسبة لمعان مناسبة،إلا أن نجدهم أحيانا يختلفون فتجد نفسك أحياناً أمام مفردات مختلفة يراد بها دلالة واحدة، ولعل الخلاف البصري الكوفي في النحو خير دليل على ذلك،نحو اختلافهم في اصطلاح النعت عند البصريين واصطلاح الكوفيين هو الصفة. "وقد يتعدد اللفظ الواحد واستعماله بدلالة مختلفة في أكثر من علــم، مثــل الخبــر، النعــت، الصناعة... وغيرها من المفردات التي تفيد دلالة محددة في النحو وفي النقد والبلاغة غير تلك

---

(١) الخوارزمي(أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف)، مفاتيح العلوم، دار الكتب العلمية (بيروت)ط١، دت.، ج١،ص٢

(٢) د. بوخاتم،مصطلحات النقد العربي السيميائي الإشكالية والأصول والامتداد،ص ١٤

التي تفيدها في علوم أخرى، كالإعلام مثلا..."[١] نحو ما استشهد به الخوارزمي في مقدمة معجمه مفاتيح العلوم " فلفظة الوتد عند اللغويين والمفسرين: أحد أوتاد البيت أو الجبل من قوله تعالى: (والجبال أوتادا)، وعند أصحاب العروض: ثلاثة أحرف اثنان متحركان وثالث ساكن، وعند المنجمين: أحد الأوتاد الأربعة التي هي الطالع والغارب ووسط السماء ووتد الأرض"[٢]

وعلم الاصطلاح هو: "الدراسة النسقية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من التجربة الإنسانية، ويشتمل علم المصطلحات من جهة على وضع نظرية ومنهجية لدراسة مجموعات المصطلحات وتطورها كما يشتمل من جهة أخرى على جمع ومعالجة المعطيات المصطلحية وكذا توحيدها عند الاقتضاء.وكل التحديدات والتعريفات تؤكد أن مجاله عام يشمل كافة التقنيات والعلوم وكذا المجالات المعرفية غير العلمية كما يشمل كافة الأنشطة الاجتماعية المتسمة بطابع التخصص "[٣]

---

(١) نقوري(إدريس): "المصطلح العلمي بين التأصيل والتجديد"،مجلة اللسان العربي،(الرباط) ع /٤٦،١٩٩٨م، ص١٤١

(٢) الخوارزمي،مفاتيح العلوم، ج١،ص٢

(٣) د.أرخصيص(عبد السلام): "إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة"،مجلة اللسان العربي،(الرباط)،ع٤٦، ١٩٩٨م،ص٢٣.

وتعريف المصطلحات" هو أهم ما يجب أن يرتكز عليه العمل المصطلحي"(١). وهو ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية دلالة المصطلح ومجاله المعرفي، كي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها. وإذا كان للمفهوم أهمية في علم الاصطلاح بما أنّه هو وحدته الأساسية، فإن وجوده يستوجب بالضرورة وجود " التعريف "الذي هو جوهر منهجية البحث في علم الاصطلاح، فبه تتحدد ملامح كل مفهوم وسماته، فالتعريف هو وصف للمفهوم على نحو يجعله متمايزاً عن غيره من مفاهيم تدخل في نظام واحد. وقد يكون التعريف وصفاً لأحد المصطلحات بواسطة غيره من مصطلحات معروفة من قبل (٢). إلا أنه لا يصح في تعريف المصطلح أن يذكر المصطلح المعرّف وهذا ما ذكره القاسمي حين حدد تعريف المصطلح بأنه "بلاغ يصف مجموعة من السمات الدلالية التي تنتمي إلى المفهوم الذي يدل عليه مصطلح ما ويخبر عن طبيعة هذا المفهوم نفسه، وهذا البلاغ الذي ينبغي ألاّ يظهر فيه المصطلح المحدد يجب أن يكون دقيقا"(٣) وهذا نرى أنه يجوز في تعريف المصطلح أن يوصف بغيره من المصطلحات شرط أن تكون معروفة من قبل للمتلقي، ولا يصح أن يعاد ذكر المصطلح المعرّف في تعريفه لأنه هو المطلوب تحديد مفهومه وسماته.

---

(١) د.هليل(محمد حلمي): "دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي"، ص٣٠٢.

(٢) الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص ١٤١، والحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص٣٩

(٣) القاسمي،مقدمة في علم المصطلح،ص٢٤٩

ويبدو أن المصطلحات الأولى في النحو العربي انطلقت من الدلالة المعجمية للكلمة فهي غير بعيدة عن المعنى اللغوي المعجمي لها، فالمصدر مكان الصدور لذا سمي أصل الاشتقاق عند البصريين مصدراً. واسم الفاعل من الدلالة على من قام بالفعل، واسم الإشارة من الإشارة. وصياغة تعريف للمصطلح لا يستقر غالباً إلا بعد نضوج العلم، ووضع أسس صياغة التعريفات، لهذا لم تصغ التعريفات الأولى للمصطلحات النحوية الصياغة نفسها التي صيغت فيما بعد. وهو أمر مألوف في مسيرة العلوم، لأن إدراك دلالة المصطلح شيء، وصياغة هذا الإدراك شيء آخر[١].

ويرتبط التعريف الاصطلاحي ارتباطاً وثيقاً بالمعاجم المختصة، وإن كانت المعاجم اللغوية العامة في حاجة إليه عند تحديد المدخل في مجال من مجالات الاختصاص.[٢]

---

(١) انظر : د. حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص ١٤١.

(٢) يشير الدكتور علي القاسمي إلى ثلاثة أنواع من التعريفات المعجمية:

(أ) التعريف اللغوي: أو ما يسمى أحيانا بالتعريف العلاقي، ويرمي إلى إيضاح معنى الكلمة في سياقها اللغوي، أي اعتمادا على علاقاتها بالكلمات الأخرى في الجملة. فالمفردة المعزولة عن محيطها تستعصي على التعريف. فإذا طلب إليك أحدهم تعريف كلمة (عين)، طلبت منه أن يذكر لك الجملة التي ترد فيها هذه الكلمة لتعرف هل هي (العين الباصرة) أم (عين الماء) أم (عين الجيش) الخ. وأفضل تعريف للكلمة هو تلك المفردة أو العبارة التي إذا وضعتها مقال الكلمة المراد تعريفها استقام معنى الجملة.

(ب) التعريف المنطقي: أو ما يسمى أحيانا بالتعريف الجوهري. ويهدف إلى معرفة خصائص الشيء (أو الذات) الذي تدل عليه الكلمة. ويميز بعض المناطقة بين نوعين من التعريف: التعريف بالحد، والتعريف بالوصف. فالأول يحدد خصائص الشيء الجوهرية فقط، ويتم ذلك عادة بالنص على جنس ذلك الشيء وفصله، ليكون

ويعدّ تعريف المصطلحات أهم سمات المعجم المختص،ويؤكد علماء المصطلح المحـــدثون أن التعريف المصطلحي يحقق ثلاثة أمور ضرورية للمصطلحات، هي:

(أ) وضع المصطلح في موضعه الحقيقي من بنية المعرفة،مما يؤدي إلى فهم مقصده، وهو مـــا يسمى بالتعريف المصطلحي.

(ب) تثبيت المعنى الخاص بالمصطلح، وهو ما يسمى بالتعريف المقصدي أو (التعريف بالقصد) المستعمل من طرف المختصين.

التعريف جامعا مانعا، ويتخذ تعريف أرسطو للإنسان بأنه " حيوان ناطق" مثالا على ذلك. أما التعريف بالوصف فيأتي على خصائص المعرّف الجوهرية وغير الجوهرية، فنصف الإنسان بأنه حيوان، له يدان، ويمشي علـــى رجلين، ويتكلم، ويسمع، الخ.

(ج) التعريف المصطلحي: وهو التعريف الذي يعتمده علم المصطلح الحديث، ويتوخى تعريف المفهـــوم ولـــيس الكلمة أو الشيء والمفهوم تصور (أو فكرة) يعبر عنه بمصطلح أو رمز، ويتكون هذا التصور من الخـــصائص المنطقية والوجودية المتعلقة بشيء أو بمجموعة من الأشياء ذات الخصائص المشتركة ولا يمكن تعريف المفهوم ما لم يتم تحديد موقعه في المنظومة المفهومية التي تشكل الحقل العلمي أو التقني الذي ينتمي إليه ذلك المفهـــوم، أي معرفة علاقات المفهوم بغيره من مفاهيم الحقل العلمي.(القاسمي،" إشكالية الدلالة في المعجمية العربية" مجلة اللسان العربي،(الرباط) ع/٤٧، ١٩٩٨م،ص٦٠)

(ج) إعطاء غير المتخصص درجة معينة من فهم المصطلح وهو ما يدخل في إطار التعريف الموسوعي.[١]

ويختلف التعريف المصطلحي، وهو أفضل أنواع التعريف في مجال المعاجم المتخصّصة، عن التعريف اللغوي العام،فهو يتسم بالدقة والإيجاز اعتماداً على مبدأ الترتيب التدريجي للسمات الدلالية التي تمكّن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من العلاقات ومبدأ حصر العناصر السياقية المكونة لمرجعه أي لمسمى المصطلح.

و ينبغي أن يلبي التعريف المصطلحي أربعة شروط هي:

(أ) تحديد المجال المعرفي للمصطلح.

(ب) تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.

(جـ) تعريف مفهوم[٢] المصطلح و الانطلاق منه لتحديد المصطلح وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما.[١]

---

(١) سماعنه(جواد حسني)، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح، ندوة:" إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبل توحيده وإشاعته " المنعقدة بدمشق : ٢٥-١٩٩٩/١١/٢٨،ص١٤

(٢) المفهوم:يمكن تعريفه بأنه وحدة فكرية تتشكل من خلال تجريد مجموعة من الموضوعات وذلك بناء على سمات عامة،والموضوعات التي تمثلها المفاهيم قد تكون أشياء مادية مثل (الآلة،والمركبة...) أو أشياء غير مادية مثل:(السحر والمغناطيس أو المشاعر....) وهكذا فإن المفاهيم لا تقتصر على الكائنات والأشياء،بل تتجاوز ذلك لتشمل الأوصاف والأعمال والأوضاع والعلاقات. واهتمام المصطلحيّين البارز بالمفهوم يبيّن لنا سبب كون الخطوة الأولى في وضع المصطلح هي جمع المفاهيم، وتنظيمها في مجموعات ذات علاقة متجانسة،

وكي يلبي التعريف المصطلحي هذه الشروط يجب تحديد مجاله الذي ينتمي إليــه أولا حتى يتضح من بين المصطلحات المتعددة والمنتمية لمجالات مختلفة، ونجد الجرجاني متبعا ذلك في كثير من تعريفاته كقوله في تعريف التسبيغ :" التسبيغ في العروض زيادة حرف ساكن في سبب مثل فاعلاتن زيد في آخره نون آخر بعدما أبدلت نونه ألفا فصار فاعلتــان فينقــل إلــى فاعليان ويسمى مسبغا"(٢) كما يجب أن يقرن مفهوم المصطلح بمفهوم آخر معروف فيعرّف عن طريقه،كما في تعريف التسبيغ السابق إذْ عُرّف عن طريق ربطه بمفهوم (ساكن،سبب)،والمفهوم الواحد لا يأتي مستقلا منفردا وإنما دائما تربطه علاقات بغيره من المفاهيم التي تشترك معه أو تشابهه في خواصه.وبناء على هذه الخواص تتحدد علاقة المفهوم بغيره مــن المفــاهيم داخــل منظومة واحده.

والغرض من التعريف ــ بناءا على ما تقدّم ــ توضيح مفهوم المعرَّف وتمييزه عمــا عداه. ولا يحصل هذا الغرض إلاّ بمقاييس معينة، أهمها:أن يكون المعرِّف مساوياً للمعرَّف في

ثم فهم المفهوم – الذي نودّ اقتراح مصطلح له – بخصائصه وصفاته المختلفة الحقيقية وغير الحقيقية؛ وصــلة هذا المفهوم بغيره من المفاهيم ضمن المجموعة الواحدة التــي ينتمي إليها، وتحديد موقعه ضمنها، ثم نجتّهد في اقتراح مصطلح مناسب له انظر: الحديدي،المصطلحات النحوية في التراث النحوي،ص٣٥

(١) السابق.

(٢) الجرجاني،التعريفات،ج١،ص٨٠

الصدق، أي يجب أن يكون المعرِّف مانعاً جامعاً فلا يشمل إلا أفراد المعرَّف، فيمنع من دخـــول أفراد غيره فيه. و يشمل جميع أفراد المعرَّف فلا يشذ منها فرد واحد. وعلى هذا فـــلا يجـــوز التعريف بالأعم لأنه لا يكون مانعاً، كتعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين، فان جملة من الحيوانات تمشي على رجلين.ولابالأخص: لأنه لا يكون جامعاً، كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم، فإنه ليس كلما صدق عليه الانسان هو متعلم.وأن تكون الألفاظ المستعملة في التعريـــف ناصعة واضحة لا إبهام فيها، فلا يصح استعمال الألفاظ الغريبة،أو الغامـــضة، ولا المجـــازات بدون القرينة.ولا بد من تجنب التعريفات الدائرية التي لا تفهم إلاّ بواسطة المعرَّف، وألا يكـــون شديد الاتساع ولا شديد الضيق، ويحدد المفهوم بدقة دون زيادة أو نقص كما يراعي الجهة التي يوجه إليها هذا التعريف.

الفصل الأول:

تطور الحدود النحوية في التراث

تمهيـــد

الحدود النحوية قبل الكتاب(نشأة النحو)

الحدود النحوية في كتاب سيبويه(١٨٠هـ)

الحدود النحوية بعد الكتاب

أسباب وضع الحدود النحوية

الحدود النحوية في مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق

خلاصـــــة

الفصل الأول:

تطور الحدود النحوية في التراث

تمهيد:

ظهرت الحدود النحوية في التراث مع ولادة النحو العربي وتطورت في كنفه، وتعد قضية الحدود من القضايا الأولى التي شغلت علماء المنطق والأصول والنحو وإذا تتبعنا تاريخ الحدود النحوية منذ نشأة النحو حتى القرن التاسع الهجري وجدناه يمر بثلاث مراحل، لكل مرحلة من هذه المراحل سمات معينة إلا أنه لا يمكن الفصل بينها في الزمان بشكل دقيق؛إذ تتداخل بعضها ببعض، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: (الحدود النحوية قبل الكتاب) وتبدأ المرحلة الأولى بمقدمات نشأة الحدود النحوية وإن لم تكن قد ظهرت على وجه الحقيقة، وتتمثل هذه المرحلة نشأة النحو العربي مع أبي الأسود الدؤلي(٦٩هـ) منتهية بزمن الخليل بن أحمد(١٧٤هـ).

المرحلة الثانية: (الحدود النحوية في كتاب سيبويه(١٨٠هـ) وتمثل مرحلة النشأة والتكوين؛ وتتمثل هذه المرحلة إجمالا في كتاب سيبويه الذي يُعدُّ ثمرة من ثمار علم الخليل بن أحمد.

المرحلة الثالثة: الحدود النحوية بعد الكتاب،ويمكننا تقسيمها إلى مرحلتين:

أ- مرحلة إتباع المنهج المنطقي في الحدود؛إذ تصور المحدود عن طريق إيراد الجنس ثم الفصل وخير من يمثل هذه المرحلة علي بن عيسى الرماني(٣٨٤هـ).

ب- مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق، ومناقشة الحدود عند النحاة السابقين والرد على من يخالف هذه المقاييس،ويمثل هذه المرحلة ابن يعيش(٦٤٣هـ)،وابن عصفور الإشبيلي الأندلسي(٦٦٩هـ).

الحدود النحوية قبل الكتاب(نشأة النحو):

ارتبطت نشأة النحو العربي بالقراءات القرآنية، وكان القرّاء يقرؤون القرآن بالتواتر والأثر لا بأوجه اللغة، وقد أُثر عنهم بعض المناقشات اللغوية التي دارت حول هذه القراءات،وتعدّ هذه المناقشات البذرة الأولى للنحو العربي، وتشير أكثر الروايات في ولادة هذا العلم ـ وإن تعددت[1] ـ إلى شخص واحد هو أبو الأسود الدؤلي(٦٩هـ)،وقد ذكر ابن سلام

(١) اختلف في أول واضع للنحو فقيل: علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو أول من وضع وأصّل للنحو ويرجع ذلك لأحد سببين : الأول ما روي عن أبي الأسود الدؤلي قال : (دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فوجدت في يده رقعة ، فقلت : ما هذه يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت في كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء (يقصد الأعاجم) ، فأردت أن أضع شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه ، ثم ألقى إليَّ الرقعة وفيها مكتوب : الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبيء به ، والحرف ما أفاد معنى ، وقال لي : انح هذا النحو وأضف إلى ما وقع إليك ، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، (وأراد بذلك الاسم المبهم) . قال (والكلام الآن على لسان أبي الأسود عن نفسه) : ثم وضعتْ بابيْ العطف والنعت ، ثم بابيْ التعجب والاستفهام ، إلى أن وصلت إلى باب إن وأخواتها ما خلا لكن ، فلما عرضتها على عليٍّ أمرني بضم (لكن) إليها وكنت كلما وضعت بابا من أبواب النحو عرضته عليه ، إلى أن حصلت ما فيه الكفاية ، قال لي عليٌّ : ما أحسن هذا النحو الذي نحوْت !) فلذلك سمي النحو ..... وروي في الرأي الثاني أن عليا رضي الله عنه وضع هذا العلم لما سمع أعرابيا يقرأ (لا يأكله إلا الخاطئون) هكذا: لا يأكله إلا الخاطئين .وروي أن أبا الأسود قد وضعه من تلقاء نفسه عندما قالت له ابنته : ما أحسنُ السماء، فقال لها : نجومُها ، فقالت : إني لم أرد ذلك ! وإنما أتعجب من حسنها ، فقال لها: إذن فقولي : ما أحسنَ السماء ،

الجمحي(٢٣١هـ) في طبقات فحول الشعراء بقوله:"وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلى... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقية ولم تكن نحوية فكان سراة الناس يلحنون ووجوه الناس فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم"[1] وفي حدود ما أعلم أن ابن سلاّم الجمحي أوّل من نسب وضع علم النحو والعربية لأبي الأسود الدؤلي،وبدون أن يشير إلى الجهة العليا التي أشارت على أبي الأسود أن يضع مبادئ هذا العلم،وتتعدد الروايات في هذه الجهة العليا،فمرّة ينسب هذا العلم للخليفة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –(٢٣هـ) إذْ علم أن اللحن يتسرب إلى تلاوة القرآن الكريم، فاستدعى أبا الأسود الدؤلي وأمره أن يفكر في رسم القواعد النحوية. عن أبي مليكة – رضي الله عنه – قال: «قدم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب، فقال: من يقرئني مما أنزل الله على محمد، فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: ﴿إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ (بكسر اللام في رسوله)، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه. فبلغت عمر مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله؟ قال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن،

فحينئذٍ وضع النحو . وأول ما رسم منه باب التعجب . محمد الطنطاوي،نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،عالم الكتب،ط٢، ٢٠٠٥م، ص١٥

(١) الجمحي(محمد بن سلام)،طبقات فحول الشعراء،تح. محمود محمد شاكر،دار المدني (جدة)ط١، ١٩٩٥م، ج١،ص١٢، و ابن حجر(أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي)، الإصابة في تمييز الصحابة،تح. علي محمد البجاوي،دار الجيل (بيروت)ط١، ١٤١٢هـ، ج٣، ص٥٦٢

فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة، فقال إن الله بريء من المشركين ورسوله (بالجر)، فقلت أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله قد برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه، فقال عمر: «ليس هكذا يا أعرابي»، فقال الأعرابي: فكيف هي يا أمير المؤمنين، فقال: إن الله بريءٌ من المشركين ورسولُه (بالرفع)، فأمر عمر بن الخطاب: ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود، فوضع النحو"[١]

وروايات تنسب الأمر لعلي بن أبي طالب _رضي الله عنه_ بشهادة أبي الأسود عندما "قيل له من أين لك هذا العلم _يعنون به النحو_ فقال: أخذت حدوده عن علي بن أبي طالب عليه السلام"[٢] ويقول ابن خلدون في مقدمته:"أول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة ويقال بإشارة علي رضي الله عنه لأنه رأى تغير الملكة فأشار عليه بحفظها" [٣]وروى"القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي(٣٣٧هـ) في أماليه عن أبي الأسود الدؤلي رضي الله عنه

---

(١) الهندي(علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال،تح. محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية (بيروت)ط١، ١٤١٩هـ ج٢،ص١٤٣،و أبو القاسم الشافعي (علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله)،تاريخ مدينة دمشق،تح . محب الدين العمري، دار الفكر (بيروت)ط١، ١٩٩٥م، ج٢٥،ص١٩٢

(٢) الأصبهاني (أبو الفرج علي بن الحسين)،الأغاني، تح. علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر(لبنان)ط١،دت. ج١٢ /ص٣٤٨

(٣) ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي)، مقدمة ابن خلدون، دار القلم (بيروت)ط٥، ١٩٨٤م ج١/ص٥٤٦

قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين قال إني سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية فقلت إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[(١)]

ومرّة ينسب الأمر إلى زياد بن أبي سفيان "أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي جاء إلى زياد بالبصرة فقال إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم فتغيرت ألسنتهم أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يعربون ويقيمون به كلامهم فقال لا،قال فجاء رجل إلى زياد فقال: "أصلح الله الأمير توفى أبانا وترك بنون" فقال: "ادع لي أبا الأسود فقال ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم"[(٢)]

---

(١) الجوزي(عبد الرحمن بن علي بن محمد)، المنتظم في تاريخ الملوك،دار صادر (بيروت)ط١، ١٣٥٨، ج٦،ص٩٧ =

و السيوطي (جلال الدين)،سبب وضع علم العربية،تح. مروان العطية،دار الهجرة(بيروت)ط١،١٤٠٩هـ ج١،ص٣٥

(٢) ابن أبي هاشم(عبد الواحد بن عمر بن محمد)، أخبار النحويين،تح. مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث (طنطا)ط١ ١٤١٠هـ، ج١،ص٢٣

وبغض النظر عن الجهة العليا التي أشارت على أبي الأسود أن يضع مبادئ هذا العلم فإن الرواية المنسوبة إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه رواية لا تتفق مع طبيعة العلوم ونشأتها التي تبدأ بالملاحظة أولا، لا بصياغة المصطلحات والحدود،وذلك يؤكد أن هذه الرواية موضوعة على لسان علي بن أبي طالب رضي الله عنه،لأن عصر أبي الأسود الدؤلي كان عصر ولادة النحو وليس عصر نضوجه، بل إن سيبويه في كتابه لم يعرّف الاسم بما ذكر في الرواية،إذ تقول:"الاسم ما أنبأ عن المسمى"(١) ويحد سيبويه الاسم بقوله :" فالاسم رجل وفرس وحائط"(٢) فلم يذكر سيبويه ما ذكرته هذه الرواية المزعومة عن الاسم ووظيفته.ويقول أحمد أمين عن هذه الرواية أنها "حديث خرافة،وطبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية،والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر في كل فرع علم يتناسب مع الفطرة ليس فيه تعريف ولا تقسيم، إنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيه تبويب ولا ترتيب،فأما تعريف أو تقسيم منطقي فليس في شيء مما صح نقله إلينا عن عصرهما"(٣) فالعلوم لا تولد مكتملة النمو،بل تنشأ ساذجة مبعثرة ثم تنمو وتكتمل، وما ذكر في هذه الرواية المزعومة من تبويب وتقسيمات منطقية لا تصح إلا بعد النمو والاكتمال، يخالف طبيعة الأشياء في النشأة والتكوين ثم النمو والارتقاء.

---

(١) انظر ص ٢

(٢) سيبويه،الكتاب،ج١،ص١٢

(٣)أحمد أمين، ضحى الإسلام،دار الكتاب العربي،(بيروت)ط١، ٢٠٠٥م،ص٤٦٣

ويعود التفكير في علم النحو إلى ظاهرة شيوع اللحن والخشية على القرآن منهـا؛ وذلك لأنَّ رغبة العرب المسلمين في نشر دينهم إلى الأقوام المختلفة أنشأ أحوالاً جديدة في واقع اللغة، ما كان العربُ يعهدونها من قبل، إذ كانت الفطرة اللغوية قبل الإسلام سليمةً صافية.ويذكر ذلك ابن خلدون في مقدمته إذ يقول: "وخشي أهل العلوم منهم أن تَفْسُدَ تلك المَلَكة رأسًا ويطـول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا مِنْ مجاري كلامهم قـوانين لتلـك الملكة مطَّردة شبهَ الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام"(١)

وهكذا نرى أن السبب الرئيس لوضع النحو حفظ القرآن والخشية عليه من اللحـن وتغيـر معانيه بسبب ذلك،فوضع النحو كان لسبب تعليمي في المقام الأول،فمن دخل الإسلام جديدا مـن غير العرب لزمه تعلّم العربية وقوانينها؛ لأنها متعلقة بالركن الثاني من أركان الإسلام ولا تصح الصلاة بدونها، وعليه فإن غير العربي إذا دخل الإسلام يجب أن يتعلّم العربية كي يؤدي الركن الثاني من أركان الإسلام كما ينبغي "فإن لم يُحْسِنْ التَّكْبِيرَ بِالْعَرَبِيَّةِ كَبَّرَ بِلِسَانِهِ ما كان وَأَجْـزَأَهُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ التَّكْبِيرَ وَالْقُرْآنَ وَالتَّشَهُّدَ بِالْعَرَبِيَّةِ"(٢) فمن الجائز للأعجمي أن يكبّر بغير العربية إلا أن القرآن الذي يقرؤه في الصلاة يوجب عليه تعلّم العربيـة وقواعـدها، ويـصعب علـى الأعجمي تعلم العربية دون قواعد واضحة. فكانت بداية النحو لتعليم المـسلمين الجـدد قـراءة القرآن قراءة سليمة من اللحن،ووُلد النحو مع نقط المصحف الذي وضعه أبو الأسـود الـدؤلي

---

(١) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي)،مقدمة ابن خلدون،دار القلـم (بيـروت)ط٥، ١٩٨٤، ج١،ص٥٤٦

(٢) الشافعي(محمد بن إدريس أبو عبد الله)، الأم،دار المعرفة (بيروت) ط٢، ١٣٩٣ ج١،ص١٠٠

بمساعدة أحد أبناء عبد القيس حينما قال "ابغوا لي رجلا وليكن لقنا فطلب الرجل فلم يوجد إلا في عبد القيس فقال أبو الأسود إذا رأيتني لفظت بالحرف فضممت شفتي فاجعل أمام الحرف نقطة فإذا ضممت شفتي بغنة فاجعل نقطتين فإذا رأيتني قد كسرت شفتي فاجعل أسفل الحرف نقطة فإذا كسرت شفتي بغنة فاجعل نقطتين فإذا رأيت قد فتحت شفتي فاجعل على الحرف نقطة فإذا فتحت شفتي بغنة فاجعل نقطتين"[(١)] وهنا نجد أن أبا الأسود الدؤلي يدرك وظائف الكلمات في التركيب وما ينتج عن ذلك من اختلاف في أصوات الحركات فيصفها وصفا حسيا.ويشير إلى مصطلح الضم والكسر والفتح والغنّة وضبط حدودها بصورة حسيّة فالفتحة أحيانا تكون صوت مستعلٍ فكان مكانها فوق الحرف، والاستفال في مصدر إخراج الكسر جعله يحدد مكانها أسفل الحرف، ولتوسط الضم بين هذا وذاك جعل علامته بين يدي الحرف، ولأن الغنة صوت إضافيّ على الحركة وصارت صوتين جعل علامته مكررة . ويمكننا أن نعد هذه أول الحدود النحوية التي ولدت مع ولادته . وتطورت مع النحاة بعده وتغير بعضها فالغنة عند أبي الأسود صارت تنوينا عند نصر بن عاصم، "روى محبوب البكري عن خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية: كيف نقرؤها قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَد ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾،

---

(١) ابن النديم(أبو الفرج محمد بن إسحاق)،الفهرست، دار المعرفة (بيروت)ط١، ١٣٩٨هـ،ج١،ص٥٩، وأبو عمرو(عثمان بن سعيد الداني)، المحكم في نقط المصاحف،تح. د. عزة حسن، دار الفكر (دمشق)ط٢،= ١٤٠٧هـ،ج١،ص٦،٧ و القلقشندي(أحمد بن علي بن أحمد الفزاري)،صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تح.عبد القادر زكار، وزارة الثقافة (دمشق)ط١، ١٩٨١م، ج٣،ص١٥٥

لم ينون، قال: فأخبرته أن عروة ينون فقال: بئسما قال وهو للبئس أهل، فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتى مات."(١) ولكن حدود مصطلح التنوين لم تذكر في عصر نشأة النحو، وحدّها النحاة فيما بعد.

ونجد مصطلحي الرفع والنصب عند يحيى بن يعمر في قصته مع الحجاج بن يوسف حينما قال له ": أتجدني ألحن؟ قال: الأمير أفصح من ذاك. قال: عزمت عليك لتخبرني وكانوا يعظمون عزائم الأمر، فقال يحيى بن يعمر: نعم في كتاب الله، قال: ذاك أشنع له، فما هو؟ قال: تقول في قوله تعالى:﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾(٢) فترفع ﴿ أَحَبَّ ﴾وهو منصوب."(٣)

ويبدأ تأسيس النحو مع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي إذ يقول عنه ابن سلاّم: " وكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل "(٤) واستنباط الأقيسة عند الحضرمي لم يخرج من إطار

---

(١) الزبيدي (أبو بكرمحمد بن الحسن الأندلسي)، طبقات النحويين واللغويين،تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،(القاهرة) ط٢، ١٩٨٤م،ص٢٧

(٢) التوبة،آية ٢٤

(٣) السابق،ص٢٨

(٤) ابن سلاّم،طبقات فحول الشعراء،ج١،ص١٤

الآراء النحوية المرتبطة بالقراءات القرآنية والظواهر اللغوية في بعض الأخبار،وكان النحو جزء من علوم العربية الأخرى،ولم يكن مستقلا عنها، وينقل لنا أبو عبيدة عنه :" زعم يونس عن أبي إسحاق قال: أصل الكلام بناؤه على (فَعَلَ) ثم يبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكر من الواحد والاثنين والجميع كقولك: فعلت وفعلنا وفعلن وفعلا وفعلوا، ويزاد في أوله ما ليس من بنائه فيزيدون الألف، كقولك: (أعطيت) إنما أصلها (عطوت)، ثم يقولون (مُعطَى) فيزيدون الميم بدلاً من الألف وإنما أصلها (عاطي)، ويزيدون في أوساط (فعل) (افتعل) و(انفعل) و(استفعل) ونحو هذا، والأصل (فعل) وإنما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل فمن ذلك في القرآن ﴿وأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾(١) وإنما يريد: الريح ملقحة فأعادوه إلى الأصل"(٢)و نلاحظ أن ابن الحضرمي هنا يقيس ويستنبط القواعد النحوية فيذكر أصل الكلام ويضع له ميزانا مقترحا (فعل) الذي يرمز للفعل الماضي، ثم يميّز اللواحق اللفظية التي تدخل على الكلمة لتؤدي معانٍ فرعية، و"ينص كلامه على فكرة (الأصل) إذ يقول : " (أعطيت) إنما أصلها (عطوت)" ويستشهد على ذلك من القرآن وبما جاء في كلام العرب.وبهذا القياس والاستنباط كان لابن الحضرمي الأثر الواضح في تطور النحو العربي وبداية استقلاله عن العلوم العربية التي نشأ

---

(١) الحجر:آية ٢٢

(٢) أبو عبيدة (معمر بن المثنى)،مجاز القرآن، تح. فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، (القاهرة) ١٩٥٤ م. ج١،ص٣٧٦

ملتصقا بها.وفي عصره تحددت معالم النحو كعلم مستقل"[١]، وينقل عنه ابن سلام قوله: "عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[٢]

ويتطور النحو سريعا مع أبي عمروبن العلاء فيتسع عنده القياس النحوي متأثرا بالقياس الفقهي فلم يقتصر على قياس المثل على مثيله كما هو عند ابن الحضرمي،بل تجاوز هذه المرحلة وصار يقيس الظاهرة على ما يشبهها من الظواهر،كما هو موجود عند الفقهاء[٣]، ومن هذا النوع من القياس قال سيبويه: "وقال قوم يا أخانا زيدُ،وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله،وهو قول أهل المدينة،قال:هذا بمنزلة قولنا:يا زيدُ،كما كان قوله:يا زيدُ أخانا،بمنزلة:يا أخانا،فيجعل وصف المضاف إذا كان مفردا بمنزلته إذا كان منادى"[٤] فأبو عمرو بن العلاء هنا يقيس تابع المنادى المضاف إذا كان مفردا على ظاهرة تشبهها،مثل: (يا أخانا زيدُ) على قولك:

---

(١) الحلواني(محمد خير)،المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه،مؤسسة الرسالة،(بيروت)١٣٩٩هـ،ج١،ص١٥٢

(٢) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء،ج١،ص١٥

(٣) قياس الظاهرة على ما يشبهها في الفقه كان منذ زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وفي زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت٢٣هـ) في كتابه إلى أبي موسى الأشعري "وفيه الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة اعرف الأشباه والأمثال ثم قس الأمور عند ذلك فاعمل إلى أحبهما إلى الله وأشبهها بالحق" الحنفي(عبدالله بن يوسف أبو محمد)،نصب الراية لأحاديث الهداية،تح. محمد يوسف البنوري،دار الحديث(مصر)ط١، ١٣٥٧م،ج٤،ص٨١

(٤) سيبويه،ج٢،ص١٨٥.

(يا زيدُ أخانا) فجعل وصف المضاف (زيد) لأنه مفرد فيأخذ نفس الحكم الذي يأخذه لـو كـان منادى.

"وكان أبو عمرو وعيسى يقرآن ﴿يَـجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[١]يختلفان في التأويـل، كـان عيسى يقول على النداء، كقولك: يا زيدُ والحارثَ، لما لم يمكنه يا زيدُ يا الحارثُ،وكـان أبـو عمرو يقول لو كانت على النداء لكانت رفعا ولكنها على إضمار وسخرنا الطير، كقوله على أثر هذا﴿ وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾[٢] أى سخرنا الريح"[٣] ونجد في كلام أبي عمرو هنـا مـصطلحي النداء والإضمار،وإن كانت هذه المصطلحات منطلقة من الدلالة المعجمية للكلمة،فالنـداء فـي المعجم: الصوت، مثل الدعاء والرغاء، وقد ناداه و نادى به وناداه مناداة و نداء أي صاح به.[٤] والإضمار من أضمرت الشيء أخفيته وهوى وأضمرته الأرض غيبته إما بموت وإما بسفر.[٥]

وتعدُّ هذه المرحلة من تاريخ النحو مرحلةَ الاستقراء والجمع مما يوافق قانون نشوء العلوم وارتقائها، وما نلاحظه على هذه المرحلة،أنها بدأت بالملاحظة، أو الإحـساس بوجـود

---

(١) سبأ،آية١٠

(٢) سبأ،آية ١٣

(٣) ابن سلام،طبقات فحول الشعراء،ج:١،ص٢١.

(٤) ابن منظور،لسان العرب،ج:١٥،ص٣١٥

(٥) السابق:ج٤،ص٤٩٢

المشكلة وتحديدها، وهي وقوع المسلمين في اللحن عند قراءة القرآن الكريم، وبعد الملاحظة انتقل النحاة من عينة الاستقراء الأولى وهي القرآن الكريم إلى عينة لغوية أوسع قليلا بضوابط معينة،ومن ثمّ قياس الظواهر اللغوية على ما يطابقها أو ما يشبهها،وإلى هذا الحد تقريبا تنتهي هذه المرحلة،دون أن يصل علم النحو إلى صياغة دقيقة لقاعدة، أو أن تستعمل في هذه المرحلة لغة المصطلحات المحددة الدلالة، مع ولادةٍ لبعض المصطلحات التي تطورت وتحددت معالمها فيما بعد،"ولا يمكن أن تكون المصطلحات النحوية قد وضعت دفعة واحدة؛ لأنّ في ذلك مخالفة لطبيعة الأشياء ونموها وتدرجها"[١].وبذلك نجد أن مرحلة نشأة النحو تخلو من الحدود النحوية الواضحة،ولم تستخدم بعد في هذه الحقبة لغة المصطلحات العلمية الدقيقة؛لأن علم النحو آنذاك كان في طور نشأته وتكوّنه والحدود لاتستقر في علم من العلوم إلا بعد نضوجه واكتماله.

سمات الحدود النحوية قبل الكتاب مرحلة (نشأة النحو):

١) لم يوجد في مرحلة نشأة النحو حدود نحوية،إذ لم يستقر المصطلح النحوي بعد، وكان النحو على عمومه في هذه المرحلة آراء متفرقة ومبعثرة، لا تكتمل منه أبواب النحو وحدوده، ولم تبلغ حد الكتب المنظمة،ولم يوجد أحاديث نظرية في هذا العلم، فالمصطلحات في هذه المرحلة لم توضع بصورة واضحة، لأن المرحلة هذه مرحلة استقراء وجمع، ووضع المصطلحات يكون نتيجة الاستقراء التي تمثلها المرحلة التالية.

---

(١) الخثران(عبد الله بن حمد)،مراحل تطور الدرس النحوي،دار المعرفة الجامعية،(الاسكندرية)ط١، ١٩٩٣م،ص١٠٢

٢) ظهرت بعض المصطلحات النحوية ساذجة ومرتبطة بالأدوات الحسية الطبيعية،وهذا يتفق مع طبيعة نشأة العلوم التي تبدأ بالإحساس أو ملاحظة المشكلة فيلتقطها العقل ليعالجها معرفيا بصورة حسية أيضا، وهذا ما وجدناه مع ولادة المصطلحات الأولى في العربية (الكسرة، الفتحة، الضمة،الغنّة) وتحديد أبي الأسود لموضع كل حركة يدل على صفة كل مصطلح بشكل واقعي محسوس.

٣) ارتبطت المصطلحات النحوية ا ارتباطا مباشرا بالقراءات القرآنية، وكانت إجرائية تطبيقية عن طريق الاحتكاك المباشر بالتجربة العملية بدءا بنقط القرآن وانتهاءًا بالآراء النحوية الواردة في الروايات والأخبار.

الحدود النحوية في كتاب سيبويه(١٨٠هـ) :

تتمثل هذه المرحلة في كتاب سيبويه كأهم أثر نحوي وصل إلينا. وكتاب سيبويه يعد ثمرة من ثمار علم الخليل بن أحمد(١٧٤هـ).،ويعد كتاب سيبويه مرحلة نمو وإبداع الدرس النحويّ، والنظر في الحدود النحوية في هذه المرحلة تعني ما ورد لنا من حدود نحوية عند الخليل وسيبويه في الكتاب، ولم يعد الاهتمام باللغة آنذاك باعتبارها أداة للعمل القرآني فحسب،بل كان الاهتمام باللغة لذاتها، واعتنوا باستنباط القواعد والأحكام وتطبيقها، وبدأت تتضح حدود المصطلحات النحوية مع الخليل وتطورت على يد سيبويه.

ويجمع كتاب سيبويه ما تفرق من أقوال وآراء من تقدمه من العلماء كأبي عمرو بن العلاء(١٥٤هـ) والخليل(١٧٤هـ) والأخفش(١٧٧هـ) ويونس(١٨٣هـ)، وأكثر نقل سيبويه كان عن الخليل بن أحمد، وكان أمينا في نسبة كل رأي لصاحبه، كما وصفه يونس حين نظر في كتابه، وصدّقه فيما نقل عنه لمّا مات سيبويه "قيل ليونس : إنّ سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل، فقال يونس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه. فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال :" يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكى عني"[(١)]

"وكان في تصنيف الكتاب يتجه إلى فكرة الباب كما تتمثل له، فيستحضرها ويضع المعالم لها، ثم يعرضها جملة أو آحادًا، وينظر فيها ويحلل التراكيب، ويؤول الألفاظ، ويقدر المحذوف، ويستخلص المعنى المراد، وفي خلال ذلك يوازن ويقيس، ويستشهد ويلتمس العلل، ويروي القراءات، وأقوال العلماء، إما لمجرد النص والاستيعاب وإما للمناقشة وإعلان الرأي، وربما طاب له الحديث وأغراه البحث، فمضى ممعنًا متدفقًا يستكثر من الأمثلة والنصوص. واللغة عنده وحدة متماسكة، يفسر بعضها بعضًا، ويقاس بعضها على بعض."[(٢)]

---

(١) الزبيدي،طبقات النحويين واللغويين، ص٥٢

(٢) القاسم(محمد)،سيبويه،-http://www.islamonline.net/iol-rabic/dowalia/mashaheer
.asp٤/mashaheer-٢٠٠٠Aug-

بدأت الحدود النحوية بداية حقيقية مع الخليل بن أحمد،فنجده يحدد مصطلح الرفع ويفرق بينه وبين مصطلح الضم بقوله : " الرفع: ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو قولك زيدٌ، والضم ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو يفعلُ"(١) ونلاحظ هنا محاولة الخليل رَصْد خصائص المظهر الخارجي للشيء المعرف لتوضيح حدّه ثم يعزز التعريف بالمثال،وهو هنا يعرّف الرفع تعريفا مصطلحيا فيصف مفهوم الكلمة دون أن يحدد مجالها المعرفيّ ويحدد علاقته بغيره من المصطلحات، فيذكر (الرفع) وصفته متعلقا بمصطلح آخر وهو (الكلم) ويختلف عنده عن مصطلح (الضم)، ولم يذكر لنا ماهية الرفع التي تخصه في الحقل العلمي الذي ينتمي إليه،إذ قال أنه يحدث في أواخر منونا دون أن يحدد ماهيته التي تميزه عن الفتح أو الكسر الذي يحدث في أواخر الكلم منونا،ولم يذكر الحقل العلمي الذي ينتمي إليه وهو النحو أو علم العربية .

ويحدد مصطلح (التوجيه) قائلاً: "والتوجيه ما وقع في صدور الكلم نحو: عين عُمر وقاف قُثم"(٢) ويذكر هذا المصطلح بعد عرضه لمصطلحي الرفع والضم ليحدد علاقته بهما ولكنه لا ينتمي لنفس الحقل العلمي الذي ينتميان إليه. وهذه الحدود التي يذكرها الخليل للرفع وما يتفق معها صوتيا عند نطقها من (ضم، وتوجيه) تختلف عن (الرفع)، فيعقد مقارنة بين هذه المصطلحات دون أن يذكر الصفة المشتركة التي تجمعهم والمجال العلمي الذي ينتمي إليه كل مصطلح، واكتفى بذكر ما يفرق بينهما أو أوجه الاختلاف فقط.

---

(١) الخوارزمي،مفاتيح العلوم،ج١،ص٣٠

(٢) السابق،ج١،ص٣٠

وفي مقابل الرفع يذكر الخليل (النصب) فيقول:" النصب ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو زيدا و(الفتح) ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو باء ضرب، و(القعر) ما وقع في صدور الكلم نحو ضاد ضَرب"[١] و نجد الخليل هنا يعرّف (النصب) بالطريقة نفسها التي عرّف بها الرفع ويذكر بعد ذلك حدود مصطلحيّ (الخفض) و(الكسر) بالطريقة نفسها أيضا فيقول: " الخفض ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو زيدٍ، والكسر: ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو لام الجملِ"[٢]

ثم يذكر حدود (الجزم) فيقول" والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو باء اضربْ والتسكين ما وقع في أوساط الأفعال نحو فاء يفْعل"[٣]

ويروي سيبويه عن الخليل الرفع والضم والنصب والخفض والجزم لتعلقهما بأحوال أواخر الكلم في التركيب، ولا نجد ذكرا لمصطلح (التوجيه والقعر والتسكين).

ويمكننا تلخيص ما ورد عند الخليل من مصطلحات حول الإعراب وحركات بناء الكلمة ما يلي:

المصطلح	المثال
الرفع	زيدٌ

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

الضم التوجيه	يفعلُ عُمر ،قُتم
النصب الفتح القعر	زيدًا ضربَ ضَرب
الخفض الكسر	زيدً الجملِ
الجزم التسكين	اضربْ يفْعل

ونستنبط من خلال هذا التحديد :

١) أن الخليل ميز بين الحركات التي تظهر في بداية أو وسط الكلمه.

٢) أن الرفع والنصب والخفض عند الخليل هو ما يعرف بمصطلح التنوين.

ويقتصر سيبويه في أكثر حدود مصطلحات الكتاب على التعريف بالمثال، قاصدا به إيضاح المعرَّف، فيقول في تعريف الاسم :" فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائط"[١] وعلل النحاة بعده عدم تعريفه الاسم بالحد، بأنه « ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل»[٢]

وفي تعريف الضمير: " وأما الإضمار فنحو هو وإياه وأنت وأنا ونحن"[٣] وفي تعريف أسماء الإشارة يقول:" وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان"[٤] " والنصب في المضارع من الأفعال لن يَفعلَ والرفع سيَفعل والجزم لم يفعلْ"[٥] والمثال في بعض الأحيان يُغني عن الحد،و"قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطلق، والعقل السليم يتفطن للنوع كما يتفطن إذا أشير له إلى رغيف فقيل له هذا هو الخبز"[٦] وافتقاد التعريف بالحد كان أمرا تفرضه طبيعة المرحلة التي يجتازها العلم زمن سيبويه، فقد كان النحو في بدايته، وكان هم النحاة حينئذ جمع المادة اللغوية لحفظها وتفهمها، ولم تكن الدراسة آنذاك قد بلغت المستوى الذي يؤهلها لتثبيت المعاني

---

(١) سيبويه،الكتاب،ج١،ص١٢.

(٢) الزجاجي،الإيضاح في علل النحو،ص٤٩

(٣) سيبويه،الكتاب،ج٢،ص٦.

(٤) السابق،ج٢،ص٥

(٥) السابق،ج١،ص١٤

(٦) ابن تيمية(أحمد عبد الحليم الحراني)، كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام،تح. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية،(القاهرة)ط٢،دت. ج١٣،ص٣٣٨

الاصطلاحية بشكل حدود دقيقة .

ويكاد كتاب سيبويه يخلو من التعريف المنطقي على وجه العموم، فهو مثلاً لـم يعـرّف الفاعل ولم يعرف الحال، ولم يعرّف البدل، ولا غير ذلك من أبواب النحو، ويكتفي في الأغلـب بذكر اسم الباب ثم يبدأ مباشرة بعرض القواعد المستخلصة من الاستعمال، فيقول مثلاً: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله وذلك قولك: "ضرب عبد الله زيداً، فعبد الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في(ذهب)"(١)، و"هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبـر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ"(٢) ونلاحظ هنا أنه يذكر المادة النحوية تفـصيلا دون ذكـر مصطلح واضح والدخول إلى شرحها دون ذكر حد منطقي. أو يقول: "اعلم أن النداء كل اسـم مضاف فيه، فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسـمٍ منصوب"(٣) وهنا يعرّف المنادى المضاف عن طريق ذكر علامته الإعرابية وهي النصب بتقدير فعل محذوف عبّر عنه بقوله:"الفعل المتروك إظهاره"،ثم عرّف المفرد أيضا بـذكر علامتـه إذ يقول"والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب" يقصد بذلك أن المنادى المفرد مبنيّ على الضم في موضع اسم منصوب بفعل محذوف، ونجده هنا يستخدم اصطلاح الرفع مكان البنـاء علـى الضم في المنادى المفرد.

---

(١) سيبويه، الكتاب،ج١،ص٣٤

(٢) السابق،ج٢،ص٨٦

(٣) السابق،ج٢،ص١٨٢

والحدود والتعريفات لاتستقر إلا بعد استقرار المصطلحات أولا،والمصطلح النحوي في زمن النمو والارتقاء نجده متعددا وغامضا، ومن النادر جداً أن نجد عند سيبويه تعريفاً دقيقاً كالتعريف الذي قدّمه عن الفعل بأنه: "أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما يكون وما لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(١)، أي أن الأفعال أبنية أو صيغ مأخوذة من المصادر، فهي تدل بمادتها على المصدر أو الحدث، وبصيغتها على زمان وقوعه، من ماض أو حاضر أو مستقبل ويفرق بين هذه الأقسام بالتمثيل، وجلّ تعريفاته في الكتاب تقوم على التمثيل، أو تمييز المعرَّف بشيء من خواصه، كقوله: "والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو: رددت، وددت، واجتررت، واستعددت"(٢) وهذا التعريف يعد من قبيل الحد بالرسم،وفي هذا النوع من التعريف تحصر خواص المعرِّف أو علاماته، أو تذكر علامته البارزة التي تميزه عن غيره،هنا ذكر بعض خواص المعرّف وفرّق بين أقسامه بالمثال لا بالتعريف، ويحد الابتداء بذكر خواصه فيقول: " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام"(٣) أي: ليخبر عنه أو يسند إليه؛أيّ أنه يتميز بعدم التبعية التركيبية.ومن الحد بذكر الخواص أو العلامة قوله في حد التثنية:" اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون وفي النصب والجر بالياء والنون" إذ يصف صيغة المثنى وعلامته وهي الألف والنون في حال الرفع والياء والنون في حال النصب والجر.

---

(١) السابق،ج١،ص١٢

(٢) السابق،ج٣،ص٥٢٩

(٣) السابق،ج٢،ص١٢٦

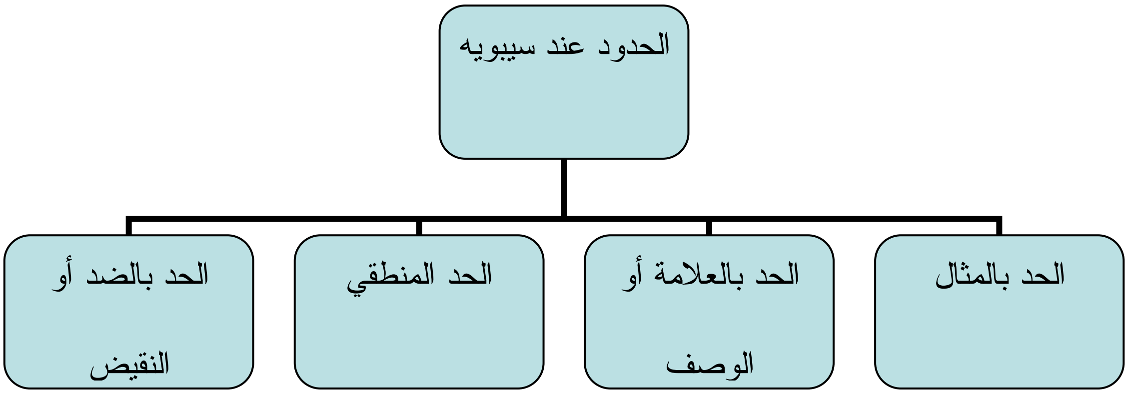
وفي بعض الأحيان يذكر سيبويه حدود المصطلح إذا اشـــتبه بغيـــره فيميـــزه أو يجمـــع صفاتهما معا في تعريف واحد ليخلص لقاعدة نحوية تجمعهما في مثل تعريفــه لنــون التوكيــد الخفيفة والتنوين إذ يقول:" النون الخفيفة والتنوين من موضعٍ واحد وهما حرفان زائدان والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتمكن فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف وذلك قولك اضربا إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفــة"(١) ولــو فصلنا هذا الحد لكل مصطلح لوحده وجدناه حدا يجمع بعض صفات المعرَّف وعناصره، وحــد التنوين: حرف نون زائد ساكن تلحق آخر الاسم المتمكن وتحذف عند الوقف، ويكتفــي بــذكر خواص نون التوكيد التي تشابه فيها نون التنوين ولا يذكر اختصاص نون التوكيــد بالأفعــال، ويفرق بينهما بالتمثيل لا بالتعريف.ويستخدم سيبويه أحيانا الحد بالنقيض أو الــضد فــي قوله في حد الحرف: " وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل"(٢) وفي مثل هذا التعريف لــن تستطيع معرفة الحرف دون أن تكون مدركا لمفهومي الفعل والاسم.وهكذا فإن الحدود في كتاب سيبويه لا تخرج عن المثال أو العلامة أو الوصف أو الضد.

ويمكننا تلخيص ما ورد عند سيبويه حول الحدود فيما يلي:

---

(١) السابق،ج٣، ص٥٢١

(٢) سيبويه، الكتاب،ج١، ص١٢



وإذا نظرنا في تعريفات المبرد (٢٨٥هـ)[١] نجدها لا تختلف عن حدود سيبويه غير بعض الإضافات، ومن ذلك قوله في تعريف الاسم:" أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو، وتُعْتَبِرُ الأسماءَ بواحدة كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم"[٢] والمبرد هنا يذكر في تعريف الاسم إضافة أبعدته عن الحد الصحيح للاسم فما يقع على معنى ليس الاسم فقط بل هي أيضا صفة للأفعال والحروف،ومن كلامه نستنتج تطورا في الحدود النحوية؛فقوله:" الأسماء فما كان واقعاً على معنى" (تعريف معنوي)،وقوله:" نحو رجل وفرس وزيد"(تعريف تمثيلي)،وقوله:" وتُعْتَبِرُ الأسماءَ بواحدة كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم" (تعريف شكلي بنيوي)إذ يذكر علامة الاسم من الجانب اللفظي وهي اختصاصه بدخول حروف

---

(١) وقيل ٢٨٦هـ،انظر: الزبيدي،طبقات النحويين واللغويين،ص١١٠

(٢) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)،المقتضب،تح. محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب(بيروت)ط١،دت.ج١،ص٣

الجر عليه، ويقول الزجاجي معلقا على هذا التعريف "وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة،وإنما قصد التقريب على المبتدئ،فذكر أكثر ما يعمّ الأسماء المتمكنة."[١]

و يحد المبرد النداء بمثل حد سيبويه إذ يذكر علامته الإعرابية فيقول:" اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره.. فإن كان المنادى واحدا مفردا معرفة بني على الضم"[٢] إلا أنه هنا يستخدم البناء على الضم في المنادى المفرد في حين استخدم سيبويه اصطلاح الرفع مكان البناء على الضم .

ويحد الضمير بقوله:" المضمر نحو الهاء في ضربته ومررت به والكاف في ضربتك ومررت بك والتاء في قمت وقمت وقمتِ يا امرأة "[٣] وهو هنا لا يخرج عن حد سيبويه للضمير بالمثال، كما عرّف الفاعل بقوله:"هذا باب الفاعل وهو رَفْع وذلك قولك قام عبدُ اللّه و جلس زيدٌ"[٤] وفي جل كتاب المبرد نجد الموضوعات مرتبة على أساس ذكر المادة النحوية أو الصرفية تفصيلا دون مصطلح واضح،ثم الدخول إلى الموضوع دون ذكر لحد منطقي، مقتصرا على الوصف والتمثيل، وبيان التقسيمات بالتمثيل أيضا، وهو في ذلك لا يختلف عن منهج سيبويه في كتابه،فلا ذكر للحدود النحوية إلا يسيرا، وما وجدناه من حدود لا تنطبق عليه صفات التعريف المنطقي أو الفلسفي.

---

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،ص٥١

(٢) المبرد،المقتضب،ج٤،ص٢٠٢

(٣) المبرد،المقتضب،ج٤،ص٢٧٩

(٤) السابق،ج١،ص٨

سمات الحدود النحوية في كتاب سيبويه:

١) الحدود النحوية مرتبطة بالمصطلح النحوي والمصطلح النحوي في هذه المرحلة من علم النحو لم تستقر بعد، وصياغة الحدود أو التعريفات لا تستقر إلا باستقرار المصطلح و"المتتبع لمصطلحات كتاب سيبويه يواجه صعوبة كبيرة في تحديد أطرها، وجمع المتشابه منها إلى بعضه، وذلك للأساليب التي كان سيبويه يسلكها في التعبير عن هذه المصطلحات،فهو إما يحوم حول المصطلح بالوصف والتصوير والتمثيل بالنظير وذكر النقيض،وإما يورد المصطلح بصور وأشكال مختلفة من التعبير"[(١)] ولهذا لم تصغ التعريفات الأولى للمصطلحات النحوية الصياغة نفسها التي صيغت فيها فيما بعد .

٢) تخلو الحدود النحوية في هذه المرحلة من الحدود المنطقية الأرسطية،وقد كان اهتمام النحاة في هذه المرحلة الوصول إلى إدراك مفهوم المصطلح النحوي ومعناه دون أن يهتموا بالأسس الفلسفية في صياغة هذا المعنى أو المفهوم،لهذا نجد الحدود النحوية في هذه المرحلة حدود لغوية وصفية تمثيليه في أغلبها.

٣) ارتباط الحدود النحوية باستنباط القواعد والأحكام النحوية وتطبيقها،فعندما يعرّف سيبويه الاسم بالمثال ويقول "الاسم رجل وفرس وحائط" نجد في مثاله قاعدة يقاس عليها بمعرفة الشبه بينها وبين هذا المثال فنميز بين الاسم وسائر الكلمات إلى حد ما، إلا أن بعض

---

(١) القوزي(عوض محمد)، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،عمادة شؤون المكتبات،(الرياض)ط١، ١٤٠١هـ،ص١٤٧

الأسماء لا نستطيع قياسها على هذا المثال كأسماء الاستفهام، وصياغة الحدود بالمثال تناسب مرحلة الاستقراء والتحليل التي يمر بها النحو العربي مع سيبويه قبل أن يصل إلى الصياغة العلمية الموضوعية المنظمة.

٤) عند تتبعنا للحدود النحوية في كتاب سيبويه وجدناها قليلة جدا،وما ذكر منها اعتمد على التمثيل في أكثره، وهذا النمط من التعريفات هو السائد بين النحاة زمن الخليل وسيبويه وتلاميذهما فالأخفش(٢١٥هـ) مثلا يحد الاسم فيقول:"الاسم ما جاز فيه نفعني وضربني"[١] وسار المبرد في المقتضب على نهج سيبويه،غير أنه يضيف على حدود سيبويه في بعض الأحيان كما في حده للاسم[٢]، وينقلها كما هي في أحيان أخرى كما في حده للضمير[٣].

الحدود النحوية بعد الكتاب:

نشطت الترجمة في القرن الثالث الهجري نشاطا كبيرا، وأخذت تأثيرات العلوم المختلفة تظهر لدى دارسي النحو العربي وعلمائه، وكانت الحدود النحوية من بين الموضوعات التي ظهر فيها التأثير الفلسفي لدى مجموعة من النحويين، ويمكننا تقسيم مرحلة ما بعد الكتاب إلى قسمين:مرحلة تأثر فيها النحاة بالمنطق وهي مرحلة إتباع المنهج المنطقي في الحدود،ثم مرحلة

---

(١) الزجاجي،الإيضاح في علل النحو،ص٤٩

(٢) انظر ص١٩

(٣) انظر ص٢٠

إخضاع الحدود النحوية للمنهج المنطقي والرد على من خالفها وهي تمثل شروح وتفسير النحو العربي.ومما تجدر الإشارة إليه أن تقسيم مرحلتي تطور الحدود النحوية بعد الكتاب لا يمكن الفصل بينهما زمنيا فصلا كاملا ويتداخل بعضها في بعض.

أ- مرحلة إتباع المنهج المنطقي في الحدود.

ظهرت محاولات لوضع صياغة علمية موضوعية للنحو العربي معتمدين على الاستقراء والقياس والتحليل،فثبتت في هذه المرحلة أركان النحو العربي التي اعتمدت كتاب سيبويه أساسا لها،واهتم النحاة بالحدود النحوية في مجمل اهتمامهم بالنحو على عمومه،وتبع بعضهم المنهج المنطقي في الحدود، وصوروا المحدود عن طريق إيراد الجنس والفصل(١)،واستمر بعض النحاة في تعريف مصطلحات النحو بالحدود التمثيلية الوصفية مثلما نجد عند ابن السرّاج(٣١٦هـ) في حده للاسم بقوله:" الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص فالشخص نحو رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر"(٢) فقوله:" الاسم مادل على معنى" تعريف

---

(١) الجنس: اسم دال على كثيرين مختلفين بأنواع(الجرجاني : التعريفات،١٠٧)،و الفصل:اقتطاع بعض من كل، وعند المنطقيين كلي مقول على الشيء، جنسا كان أو نوعا في جواب السؤال بأي شيء هو في جوهره ، فإن ميز شيئا عن مشاركيه في الجنس القريب ففصل قريب كالناطق للإنسان والحساس للحيوان. وإن ميزه عن مشاركيه في الجنس البعيد ففصل بعيد كالحساس للإنسان . (نكري : دستور العلماء،ج٣ ص٢٣)

(٢) السراج(أبو بكر محمد بن سهل)،الأصول في النحو،تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)ط٣، ١٤٠٨هـ ج١،ص٣٦

معنوي يدعمه بالتمثيل في قوله:" رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر" إذ بدونه لا يمكننا تحديد عناصر المحدود ومعرفته.وفي حد التصغير يقول: "شيء اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر وبني أوله على الضم وجعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة"(١) فقوله:" شيء اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر" تعريف معنوي،وقوله:" وبني أوله على الضم وجعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة" تعريف وصفيّ شكليّ.

في حين ينكر الزجاجي (٣٣٧هـ) ما يتكلفه النحاة من الحدود المنطقية ويحد بقوله:" الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل أو المفعول به"(٢) ويرى أن هذا الحد ينطبق على مقاييس النحو وأوضاعه وأنه تعريف جامع مانع؛ ليس يخرج منه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وفساد هذا الحد بين لأن من الأسماء مالا ينطبق عليه أن يكون فاعلا أو مفعولا نحو؛ أسماء الأفعال،فلا يعد حد الزجاجي للاسم جامعا كما يزعم. ويؤكد بقوله " في كلام العرب" انتقاده للمنطقيين وبعض النحويين عندما حدوا الاسم بحد خارج عن أوضاع النحو، مثل قولهم:"الاسم صوت دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان"(٣) ويذكر الزجاجي سبب رفضه لهذا الحد المنطقي للاسم قائلا:"وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم،وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين

---

(١) ابن السراج،الأصول في النحو،ج٣،ص٣٦

(٢) الزجاجي،الإيضاح في علل النحو،ص٤٨

(٣) السابق،ص٤٨

ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا،ومغزاهم غير مغزانا،وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء،لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك"[1] وفي هذا الحد استخدم النحويون مقاييس المنطقيين بذكر الجنس والخواص،إذ غرض المنطقيين من الحد بأن تحدد ماهية المحدود، فذكروا في حد الاسم (صوت) وذلك جنس المحدود، ثم يذكروا الخاصة الخارجية وهي (الدلالة على معنى) مع ذكر علامته(غير مقترن بزمن) .إلا أن هذا الحد لا يعد حدا مانعا عند النحويين؛ لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان.

ويتجه الفارسي(٣٧٧هـ) إلى الحدود البسيطة الموجزة فيقول في تعريف الاسم:" الكلام يتألف من ثلاثة أشياء:اسم وفعل وحرف فما جاز الإخبار عنه فهو اسم"[2] وهذا تعريف دلالي يذكره عن طريق مصطلح آخر يتركه دون حد (الكلام) الذي يعد الاسم أحد أقسامه مما يجعل هذا الحد غير مستقيم مع مقاييس المنطقيين فلا تستطيع معرفة ما يجوز الإخبار عنه دون معرفة الاسم الذي لا يتحدد إلا بمعرفة حد الكلام.

ويميل إلى شرح الحد الموجز أحيانا بالوصف والتمثيل كما لاحظنا ذلك في حد الفعل إذ يقول:" وأما الفعل فما كان مسندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء،مثال ذلك :خرج عبد الله،وينطلق

---

(١) السابق،ص٤٨

(٢) الفارسي(أبو علي الحسن بن أحمد)،الإيضاح العضدي،تح.حسن شاذلي فرهود،دار العلوم،ط٢،١٤٠٨هـ،ج١،ص٥٢

بكر،واذهب ولا تضرب،فقولنا: خرج وينطلق، كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده، وكذلك قولنا:اذهب ولا تضرب،الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهي،وهو مضمر فيه"(١) ونجده يستعين بالمثال في توضيح أقسام ما قد يسند إليه الفعل فهو إما أن يكون الاسم الظاهر أو الضمير،وقوله:" الفعل ما كان مسندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء" تعريف دلالي شكلي معتمد على فكرة الإسناد.وفي تعريف الابتداء يقول:" وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به،وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسندا إليه شيء ومثاله: زيد منطلق،وعمرو ذاهب فزيد ارتفع بتعريته من العوامل الظاهرة نحو:إن وكان وظننت"(٢) وحد الابتداء هنا من باب الحد بالعلامة أو الخاصية إذ يختص الابتداء بالأسماء،وقوله في حد المبتدأ:" أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسندا إليه شيء" تعريف شكلي.

وقد يستخدم الفارسي الحد بالضد أو النقيض ثي مثل حد الحرف:"ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(٣) وحد البناء:"خلاف الإعراب،وهو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل"(٤) أو يترك

---

(١) السابق،ص٥٣

(٢) السابق،ص٧٣

(٣) السابق،ص٥٤

(٤) السابق،ص٦٠

المصطلح دون أن يذكر له حدا ويشرع في ذكر أقسامه أو تفصيل الحديث عنه مثلما نجد ذلك في باب التثنية والجمع والاستثناء والإضافة والنداء.(١)

ومن النحاة الذين أدخلوا المصطلحات المنطقية في حدودهم النحوية وانغمس فيها، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني(٣٨٤هـ) وعاب بعض النحاة عليه ذلك لأنه مزج النحو بالمنطق حتى قال عنه الفارسي"إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء"(٢)

وقد ظن النحاة أنهم بإدخالهم المنطق للنحو تسهل معرفة الطرق والأساليب الموصلة للصواب، إلا أن اختلاط المنطق بالنحو العربي أثر سلبًا دون أن يوصلهم للصواب، و قد شعر النحويون بخطورة إقحام المنطق في النحو والمفاسد التي جرها عليه "بل إدخال صناعة المنطق في العلوم الصحيحة يطوّل العبارة، ويبعد الإشارة، ويجعل القريب من العلم بعيدًا، واليسير منه عسيرًا"(٣)

ويرى الزجاجي أن ما يستقيم مع مقاييس المنطقيين ومذهبهم قد لا يصح على أوضاع النحويين لأن غرض النحويين الأساسي هو ضبط اللغة من اللحن وتقريب ذلك للمتعلمين بأسهل طريق لا العنايه بصورة الفكر دون مادته ومعناه.

---

(١) السابق،ص٦٦، ص٢٢٥، ص٢٤٤،ص٢٧٨

(٢) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،تح. محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية (لبنان / صيدا)دت.،ج٢، ص١٨١

(٣) ابن تيمية،مجمع الفتاوى،ج٩،ص٢٤

وكتاب (الحدود النحوية)[١] للرماني أول كتاب مستقل في الحدود والمصطلحات النحوية وصل إلينا، وهذا الكتاب رسالة في الحدود مصنّفة في بابين:

الباب الأول: باب الحدود، والثاني: باب حدود الموصولات،ويذكر في مقدمة الرسالة: " الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو"[٢] ولكنه يخلط الحدود النحوية بحدود مصطلحات غير نحوية مثل: (العارض واللازم والضروري والعرض والداعي والصارف والاستعارة والحقيقة والمادة).

---

(١) إذا تتبعنا ما سمي باسم الحدود أو الحدود النحوية نجد أوائل النحويين هم من كتب في الحدود، ولكن أغلب هذه المصنفات لم تصل إلينا، ولهذا لا يستطيع المرء القطع بمضمون هذه المصنفات، وبعض مؤلفيها متقدم جدا كأبي عبيدة والكسائي والفراء وغيرهم، ولم تكن الكتابة في الحدود في ذلك الوقت معروفة بعد إذْ كانت تلك المرحلة للجمع والسماع والاستقراء،وكتب المتقدمين في الحدود التي لم تصل إلينا وذكرت في كتب الطبقات والتراجم ولم يصلنا منها شيء هي:

كتاب الحدود للكسائي(١٨٣هـ)وقيل(١٨٠هـ)،كتاب الحدود للفراء(٢٠٧هـ)،الحدود لأبي عبيدة معمر بن المثنى(٢٠٩هـ)،حدود القياس لهشام بن معاوية الضرير(٢٠٩هـ)،حد النحو لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(٢٩١هـ).

(٢) الرماني(أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله)، رسالة الحدود،تح. إبراهيم السامرائي،دار الفكر،(عمان) ١٩٨٤م،ج١،ص٦٥

ويستخدم الرماني مقاييس المنطقيين في حدوده فيصوّر المحدود بإيراد الجنس والفصل في عبارة شديدة الإيجاز، يقول في حد الفعل:" كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة"[١] وجنس الفعل:(كلمة) وفصله (تدل على معنى) وعلامته أو خاصيته (اقترانه بزمان) ويقول في حد الاسم:"كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"[٢] وقد صوره على مقاييس المنطقيين بإيراد الجنس:(كلمة) والفصل (تدل على معنى) والعلامة أو الخاصية (من غير اختصاص بزمان) ويقسم الاسم إلى قسمين مستعينا في ذلك بالمثال إذ يقول:" الاسم التام: هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه نحو رجل وفرس وزيد وعمرو،والاسم الناقص: هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو الذي ومن ما"[٣] ويبيّن الاسم الناقص بحد آخر فيقول:" الاسم الناقص هو الذي يحتاج إلى صلة كالذي"[٤]

و في حد الإعراب:"تغيير آخر الاسم بعامل"[٥] و"البناء لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة"[١]و" الجمع صيغة مبنية من الواحد للدلالة على العدد الزائد على الاثنين"[٢] ويستمر الرماني في حدوده باستخدام مقاييس المنطقيين في عبارة موجزة.

---

(١) الرماني،رسالة الحدود، السابق،ج١،ص٦٧

(٢) السابق،ج١،ص٦٧

(٣) السابق،ج١،ص٨٣

(٤) السابق،ج١،ص٧٩

(٥) السابق،ج١،ص٦٧

ويكثر ابن جني(٣٩٢هـ) من استخدام الخاصية أو العلامة في الحدود النحوية، إذ يقول في حد الاسم:"ما حسن فيه حرف من حروف الجر أو كان عبارة عن شخص، نحو قولك: من زيد وإلى عمرو"(٣)وفي حد الفعل:"ما حسن فيه قد أو كان أمرا، فأما قد فنحو قولك: قد قام وقد قعد وقد يقوم وقد يقعد، وكونه أمرا نحو: قم واقعد "(٤)و"الحرف: ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو: هل وبل وقد، ولا تقول من هل، ولا قد هل، ولا تأمر به"(٥) ونلحظ أنه لا يترك الاستعانة بالمثال في أكثر الحدود النحوية التي يذكرها في كتابه.ويستخدم أحيانا الحدّ بالضد أو النقيض في مثل حد الإعراب إذ يقول:" الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ"(٦) ولا نجد عند ابن جني تأثرا بالمنطق الأرسطي وقد يترك بعض المصطلحات النحوية دون حد ويدخل في التفصيل مباشرة، وتقترب الحدود النحوية عنده من حدود النحويين الأوائل بطابعها اللغوي الوصفي.

سمات الحدود النحوية في مرحلة إتباع المنهج المنطقي:

---

(١) السابق،ج١،ص٦٧

(٢) السابق،ج١،ص٦٨

(٣) ابن جني، (أبو الفتح عثمان) اللمع في العربية،تح. فائز فارس،دار الكتب الثقافية(الكويت) ١٩٧٢م،ج١،ص٧

(٤) السابق،ج١،ص٧

(٥) السابق،ج١،ص٨

(٦) السابق،ج١،ص١٠

١) أخذت هذه المرحلة تتبع المنهج المنطقي في الحدود، إذ تصور المحدود عن طريق إيراد الجنس ثم الفصل وخير من يمثل هذه المرحلة الرماني.

٢) في هذه المرحلة عثرنا على أول كتاب يصلنا متخصص في الحدود النحوية وهذا دليل على نضج المصطلح النحوي، وقد أسهم انضباط المصطلح النحوي واستقراره في الاتجاه لضبط الحدود النحوية في كتب مستقلة وضعت لأغراض تعليمية،مثل كتاب (رسالة الحدود) لأبي الحسن الرماني.

٣) اهتم النحويون في مصنفاتهم بالحدود النحوية وانتقد بعضهم بعضا،إلا أن تقسيم مراحل تطور الحدود النحوية لا يمكن الفصل بينها، ويتداخل بعضها في بعض، إذ تقترب بعض الحدود النحوية في هذه المرحلة من حدود النحويين الأوائل وطابعها اللغوي الوصفي.وأنكر بعض النحويين ما يتكلفه بعضهم من الحدود المنطقية لأنها قد تخرج أحيانا عن ألفاظ النحويين وأوضاعهم.

ب- مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق.

ناقش النحاة في هذه المرحلة حدود السابقين وأخضعوها للمنهج المنطقي وردوا على من خالفها، وعاب بعضهم بعضا على أن حده ناقص أو أن فيه دورا(١). كما نجد عند ابن

---

(١) يقول الجرجاني في التعريفات:" الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ويسمى الدور المصرح كما يتوقف أ على ب وبالعكس أو بمراتب ويسمى الدور المضمر كما يتوقف أ على ب و ب على ج و ج على أ

السيد(٥٢١هـ) وهو ينتقد الزجاجي في حده للاسم فيقول:"وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا، أو مفعولا،أو دخل عليه حرف من حروف الخفض،فإنه لا يصح على الإطلاق،لأنّا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا،ولا مفعولا،ولا يدخل عليه حرف خافض،وهي الأسماء التي

والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين إن كان صريحا وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة" ص١٤٠.

وصورة الدور في التعريف: أن يكون المعرِّف (بالكسر) مجهولاً في نفسه، ولا يعرف الا بالمعرَّف (بالفتح)، فبينما ان المقصود من التعريف هو تفهيم المعرَّف (بالفتح) بواسطة المعرِّف (بالكسر)، وإذا بالمعرِّف (بالكسر) في الوقت نفسه انما يفهم بواسطة المعرَّف (بالفتح)، فينقلب المعرَّف (بالفتح) معرِّفاً (بالكسر).وهذا محال، لأنه يؤول إلى أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً، أو إلى أن يتوقف الشيء على نفسه.والدور يقع تارة بمرتبة واحدة ويسمى (دوراً مصرحاً)، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمى (دوراً مضمراً).

أ- (الدور المصرح) مثل: تعريف الشمس بانها (كوكب يطلع في النهار). والنهار لا يعرف إلا بالشمس إذ يقال في تعريفه: (النهار: زمان تطلع فيه الشمس). فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار، ومعرفة النهار حسب الفرض متوقفة على معرفة الشمس. والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء، فينتهي الأمر بالأخير إلى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس.

ب- (الدور المضمر) مثل: تعريف الاثنين بانهما زوج أول. والزوج يعرف بأنه منقسم بمتساويين. والمتساويان يعرفان بأنهما شيئان أحدهما يطابق الآخر. والشيئان يعرفان بأنهما اثنان. فرجع الأمر بالأخير إلى تعريف الاثنين بالاثنين.

ويمكننا تعريف الدور بأنه غموض في الحد لا يتضح إلا بمعرفة الشيء المعرَّف وبهذا تنعدم فائدة وغرض الحد المذكور.

ذكرها أبو القاسم في قوله:(باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة،ولا يستعمل في غيره) من ذلك قول العرب:ياهناه أقبل،لا يستعمل إلا في النداء،فلا يقال جاءني هناه،ولا رأيت هناه،ولا مررت بهناه،لأنه للنداء خاصة"(١) وبهذا يكون حد الاسم عند الزجاجي ليس جامعا لكل الأسماء ولهذا يقول ابن السيد:"ومثل هذا لا يسمى حدا،إنما يسمى رسما(٢)،لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به،ولذلك سماه المتكلمون:الجامع المانع"(٣)

لقد تعددت الحدود النحوية للمصطلح الواحد حتى صار للاسم أكثر من سبعين حدا،يقول أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ): "وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا، وأحصرها أن نقول: "كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل"(٤) ويعد هذا التعريف جامعا لصفات الاسم ولا يدخل فيه

(١) البطليوسي(عبد الله بن السيد)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي،تح.حمزة عبدالله النشرتي،دار المريخ(الرياض)ط١، ١٣٩٩هـ،ص٥

(٢) التعريف بالرسم : وهو التعريف الذي يتم بذكر خاصة من خواص الشيء المعرَّف تميزه عن بقية الأشياء الأخرى، ولكنه لا يوضح طبيعة هذا الشيء أو خواصه الذاتية.والتعريف بالحد هو الذي يتم بذكر صفة جوهرية للشئ المعرَّف تميزه بشكل قاطع عن غيره من الأشياء).ويقول ابن يعيش في شرح المفصل:"والفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحد بالذاتية". ابن يعيش(موفق الدين)،شرح المفصل،عالم الكتب،(بيروت)دت ج٧،ص٣

(٣) ابن السيد،إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ص٧

(٤) أبو البركات الأنباري،أسرار العربية،ج١،ص٣٤

غير الأسماء، فقوله:"كل لفظ دل على معنى مفرد" يجمع صفات كل الألفاظ أو الكلمات ويدخل فيه الاسم والفعل والحرف،وبقوله عن المعنى:" يمكن أن يفهم بنفسه وحده" خرج بذلك من هذا التعريف الحروف إذ أنها لا تدل على المعنى بنفسها، وبقوله:" من غير أن يدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل" يخرج الأفعال لأنها تدل على الزمان في بنيتها.

وقد أخذ النحاة يوازنون بين الحدود النحوية وينتقون منها الحد الجامع المانع.وينتقد الشلوبيني(٦٤٥هـ) بعض النحويين في حدهم للإعراب إذ يقولون:"تغيّر آخر الكلمة لتغير العوامل"لأن ثمّ معربات لا يعمل فيها إلا عامل النصب خاصة،كالمصادر والظروف غير المتمكنة غالبا.[١] ويفضل أن يكون حدّ الإعراب:"حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل،نحو:قام زيد،وضربت زيدا،ومررت بزيد"[٢] وفي هذا الحد يخالف أكثر النحاة إذ جعل الجنس (حكم) واتفق معهم في خصائصه :كونه آخر الكلمة ويوجهه العامل،ثم حده بالمثال.

وخير من يمثل هذه المرحلة في تنفيذ المقاييس المنطقية في الحدود؛ابن عصفور الإشبيلي الأندلسي(٦٦٩هـ)،إذ يعتني بالحدود عناية كبيرة كما يتضح ذلك في كتابه (المقرّب) ويذكر حد كل مصطلح يتكلم عنه أول الباب،"وقد ارتضى النحاة حدوده لأبواب النحو ونقلوها في كتبهم"[٣]

---

(١) الشلوبيني(أبو علي عمر بن محمد)،التوطئة،تح.يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ،ص١١٦

(٢) السابق:ص١١٦

(٣) فاخر(علي محمد)،شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي،مطبعة السعادة(المنصورة)ط١، ١٩٩٠م،ج١،ص١١

إذ يقول في حد النحو: " علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي يأتلف منها"[١] وينقل الأشموني _في شرحه لألفية ابن مالك_ عنه هذا الحد[٢] وقوله:(علم):جنس يشمل كل أصناف العلوم العقلية والنقلية،وقوله(مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)إشارة إلى نوع العلم وهي مقاييس النحو المستنبطة من كلام العرب،وقوله:(الموصلة إلى معرفة أجزائه التي يأتلف منها) ومعناه أن هذه المقاييس هي التي نستطيع بها تحليل وتركيب الكلام قياسا عليها.ويحدّ الإعراب بقوله:"تغيّر آخر الكلمة لعامل يدخل عليها لفظا أو تقديرا" وهو هنا يحد الإعراب بذكر الجنس أولا وهو قوله:(تغيير) لأنه يشكل سائر جنس التغييرات،ثم يذكر خاصية هذا التغيير في قوله:(آخر الكلمة) محترزا بذلك ما يدخل الكلمة من تغيير في الأول أو الوسط كالتصغير،ويذكر خاصية أخرى للإعراب وهي سبب هذا التغيير:(لعامل يدخل عليها) ثم يقول:(لفظا أو تقديرا) وربما عنى بذلك حركة الإعراب تكون ظاهرة أو مقدرة، أوالعامل يكون مذكورا أو مقدّرا.

---

(١) ابن عصفور(علي بن مؤمن)،المقرَّب،تح.أحمد الجواري وعبد الله الجبوري،مطبعة العاني(بغداد)ط٣، ١٩٨٦م،ج١، ص٤٤

(٢) الصبان(محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المطبعة الشرقية(المنامة)،دت. ج١،ص٣٦

ونجد ابن يعيش (٦٤٣ هـ) يعقّب على حدود الزمخشري (٥٣٨ هـ) في شرحه لكتاب المفصل عندما حد الاسم بقوله :" الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران "(١) فيحلل ابن يعيش هذا الحد إذ يقول: إن قوله:(ما دل) ترجمة عن الكلمة، ولو أنه صرح بها لكان أدل على الحقيقة، لأنها أقرب إلى المحدود، ولكنه وضع العام موضع الخاص. وقوله:(في نفسه):فصل احترز به عن الحرف إذ الحرف يدل على معنى في غيره، واحترز عن الفعل بقوله : (دلالة مجردة عن الاقتران)، لأن الفعل يدل على معنى مقترن بزمان، ولكنه لم يقيد الزمان بكونه محصلا ومعينا، مما يجعل الحد عرضة للإيراد عليه بعدم شموله المصادر، لكونها تدل على معنى وزمان مبهم . لكنه بادر إلى دفع هذا الايراد المحتمل بقوله:" الحق إنه لا يحتاج إلى قوله (محصل)، لأننا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية، والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ، وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها، وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز منها، ألا ترى أن الأفعال لا بد من وقوعها في مكان، ولا قائل : إن الفعل دال على المكان كما يقال : إنه دال على الزمن "(٢) وما يلاحظ على هذا التعقيب على تعريف الزمخشري أن المنهج الذي ذكره ابن يعيش هو المنهج الأرسطي في التعريف الذي يشترط أن يدخل في التعريف عناصر المعرف فقط وأن تخرج منه العناصر الأخرى.

---

(١) الزمخشري(أبو القاسم محمود بن عمر)،المفصل في صنعة الإعراب،تح. علي بو ملحم،مكتبة الهلال(بيروت)ط١، ١٩٩٣م، ج١،ص٢٣

(٢) ابن يعيش(موفق الدين)،شرح المفصل،عالم الكتب،(بيروت)دت.،ج١،ص٢٣

لقد أصبحت مصطلحات المنطق تدخل في الحدود والتعريفات،والعلل والعوامل والأقيسة والأساليب،ولا تكاد تجد كتابا نحويا إلا وهو مليء بعلم المنطق، وكثرت المصنفات في الحدود النحوية وجمعها من أمهات الكتب النحوية ولمّ شعثها بعبارات موجزة جامعة دقيقة يستطيع الدارس استيعابها بأقصر طريق ليمكن تعلم القواعد وتيسير حفظها واستذكارها واستيعابها. فوجود متن يتميز بالاختصار والاقتصار على الأسس العامة يكون معيناً على حفظ أصول العلم وقواعده ، وتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلمين بشتى مستوياتهم ، ولضبط أصول العلم بدقة وإحكام،ومن هذه المصنفات:(رسالة في الحدود النحوية)المنسوبة لأبي الفضل القاسم التلمساني(٨٥٤هـ)،وكان صاحب الرسالة يحد كل مصطلح بثلاث حدود،وبعضها قد يزيد عن الثلاثة،وقليل منها بحدين اثنين فقط،وهذا يعد توسعا في مجال التعريفات.وأغلب حدوده منقولة بدقة من حدود الرماني،وكتب أبي علي الفارسي،وجمل الزجاجي.(١) ومن المصطلحات التي يحدها بثلاثة حدود:المبتدأ إذ يقول عنه:"كل اسم بدأت به لتخبر عنه بغيره معرّى من العوامل اللفظية وقيل:كل اسم معرفة أو ما قارب المعرفة اهتممت به قبل ذكره،وذكرته قبل غيره معرى من العوامل اللفظية. وقيل: كل اسم ابتدأت به وعريّته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولا لثان يكون الثاني حديثا عن الأول ومسندا إليه"(٢) ونلاحظ أن التعريف الأول للمبتدأ تعريف

---

(١) البعيمي (إبراهيم بن سليمان)،رسالة في الحدود النحوية المنسوبة لأبي الفضل القاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني،عالم المخطوطات والنوادر،مج٧،ع٢،(رجب–ذو الحجة١٤٢٣هـ)،ص٣٥١

(٢) التلمساني، رسالة في الحدود النحوية،ص٣٦٨

شكلي بنيوي اعتمد فيه على الجنس:"كل اسم" والخاصة:" بدأت به لتخبر عنه بغيره معرّى من العوامل اللفظية "، والتعريف الثاني اعتمد فيه على الجنس:" كل اسم" والفصل:" معرفة أو ما قارب المعرفة " ويقصد بما قارب المعرفة [النكرة المخصوصة](١)،والتعريف الأخير منقول كما هو من كتاب اللمع لابن جني.(٢)

ويحد البناء بقوله:"لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة"(٣) وهذا الحد منقول بنصه من كتاب الحدود النحوية للرماني.(٤) وهو تعريف شكلي.

(١) تكون النكرة مخصوصة إذا انطبقت على بعض أفرادها دون بعض،فإذا قلت: "رجل صالح" فقد أكسبتَ النكرة شيئا من التخصيص يجعلها مقصورة على بعض أفراد من الرجال دون غيرهم، وهذا يقلل الشيوع والإبهام الذي هو حقيقة النكرة التامة، فالنكرة المخصوصة أو الموصوفة يطلق عليها : (النكرة الناقصة)،ومن الحالات التي تكون فيها ت النكرة خاصة :

أ- أن تكون موصوفة : مثال : فقير كريم خير من غني بخيل .

ب- وأن تكون مضافة إلى نكرة : مثال : خمس صلوات فرضهن الله.

(٢) يقول ابن جني:"اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولا لثان يكون الثاني خبرا عن الأول ومسندا إليه وهو مرفوع بالابتداء تقول زيد قائم ومحمد منطلق ف زيد ومحمد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما"(اللمع،ج١،ص٢٥)

(٣) التلمساني، رسالة في الحدود النحوية،ص٣٦٦

(٤) يقول الرماني:" البناء لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة"(الحدود النحوية،ج١،ص٦٧

ويقول في حد التمييز:" رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على احد محتملاته"[١] وهذا وهــو تعريف الزمخشري في المفصل[٢] وهو تعريف معنوي.

ومن كتب الحدود النحوية في هذه المرحلة كتاب (حدود النحو) لشهاب الدين الأبذي(٨٦٠هـ)، وهو كتاب موجز مختصر، لأنه ألَّفه للمبتدئين من طلبة العلمِ، كما يشير مؤلفه في مقدمتــه إذ يقول: "هذه حدود وضعتها معونة للمبتدئ"[٣]

وأكثر الحدود في كتاب الأبذي يعبر فيها عن الجنس بقوله: (ما) إشارة إلى الجنس البعيــد دون تحديد نوع هذا الجنس وهذا تعريف دلالي،يقول في حد المضمر: "ما دلَّ على مُسَمَّاهُ بقرينةِ التكلّمِ أو الخطاب أو الغيبة"[٤] وهو تعريف دلالي شكلي، وفي حد جمع المؤنث السالم:"مــاجمع بألف وتاء مزيدتين"[٥] تعريف شكلي بنيوي وفي حد الفاعل :"ما أسند إليــه فعــل تــام مقــدّم

---

(١) التلمساني،رسالة في الحدود النحوية،ص٣٦٩

(٢) "ويقــال لــه التبيــين والتفــسير وهــو رفــع الإبهــام فــي جملــة او مفــرد بــالنص علــى احــد محتملاته"(الزمخشري،المفصل،ج١،ص٩٣"

(٣) الأُبذي(شهاب الدين)والفاكهي(جمال الدين)،كتابــان فــي حــدود النحــو،تح.علــي توفيــق الحمــد،دار الأمل،الأردن(إربد)،١٩٨٨م،ص٤٢

(٤) السابق،ص٤٤

(٥) السابق،ص٤٩

فارغ،غير مصوغ للمفعول"[١] تعريف شكلي. وأكثر النحويين المتقدمين في حـــدودهم يجعلـــون الجنس (ما) دون أن يحددوه.

وقد شرح ابن قاسم المالكي النحوي(٩٢٠هــ) كتاب الأبذي في الحدود[٢] واعتمد في ذلك على أسلوب موجز مركز وجانب التطويل الممل حرصا على سرعة وصـــوله إلـــى الفهم،ويـــشرح الحدود بطريقة إدخال الأشياء وإخراجها حسب القيود المذكورة في الحد، مع الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي والشعر. وأورد عددا من الحدود النحوية لبعض المصطلحات النحـــوي التي لم يذكرها الأبذي.في مثل شرح حد الإعراب يذكر لنا حد العامل:"ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، واحترز عما جيء به لا لبيان مقتضى العامـــل فإنه بناء..والمراد بالعامل:ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب.أي:ما بـــه يتحـــصل ويوجـــد المعنى المقتضي له،فالعامل شيء والمقتضي للإعراب شيء آخر"[٣] ويوضّح هـــذا التعريـــف بضرب الأمثلة فيقول:"فالعامل في :قام زيد_مثلا_:قام،والمقتضي للإعـــراب:الفاعليـــة وإنمـــا يتحصل ويتقوّم بـــ(قام) كذا عرّفه ابن الحاجب"[٤] وهو في ذلك يعرض أراء النحويين ويناقشها

---

(١) السابق،ص٥٢

(٢) ابن قاسم (عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم المالكي)، شرح كتاب الحدود للأبدي،تح. المتولي الدميري،(مصر) ١٤١٣هـ.

(٣) السابق،ص٦٤

(٤) السابق،ص٦٤

ويذكر اعتراض بعضهم على هذا الحد:"واعتُرِض بأنه لا يتناول عامل الفعل، لأن عامله لـــيس بسبب لمقتضي إعرابه،إذ مقتضى إعرابه مشابهته للاسم"(١)

وأحيانا يكتفي في شرح الحد بضرب المثال فقط مثلما نجد في حد المضمر:" المضمر ويقال الكناية أو الضمير:ما دل على مسماه بقرينة التكلم؛كأنا ونحن،أو الخطاب؛كأنت وأنتما، أوالغيبة؛ كهو،وهما"(٢)

وكتاب الحدود النحوية(٣) لجمال الدين الفاكهي(٩٧٢هـــ) وشرحه أيضا في كتاب (شـــرح الحدود النحويه)(٤) وفي هذا الشرح ذكر تعريف المحدود لغة كحد النحو والكلام واللفظ،وأعرب بعض الألفاظ الواردة في متن الحدود،وفسر معاني الكلمات،وبيّن محتـــرزات الحـــد،وتابع آراء النحاة فـــي المـــسائل النحويـــة التـــي لهـــا اتـــصال بالحد،واستـــشهد علـــى ذلـــك بـــالقرآن الكريم،والشعر،والمأثور من كلام العرب.(٥)يقول في حد الفعل:"كلمة دلت على معنى في نفسها،

---

(١) السابق،ص٦٤

(٢) السابق،ص٤١

(٣) السابق،ص٢٦

(٤) الفاكهي(حمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي)،شرح الحدود النحوية،تح.محمـــد الطيـــب الإبـــراهيم،دار النفائس(بيروت)ط١، ١٤١٧هـــ،ص١٩

(٥) السابق،ص٢١

مقترنة بزمن معين وضعًا.وهو ثلاثة أقسام:ماض،ومضارع وأمر"[١] ويفصل شرح التعريف إذ يقول:" كلمة دلت على معنى في نفسها" أي من غير حاجة إلى انضمام غيرها إليهـا..فخـرج الحرف،و"مقترنة بزمن معين" فخرج الاسم،"وضعا"أي من حيث الوضع:كقام وقم،وكذا يقـوم.. وخرج عن الحد ما دلالته على الزمان من الأسماء عارضة كأسماء الفاعلين.ودخل من الأفعال ما تجرد عن معنى الزمان بسب الاستعمال كعسى وفعل التعجب لوضعه في الأصل للدلالة على الزمان."[٢] وهو في شرحه للحدود يستشهد بأقوال النحـاة، ويـوازن بـين كـلام البـصريين والكوفيين.

ويحد جمع المذكر السالم بتعريف دلالي شكلي فيقول:" حد جمع المذكر السالم:ما دل على أكثـر من اثنين، بزيادة في آخره مع سلامة بناء الواحد"[٣] وفي شرح التعريف "ما دل على أكثر مـن اثنين بزيادة في آخره " خرج ما دل على أقل أو على ذلك لكن بجوهره كاسم الجمع." مع سلامة بناء الواحد" أي صيغة مفرده من التغيير حالة جمعه كالزيدون والعاقلون، فخرج ما لم يسلم فيه ذلك كجمع التكسير"[٤] ويزيد على شرح التعريف ببعض الخصائص اللازمة مع ذكر علة تسمية

---

(١) الفاكهي،حدود النحو،ص٦٦

(٢) الفاكهي،شرح الحدود النحوية،ص٧٨

(٣) الفاكهي،حدود النحو،ص٦٩

(٤) الفاكهي،شرح الحدود النحوية،ص٩٢

المصطلح إذ يقول:"ولا بد فيه من صلاحية عطف مثيله أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى،وسمي سالما لسلامة بناء واحده مع قطع النظر عن الزيادة في آخره"[١]

ويحاول الفاكهي أن يلتزم بالحد المنطقي في أكثر حدوده وقد يلجأ في بعض الأحيان إلى الحد بأساليب بسيطة أخرى كالحد بالضد أو النقيض ومن ذلك حده للبناء:" ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب،وليس هو حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين"[٢]

أسباب وضع الحدود النحوية:

كان ظهور الحدود النحوية وانشغال النحويين بها لغرض تعليمي بحت ورغبة في التسهيل على دارس النحو ؛ ليتمكن من تعلم القواعد النحوية وتيسير حفظها واستذكارها واستيعابها ، فوجود حدود تتميز بالاختصار والاقتصار على الأسس العامة للنحو ، كان معيناً على حفظ أصول النحو وقواعده ، وتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة ، ليسهل عليهم حفظها.كما أن هذه الحدود تَحفظ من العلم جوهره ولبابه. وكانت تطوراً طبيعياً يناسب عصر التوسع والتخصص ، ويقرب للطلاب العلم ، ويسهل لهم تناول مسائله.ويمكننا تلخيص أسباب وضع الحدود النحوية فيما يلي:

---

(١) السابق:ص٩٢

(٢) الفاكهي،حدود النحو،ص٧٤

أ- السبب التعليمي، لتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة، ورغبة في التسهيل على دارس النحو.

ب- السبب العلمي،بعد استقرار المصطلح النحوي أصبح تعريفه ضرورة علميـــة تفرضـــها الحاجة إلى حماية المصطلح في مجاله العلمي كي لا يختلط ويتداخل مـــع مـــصطلحات العلوم الأخرى،وليكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها.

ويستخدم ابن مالك (٦٧٢ هــ) المقاييس المنطقية في بعض الحدود النحوية في كتابه (تـــسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فيقول في حد الكلمة:"لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقـــا أو تقـــديرا "[(١)] ونلاحظ أنه يذكر المقومات الذاتية المشتركة (الجنس): في حد الكلمة:"لفظ" وبذلك يخرج من هذا الحد الإشارة أو العلامة .ويذكر المقومات الذاتية الخاصة أو ما يسمى (الفصل) :" مـــستقل دال بالوضع" وفي كلامه حذف تقديره(دال على معنى)،وابن مالك يكثر من الحـــذف فـــي الحـــدود النحوية التي يذكرها في كتاب تسهيل الفوائد مما جعل كثير من الحدود تتسم بالغموض لكثـــرة الحذف فيها،وأحيانا يسهب في بعض الحدود فتفقد فائدتها المرجوة وتنتفي منها أهم صفة في الحد وهي أن يكون الحد: " لفظ وجيز يدل على طبيعة الشيء المخبر عنه"[(٢)] مثلما نجد عنده في حد

(١) ابن مالك(جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله)،تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،تح.محمد كامل بركات،دار الكتاب العربي،(مصر)١٣٨٧هــ،ص٣

(٢) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام،ص٣٨ .

التثنية إذ يقول:"التثنية جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبا وفى المعنى على رأي بزيادة ألف في آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا، يليهما نون مكسورة فتحها لغة، وقد تضم،وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة،ولزوم الألف لغة حارثية"(١) وعلى طول هذا الحد وذكر ما لا يلزم من خلاف وآراء فإنه يحذف منه ما تقديره (للتثنية) في قوله:" التثنية جعل الاسم القابل ... دليل اثنين" ومثل هذا الحد المطول نجده في الصفة المشبهة واسم الفاعل والتمييز.(٢) وبهذا النوع من الحدود تخرج الفائدة المرجوة من الحدود النحوية،وبدلا من أن تكون حدودا مبسطة ترغّب المبتدئين ودارسي النحو تكون سببا في عزوفهم عن طلب النحو العربي ودراسته.

وكثيرا ما نجد عند ابن مالك الحدود الوصفية التمثيلية البسيطة في مثل حد المضمر أو الضمير:"هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته"(٣) وفي شرح عمدة الحافظ:"المضمر ما دلّ على نفس المتكلم نحو:أنا وتاء فعلتُ،وإياي،وياء أكرمتني،أو على المخاطب نحو:أنتَ،وتاء فعلتَ..."(٤) وقد يترك ابن مالك المصطلح النحوي دون حد ويشرع

---

(١) السابق،ص١٢

(٢) السابق،ص١١٤،ص١٣٦،ص١٣٩

(٣) السابق،ص٢٢

(٤) ابن مالك،(جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ،تح.عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني (بغداد) ١٣٩٥هـ،ص١٤٢

مباشرة في ذكر تقسيماته أو تفصيل الحديث عنه،ويلجا إلى الحد بالمثـــال دائمـــا فـــي ألفيتـــه المشهورة ويذكر بعض الحدود البسيطة لبعض المصطلحات أحيانا فيقـــول فـــي حـــد التمييـــز مثلا:"اسم بمعنى من مبين نكره"[(١)] ويشرح ابن عقيل(٧٦٩هـــ) هذا الحد بقوله:" وهو كل اســـم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمـــال نحـــو: طـــاب زيـــد نفـــسا وعنـــدي شـــبر أرضا،واحترز بقوله: :متضمن معنى من" من الحال فإنها متضمنة معنى في،وقوله:"لبيـــان مـــا قبله" احتراز مما تضمن معنى من وليس فيه بيان لما قبله كاسم لا التي لنفي الجـــنس نحـــو: لا رجل قائم، فإن التقدير: لا من رجل قائم"[(٢)] فقوله:" كل اسم نكرة متضمن معنى من " (تعريـــف معنوي)

ونلاحظ أن ابن هشام يقترب في بعض الحدود النحوية من الحدود الوصفية التمثيليـــة البسيطة وأحيانا يترك المصطلح دون حد ويشرع مباشرة في سماته أو أقسامه مثل: (الاسم) في كتابه (أوضح المسالك) إذ يقول مباشرة:" يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمـــس علامـــات إحداها الجر وليس المراد به حرف الجر لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم...."[(٣)]وفـــي شرح قطر الندى يقول:" فأما الاسم فيعرف بأل كالرجل والتنوين كرجل وبالحديث عنـــه كتـــاء

---

(١) ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر (سوريا)١٤٠٥هـــ،ج١،ص٢٨٦

(٢) السابق، ج١،ص٢٨٦

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك،ج١،ص١٣

ضربت"[١] غير أن بعض حدوده تأثرت بالفكر المنطقي كما يظهر ذلك في حد الاسم في كتاب شرح شذور الذهب فيقول :" الاسم في الاصطلاح: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٢] وفي حد المفرد في شرح قطر الندى:" بالمفرد ما لا يدل جزوه علـى جـزء معناه وذلك نحو زيد فإن أجزاءه وهي الزاي والياء والدال إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك غلام زيد فإن كلا من جزئيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا لا مفردا"[٣]

وينتقد ابن هشام النحوي(٧٦١ هـ) ابن مالك(٦٧٢ هـ) في حده للحال:

"الحال وصف فضلة منتصب_____ مفهم في حال كفردا أذهب"[٤]

يقول ابن هشام في شرح هذا الحد:"فالوصف: جنس يشمل الخبر والنعـت والحـال، وفـضله: مخرج للخبر، ومنتصب: مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض نحو: (جاءني رجـل راكـب) و (مررت برجل راكب) ومفهم في حال كذا مخرج لنعت المنصوب نحو: (رأيت رجلا راكبا) فإنه إنما سيق لتقييد المنعوت فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وإنما أفهمه بطريق اللزوم، وفي

---

(١) ابن هشام(أبو محمد عبد الله جمال الدين)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح. محمد محيى الدين عبد الحميد،(القاهرة)ط١٠، ١٣٨٣هـ، ج١،ص١٢

(٢) ابن هشام(عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري)، شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تح. عبد الغني الدقر،الشركة المتحدة للتوزيع (سوريا)ط١، ١٤٠٤هـ،ج١،ص١٨

(٣) ابن هشام،شرح قطر الندى،ج١،ص١١

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢،ص٢٤٢

هذا الحد نظر لأن النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور متوقف على الحد فجاء الدور"(١) فأخذ ابن هشام على ابن مالك إدخال الحكم في الحد، وهو قوله:"منتصب"

وانتقده أيضا في حد النعت إذ يقول" النعت _ عند الناظم _ هو (التابع الذى يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به).... وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت فإن النعت قد يكون لمجرد المدح كقوله تعالى: (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾)(٢) أو لمجرد الذم نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو للترحم نحو (اللهم أنا عبدك المسكين) أو للتوكيد نحو (نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾)(٣) "(٤) وكما نرى انتقد ابن هشام حد ابن مالك للنعت لأنه غير شامل لأنواع النعت، فلم يشمل جميع أفراد المعرَّف،وفي هذا الحد اختل أحد مقاييس المنطقيين في الحد وهو أن يكون الحد جامعا لأفراد أو عناصر المحدود لا يشذ منها شيء.

ويناقش النحويون الحدود المتعددة للمصطلح الواحد ويختارون أفضلها، وتكثر مآخذ النحويين على بعضهم في الحدود من باب المنطق، يقول السيوطي(٩١١هـ) في حد الكلمة:" وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا، وأحسن حدودها: (قول مفرد مستقل أو منوي معه)، فخرج

---

(١) ابن هشام(جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل(بيروت) ط٥، ١٣٩٩هـ،ج٢،ص٢٩٦

(٢) الفاتحة١\

(٣) الحاقة١٣\

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك،ج٣،ص٣٠٢

بتصدير الحد (بالقول) غيره من الدوال كالخط والإشارة،و(بالمفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب،و(بالمستقل) أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها"[1] وقوله هنا:" فخرج بتصدير الحد (بالقول) غيره من الدوال كالخط والإشارة" يعني أنه صوت يدل على معنى ما،وقوله:"و(بالمستقل) أبعاض الكلمات" ما يسمى في اللسانيات الحديثة المورفيم المقيد[2]

سمات الحدود النحوية في مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق:

١) نفّذ النحويون في مصنفاتهم المقاييس المنطقية على الحدود النحوية بدقة شديدة،وردوا على من خالف هذه المقاييس، إذ نجد صورة واضحة لإخضاع النحو للمنطق، ولكنهم بالرغم من ذلك لم تسلم كثير من حدودهم من النقص أو الخلل .

---

(١) السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية (مصر)،دت. ج١،ص٢٣

(٢) المورفيم المقيد: هو الذي لا يمكن فصله ونقله من مكان إلى آخر، بل يبقى مرتبطا بالمورفيم الاشتقاقي أو المعجمي،مثل الياء في (يذهب) والواو والنون في(المعلمون).

المورفيم الحر: هو المورفيم الذي يمكن نقله من مكان إلى آخر في الجملة، ويمثله المورفيم الاشتقاقي والمعجمي مثل: مسافر الذي يمكننا أن نجعله في أول الجملة فنقول: المسافرون عادوا، ويمكننا أن نؤخره فنقول: عاد المسافرون، وعندما ننقله تنتقل معه المورفيمات المرتبطة به.

٢) اقتربت بعض الحدود النحوية عند بعض نحويي هذه المرحلة من الحدود الوصفية التمثيلية البسيطة،مثلما نجده في بعض حدود ابن هشام، كقوله في حد الكلمة:" قول مفرد"[١] وفي حد اسم المفعول يقول:" اسم المفعول كمضروب ومكرَم"[٢]

٣) تُركت بعض المصطلحات النحوية دون حد، فجاءت في مصنفات النحويين أبواب لم تذكر فيها حدود واكتفوا فيها بذكر أقسامها مباشرة،في مثل باب الاسم والفعل والحرف والمثنى وجمع المذكر السالم عند ابن هشام في كتابه شرح قطر الندى.وباب الأفعال والمثنى و العطف عند الشلوبيني في كتابه التوطئة.[٣]

خلاصة:

لم يعتنِ النحاة الأوائل كسيبويه والمبرد بالحدود النحوية إذ رتبوا موضوعاتهم النحوية على أساس ذكر المادة كاملة دون مصطلح واضح محدد ثم الدخول إلى الموضوع دون ذكر حد

---

(١) ابن هشام(أبو محمد عبد الله جمال الدين)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح. محمد محيى الدين عبد الحميد،(القاهرة)ط١٠، ١٣٨٣هـ، ج١،ص١١

(٢) السابق،ج١،ص٢٧٧

(٣) في باب الأفعال يقول:" الأفعال بالنسبة إلى الزمان من جهة وضعها ثلاثة أقسام..ماض،ومستقبل،ومبهم..." وفي باب المثنى يقول:" الاسم المثنى:إما صحيح..وإما معتل.." وفي باب العطف يقول:"العطف:بيان ونسق.."(الشلوبيني،التوطئة،ص١٩٦،١٥٥،١٣٦

منطقي،وفي أكثر الأحيان يحدّون الباب النحوي بالمثال،أو ببيان التقسيمات مباشرة.وهذا يؤكد نفي تهمة تأثر النحو العربي في نشأته الأولى بمنطق أرسطو.[١]

---

(١) ظهرت بوادرُ التشكيك في أصالة النحو العربيِّ بعد قيام المؤسسة الاستشراقية بطرح بعضِ الأسئلةِ حول أصالةِ هذا البناء المُحْكَم للنحو العربي، والتصريح بأنَّ هناك آثاراً يونانية: نحويةً ومنطقية قد أسهمت بشكلٍ ملحوظٍ في بلورةِ التصوُّراتِ المبكِّرة للنحاةِ العرب وهم يُشَيِّدون بناءَ النحو العربي، وكان المستشرق الألمان Mer هو أول من زعم أنَّ المنطق اليوناني قد أثَّر في النحوِ العربي على مستوى المفاهيم والمصطلحات، وأيَّده في هذه النظرة غير واحدٍ من المستشرقين منهم المستشرق الفرنسي هنري فليش، والألماني كارل بروكلمان وغيرهما، وتابَعهم من اللغويين العرب إبراهيم مصطفى وأحمد أمين وإبراهيم بَيُّومي مدكور، وربما كان كتاب المستشرق الهولندي (كيس فيرستينغ) (عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي) من آخر البحوثِ الاستشراقية في هذا المجال.

ومن جانب آخر، رفضَ بعضُ الباحثين اللغويين هذه النظرة، وأكَّدوا أصالة النحوِ العربي، ويعدَّ المستشرق الإنكليزي Carter من أهم المستشرقين الذي دافعوا عن أصالةِ النحو العربي، وكذا فعل تمّام حسَّان الذي طوَّر الموقفَ القديم لأبي سعيد السيرافي، وخَلَصَ إلى أنَّ وجودَ بعضِ المصطلحات المنطقية في بنية النحوِ العربي ليس دليلاً على تأثير المنطق اليوناني، بل هو من مقتضيات التفكيـر العقلـيِّ السديد.(عمر حسن القِيَّام،جيرار تروبو ونشأة النحو العربي،جامعة الإسراء – الأردن،دت. (http://ju.edu.jo/index_arabic.html

ولا يعقل أن يكون النحو العربي متأثر بمنطق أرسطو لسببين بسيطين؛ الأول: وفاة الخليل وسيبويه قبل نقل منطق أرسطو إلى العربية. والثاني: عدم وجود تشابه واضح بين النحو العربي والنحو اليوناني.

يقول د.عبد الرحمن الحاج صالح:"النحو العربي لم يتأثر في نشأته ولا عند اكتماله في زمان الخليل وسيبويه بمنطق أرسطو إطلاقًا. وقد أقرَّ بذلك بعد سنتين المستشرقان كارتر (Carter) وتروبو) (G.Troupeau).

وجاء بعد سيبويه طبقة من النحاة تأثروا بالأصول الفقهيـــة والمنطق،فـــأدخلوا المـــصطلحات الأصولية والمنطقية في حدودهم النحوية،وتفاوتوا في هذا التأثر فمنهم من انغمس انغماسا شديدا في المنطق وأساليبه كالرمانيّ مثلا_ كما يصفه أصحابه من النحويين_، ومنهم من توسط فـــي تأثره دون إفراط.وبقيت بعض الحدود النحوية كما هي في زمن سيبويه وصفية أو تمثيلية.

وحصل التأثر بالفعل في زمان ابن السراج ومعاصريه كابن كيسان وغيرهما وأولئك الذين سُمُّوا بالمدرسة البغدادية. وقد ازدهرت الفلسفة اليونانية في بغداد وذلك في عهد المعتضد بالله بالضبط. وهناك شاهد عيان عاش في ذلك الزمان وهو تلميذ ابن السراج أبو القاسم الزجاجي. قال في كتاب "الإيضاح في علل النحو" عند كلامـــه عن حد الاسم: "ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حـــدوه حـــدًّا خـــارجًا عـــن أوضاع النحو فقالوا: الاســـم صوت موضوع دال بالاتفاق على معنى غير مقرون بزمان وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم إنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيـــين ومـــذاهبهم لأن غرضهم غير غرضنا"

و لا يمكن أن يثبت التأثير في جوهر النحو العربي إلا إذا كانت مفاهيمه الأساسية وبالتالي تحديداتـــه ومنـــاهج التحليل فيه تتغلب عليها النزعة المنطقية الأرسطوطاليسية لا أي نوع من المنطق وليس الأمر كذلك. فإن النحو العربي الخليلي قد بني كله على مفاهيم أصيلة لا يوجد لها نظير في منطق أرسطو. فأساسها التمييز الصارم بين اللفظ والمعنى أي بيـــن بنية الخطاب وما يدل عليه بلفظه من جهة وبين هذه الدلالة اللفظية والـــدلالات غيـــر اللفظية من جهة أخرى.ثم إن هذا اعتبار لغوي محض وليس بمنطقي ولا سبيل إلى عثوره في المنطق اليوناني." عبد الرحمن الحاج صالح، تأثير النظريات العلمية اللغوية المتبادل بين الشرق والغرب: إيجابياته وسلبياته، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة / ع ٩٦،ص١١٣

ومع مطلع القرن الخامس الهجري اشتد اهتمام النحويين بالحدود،وأفردوا كتبا خاصة بهـا وعاب بعضهم بعضا بأن حده ناقص أو فيه دور،وعلى هذا أخضعت الحدود النحوية للمقـاييس المنطقية،ولذلك كثرت الحدود النحوية وتعددت للمصطلح الواحد وخرجت بعض الحـدود عـن إطارها النحوي إلى نطاق الفلسفة،وغدت بعض الحدود ألغازا فلسفية يصعب فكهّا،وسبب ذلك أن الوصول إلى حد جامع مانع كما يتطلب علم المنطق أمر عسير، حتى صارت الحدود النحويـة في عهد سيبويه أسهل منالا وأبسط في توضيح المراد لأن الدرس النحوي يستغني بالمثال فقـط وليس في حاجة لمعايير المنطق الدقيقة،ولو اكتفى النحاة بحد المصطلح النحوي بحد عقلي جامع فقط لكان أدعى للوضوح،غير أن النحويين توهموا ضرورة الدقة الشديدة بالجمع والمنـع فـي تحديد المصطلحات النحوية فازدادت الحدود غموضا وابتعدت عن دلالتها النحوية.

وهكذا نجد الحدود النحوية كما يقول د.علي الياسري "أصابها ما أصاب النحو العربي في مراحل تطوره فبدأت سهلة ذات طابع لغوي، ثم مال بها النحاة إلى التعقيد بالتدريج انسياقا وراء تطور الحياة العقلية،وتقليدا لما هو جار في العلوم الأخرى دونما حاجة تدفع إلى هذا التقليـد"[(١)] وعلى ذلك فإن التأثر بالمنطق ليس مقتصرا على النحو وحدوده فقط بل على سائر العلوم حتـى صبغ المنطق الحياة العلمية في القرون المتأخرة وخرجت عن غايتها، ولم تعد تصلح لمبتـدئين

---

(١) الياسـري(علـي مزهـر)، الفكـر النحـوي عنـد العـرب أصـوله ومناهجه،الـدار العربيـة للموسوعات(بيروت)ط١،٢٠٠٣م،ص٣٤٨

في طلب العلم ودارسيه، ويعد ابن خلدون دخول علم الكلام في النحو من اللغو :" كما فعل المتأخرون في صناعة النحو وصناعة المنطق وأصول الفقه لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها وأكثروا من التفاريع والاستدلالات بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد، وربما يقع فيها أنظار لا حاجة بها في العلوم المقصودة، فهي من نوع اللغو، وهي أيضا مضرة بالمتعلمين على الإطلاق، لأن المتعلمين اهتمامهم بالعلوم المقصودة أكثر من اهتمامهم بوسائلها"[١] ولكنّ ابن خلدون لا يرى بأسا من أن يدخل المنطق على العلوم إذا تمكن الدارس من العلم الذي يطلبه وسبر أغواره وظفر بمقاصده،يقول:" فإذا قطعوا العمر في تحصيل الوسائل، فمتى يظفرون بالمقاصد؟ فلهذا يجب على المعلمين لهذه العلوم الآلية أن لا يستبحروا في شأنها، وينبهوا المتعلم على الغرض منها، ويقفوا به عنده فمن نزعت به همته بعد ذلك إلى شيء من التوغل فليرق له ما شاء من المراقي صعبا"[٢]

---

(١) ابن خلدون،مقدمة ابن خلدون،ج١،ص٥٣٧

(٢) السابق،ص٥٣٧

الفصل الثاني:

(الحدود في كتاب "التعريفات" تحليل ونقد)

طبيعة الحدود في كتاب التعريفات

كتاب التعريفات

أنواع الحدود في كتاب (التعريفات)

موازنة بين الحدود في كتاب "التعريفات" والكتب النحوية السابقة

الفصل الثاني:

(الحدود في كتاب "التعريفات" تحليل ونقد)

تمهيد:

تتعدد المعاجم في التراث لتخدم مجالات متنوعة إذ نجد المعاجم اللغوية العامة ومعاجم الموسوعات ومعاجم الأعلام ومعاجم الأماكن أو البلدان، والمعاجم المتخصصة بموضوع أو مجال علمي معين، ومعاجم المصطلحات. وتهدف كتب الحدود والتعريفات إلى جمع مصطلحات العلم وتمييزها عن مصطلحات العلوم الأخرى وإزالة غموض المصطلحات العلمية بين يدي طلاب العلم، وتوفر هذه الكتب الجهد والوقت في البحث عن معاني المصطلحات في بطون الكتب وتقدمها في لفظ وجيز يحدد معانيها،"وهذه الكتب إنما توفر على طالب العلم الجهد والوقت اللذين يبذلهما في أثناء التعرف على معنى متشعب الدلالات، متنوع الموضوعات،إذْ يضيع بين طيات عشرات الكتب اللغوية والعلمية،وربما لا يهتدي إلى مقصوده ولا يجد إليه سبيلا"(١). وتسهم في تطوير لغة علمية مشتركة تسهل التواصل بين أرباب العلم الواحد من مختصين وباحثين.

ومن كتب التعريفات الموسوعية في التراث:

---

(١) المرعشلي(محمد عبد الرحمن)،مقدمة المحقق في كتاب التعريفات للجرجاني،دار النفائس،(بيروت)ط١، ١٤٢٤هـ،ص٧

١- (مفاتيح العلوم) الذي ألّفه أبو عبد الله الخوارزمي(ت٢٣٢هـ) وفيه تعريف بمصطلحات العلوم المختلفة وذلك ما نص عليه الخوارزمي في مقدمة كتابه إذ يقول إنه: "جامع لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات التي خلت منها أو من جلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة.. وجعلته مقالتين إحداهما لعلوم الشريعة وما يقترن بها من العلوم العربية والثانية لعلوم العجم من اليونانيين"(١) وجعل الباب الأول مقسما في فصول للفقه والكلام والنحو والكتابة والشعر والعروض والأخبار، والباب الثاني في الفلسفة والمنطق والطب والأرثماطيقي(٢) و الهندسة وعلم النجوم والموسيقى والحيل والكيمياء.

٢-كتاب(التعريفات) للشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) وهو موضع دراستنا وتفصيل الحديث عنه سيأتي لاحقا.

٣-(معجم مقاليد العلوم)لأبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ويجمع هذا المعجم مصطلحات العلوم والفنون المختلفة،ويقول السيوطي واصفا كتابه: "ثم إن كتابي هذا المترجم بمقاليد العلوم في الحدود والرسوم جامع لمصطلحات أكثر الفنون"(٣) ويحتوي على مصطلحات في المنطق والتفسير والحديث

---

(١) الخوارزمي،مفاتيح العلوم،ج١،ص٢

(٢) علم الأرثماطيقي وهو علم العدد والحساب(الخوارزمي،مفاتيح العلوم،ج١،ص٨٠)

(٣) السيوطي،معجم مقاليد العلوم،ج١،ص٣٠

والفقه وأصوله والجدل والنحو والمعاني والبيان والعروض والفلك والنجوم والهندسة والحساب والموسيقى والطب والأخلاق والتصوف.

٤-كتاب:(الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة)لأبي يحي زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري(ت٩٢٦هـ) وهذا كتاب متخصص في مصطلحات علوم الدين والفقه كما يشير إلى ذلك في مقدمته إذ يقول: "فلما كانت الألفاظ المتداولة في أصول الفقه والدين مفتقرة إلى التحديد تعين تحديدها لتوقف معرفة المحدود على معرفة الحد "(١). وهذه الكتب حصيلة جهود العلماء في العلوم المتفرقة جمعت ورتبت لتكون قريبة المتناول من طالبها.وقد خصصنا كتاب التعريفات للجرجاني بالاختيار ليكون موضع الدراسة لأن الحدود النحوية فيه يفترض أنها تمثل حصيلة جهود النحويين منذ نشأة النحو حتى القرن الثامن الهجري ويحتوي الكتاب أو المعجم على أكثر من مائة حد نحوي سنتعرض لها بالتحليل والنقد في هذا الفصل بإذن الله.وقد قسمناه إلى ثلاثة أقسام:

١-طبيعة الحدود في كتاب التعريفات وعرفنا فيه بالكتاب ومنهجه الذي انتهجه في عرض تعريفاته وتنظيمها وترتيبها.

٢-أنواع الحدود في كتاب التعريفات.

٣-موازنة بين الحدود النحوية في كتاب "التعريفات" والكتب النحوية السابقة.

---

(١) الأنصاري، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة،ج١،ص٦٥

طبيعة الحدود في كتاب التعريفات :

كتاب التعريفات:

كتاب التعريفات لعلي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني(٨١٦هـ) ذكر ذلك صاحب كشف الظنون" التعريفات للفاضل العلامة السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ ست عشرة وثمانمائة مختصر جمع تعريفات الفنون على الحروف"[١] وورد في كتاب أسماء الكتب: "التعريفات للسيد الشريف، وهو علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني، ولد سنة أربعين وسبعمائة، ومن تصانيفه: شرح المواقف للعضد، والحواشي على شرح الأصفهاني لتجريد النصير، وشرح القسم الثالث من المفتاح، وحاشية المطول والمختصر، وحاشية الكشاف، ورسالة في تحقيق معنى الحرف، وغير ذلك. وتوفي سنة ست عشرة وثمانمائة"[٢]

وكتاب التعريفات معجم يتضمن تعريفات لثمان وأربعين وستمائة وألف مادة ١٦٤٨ من مصطلحات الفلسفة والمنطق واللغة والفقه وأصوله والبلاغة والفِرَق، وهذا المعجم من أوائل المعاجم الاصطلاحية في التراث العربي، وقد حدد فيه الجرجاني معاني المصطلحات تبعا لمستخدميها وتبعا للعلوم والفنون التي تُستخدم فيها، وجعل تلك

---

(١) القسطنطيني(مصطفى بن عبدالله الحنفي)،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط١،١٤١٣هـ، ج١،ص٤٢٢

(٢) زادة(عبد اللطيف بن محمد رياض)،أسماء الكتب،تح.محمد التونجي،دار الفكر (دمشق)ط٣، ١٩٨٣م، ج١،ص٩٦

المصطلحات مرتبة على حروف الهجاء، مستفيدا في ذلك من كتب العلوم و المعاجم اللغوية إذ ذكر ذلك في مقدمة الكتاب قائلا:"فهذه تعريفات جمعتها و اصطلاحات أخذتها من كتب القوم ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء تسهيلا لتناولها للطالبين وتيسيرا لتعاطيها للراغبين"(١) وفي كلامه السابق يوضح لنا الدافع وراء تأليف هذا الكتاب وهو غرض تعليمي رغبة في التسهيل على الدارسين لمختلف الفنون والعلوم.

وقد اعتمد الجرجاني في حدوده وتعريفاته على مصادر متنوعة منها: كتب التفسير والفقه وأصوله والأحاديث والآثار و اللغة، ومن المعاجم التي استفاد منها؛ الصحاح للجوهري (٣٩٣هـ)، ومجمل اللغة لابن فارس (٣٩٥هـ)،والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير(٦٠٦هـ)، ومن كتب النحويين مثل شرح ألفية ابن مالك،وشرح شذور الذهب لابن هشام.(٢)

منهج الجرجاني في عرض التعريفات:

يرتب الجرجاني المصطلحات في كتاب التعريفات على حروف الهجاء من غير أن يُعنى بجذر الكلمة، ويجعل لكل حرف باب مستقل بدئا بحرف الألف ثم الباء ثم التاء... وهكذا إلى أن ينتهي بحرف الياء.تبتدئ بمصطلح (الآبق) و تنتهي بمصطلح(اليونسية).

والتعريفات في معجم الجرجاني تتسم بالإيجاز وتختلف عن غيرها من التعريفات في المعاجم اللغوية الأخرى إذ هي تعريفات مختصة بالمصطلحات التي تنتمي لمجال

---

(١) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص١٥

(٢) انظر: المرعشلي،مقدمة المحقق في كتاب التعريفات للجرجاني،ص٢٧

معرفي معين والتعريف المصطلحي: "تعريف يختص بالألفاظ التي تتصل بمجال من المجالات المعرفية في العلوم الطبيعية أو الإنسانية لدى جماعة من الباحثين في ميدان معين"(١) في حين تعتني المعاجم اللغوية بإرجاع الكلمة إلى جذرها أولا ثم تبيين معناها اللغوي وسنأخذ مثالا على ذلك:

كلمة(بدعة) في لسان العرب:"بَدَعَ الشيء يَبْدعه بِدْعا و ابتَدَعَهُ أنشأه وبدأه و بَدَعَ الركية(٢) استنبطها وأحدثها، وركيّ بديع حديثة الحفر، و البديع و البدع الشيء الذي يكون أولاً"(٣)

وفي كتاب التعريفات:" البدعة: هي الفعلة المخالفة للسنة، سميت البدعة لأن قائلها ابتدعها من غير مقال إمام، وهي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي "(٤)

وكما نلاحظ أن مفهوم البدعة العام لا يتغير بين المعجمين إلا أن منهجية المعالجة اختلفت بينهما،إذ نجد أن الكلمة في المعجم اللغوي يُذكر جذرها أولا في حين ترك في كتاب التعريفات دون ذكر، وفي المعجم اللغوي يذكر المعنى اللغوي مع الاستعانة بالتمثيل أما في كتب التعريفات يحدد مفهوم البدعة في مجال معرفي محصور هو مجال الفقه.

---

(١) حلام الجيلالي،تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، ص ١٣٧

(٢) "الركية: البئر تحفر والجمع ركيّ" (ابن منظور،لسان العرب،ج١٤،ص٣٣٤)

(٣) ابن منظور،لسان العرب،ج٨،ص٦

(٤) الجرجاني،التعريفات،ص٦٢

ولم يتبع الجرجاني نمطا موحدا في تعريفاته إذ تختلف من مصطلح لآخر، ومثال ذلك أنه لم يلتزم ذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح في كل تعريفاته فهو يذكرها حين يتعدد التعريف ويتركها حينما يكون التعريف منتميا إلى اختصاص بعينه، من ذلك قوله في حد الكلام:"ما تضمن كلمتين بالإسناد،وعلم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام والقيد الأخير[١] لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة، وفي اصطلاح النحويين: هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام، وعلم باحث عن أمور يعلم منها المعاد وما يتعلق به من الجنة والنار والصراط والميزان والثواب والعقاب، وقيل الكلام هو العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة عن الأدلة"[٢] ونلاحظ أنه يذكر للكلام خمسة تعريفات؛ الأول منها تعريف لغوي عام يذكره دون أن يحدد أنه المعنى اللغوي فيقول:"الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد" والثاني تعريف الكلام كعلم عند الأصوليين ولم يحدد أيضا المجال الذي ينتمي إليه هذا التعريف سوى أنه علم فقط:"وعلم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام، والقيد الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة" ثم يذكر تعريفه عند النحويين مع تحديد المجال الذي ينتمي إليه: " هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام"، ويذكر أخيرا تعريفين اثنين لعلم الكلام عند الأصوليين دون أن يحدد مجالهما كذلك،وذكر

---

(١) يقصد بالقيد الأخير :على قانون الإسلام، لأن علم الكلام عن الفلاسفة مختلف عن علم الكلام عند الأصوليين.

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٢٣٧

المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح عند تعريفه أمر مهم جدا "ولا يمكن تعريف المفهوم ما لم يتم تحديد موقعه في المنظومة المفهومية التي تشكل الحقل العلمي أو التقني الذي ينتمي إليه ذلك المفهوم، أي معرفة علاقات المفهوم بغيره من مفاهيم ذلك الحقل العلمي"(١)

ويذكر المعنى اللغوي للمصطلح مع النص على أنه المعنى اللغوي قبل ذكر مفهومه الاصطلاحي في تعريف كل من؛ الاجتهاد والإجماع والاحتياط والإخلاص و الإدماج و الإدغام و الأذان والأذن و الاستحسان والاستدراك و الأمارة و الأصول و الاعتكاف والإيمان والبحث والبيع و التخارج و الترتيب و التركة و التشبيه و التصحيح و التقديس والتقوى و التنبيه و التوحيد والتيمم و الحال و الحجب و الحجر و الحد و الحدود والحرية و الحشو و الحق والحيض و الخنثى و الدليل و الدوران والذمة وذووالأرحام و الربا والرجاء و الرد و ركن الشيء والرسول والرق والرهن والزكاة والزهد و والسبب والسرقة والسفر والسلم والسنة والشاهد و الشرع والشعر والشيء والصدق والصفقة والصلاة والصلح والصوم والضبط والطلاق والطهارة والعالم والعتق والعدالة والعزيمة والعكس والعلة والعموم والعول والغضب والفتوة والفراسة والفصاحة والفقرة والفقه والقسمة والقصر والقضاء والقناعة والكل والمجاهرة والمعارضة والملازمة والمناظرة والمناقضة والنسخ والنظم والنفل والنقض والنكاح والهبة والواجب والوضع والوقف واليقين،ويقول في تعريفه:" اليقين في اللغة: العلم الذي لا شك معه، وفي الاصطلاح

---

(١) القاسمي، إشكالية الدلالة في المعجمية العربية،اللسان العربي،ص٦٠

اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال"[١] ويترك ذكر المعنى اللغوي في تعريفات المصطلحات الباقية ويشرع مباشرة في ذكر المعنى الاصطلاحي ومثال ذلك قوله في تعريف الإحساس:"إدراك الشيء بإحدى الحواس فإن كان الإحساس للحس الظاهر فهو المشاهدات وإن كان للحس الباطن فهو الوجدانيات"[٢]

يستخدم الجرجاني لغة الوصف الشكلي غالبا في تعريفاته ويستعين بالتمثيل في توضيح بعض الحدود ويكون أحيانا بالآيات القرآنية في مثل قوله في حد المضمر: "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا نحو زيد ضربت غلامه أو معنى بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى:﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[٣] أي العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه،أو حكما أي ثابتا في الذهن كما في ضمير الشأن نحو هو زيد قائم"[٤]

وقوله في حد المفسر:"ما ازداد وضوحا على النص على وجه لا يبقى فيه احتمال التخصيص إن كان عاما والتأويل إن كان خاصا وفيه إشارة إلى أن النص يحتملهما

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٣٢٢

(٢) السابق،ص٢٧

(٣) المائدة،آية ٨

(٤) الجرجاني،التعريفات،ص٢٧٩

كالظاهر نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[١] فإن الملائكة اسم عام يحتمل التخصيص كما في قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ ﴾[٢]والمراد جبرائيل، فبقوله:﴿كُلُّهُم﴾ انقطع احتمال التخصيص لكنه يحتمل التأويل والحمل على التفرق فبقوله:﴿أَجْمَعُون﴾ انقطع ذلك الاحتمال فصار مفسرا"[٣]

ويستشهد بالحديث النبوي الشريف في التعريفات،وهو أحيانا يأخذ نص التعريف من كلام رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ مثل ما يذكره في حد الإحسان[٤]: "أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك"[٥] وأحيانا أخرى يستشهد به للتمثيل كقوله في حد التصغير:" تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيرا أو تقليلا أو تقريبا أو تكريما أو

---

(١) الحجر،آية٣٠

(٢) آل عمران،آية ٤٢

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٢٨٧

(٤) البخاري(محمد بن إسماعيل أبو عبدالله)، الجامع الصحيح المختصر،تح. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير،(بيروت)ط٣، ١٤٠٧هـ،ج١،ص٢٧

(٥) الجرجاني،التعريفات،ص٢٧

تلطيفا كرجيل ودريهمات وقبيل وفويق وأخيّ ويبنى عليه ما في قوله_صـــلى الله عليـــه وسلم[١] _ في حق عائشة _رضي الله عنها_ "خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء"[٢]

ويستشهد الجرجاني في تعريفاته بشعر العرب لشرح الحـــد أو توضـــيحه دون أن ينسب البيت إلى قائله أحيانا، كقوله في حد الاستخدام:" الاطراد أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف كقوله[٣] :

إنْ يقتلوكَ فقدْ ثُلّتْ عروشهمُ   بعتيبةَ بنِ الحارثِ بنِ شهابِ

ويستشهد بالشعر مع كلام الفقهاء في حد السرقة إذ يقول: "هي في اللغـــة: أخـــذ الشيء من الغير على وجه الخفية، وفي الشريعة: في حق القطع أخذ مكلف خفيـــة قـــدر عشرة دراهم مضروبة محرزة بمكان أو حافظ بلا شبهة، فإذا كانت قيمة المسروق أقـــل من عشرة مضروبة لا يكون سرقة في حد القطع،وعند الشافعي تقطع يمين السارق بربع دينار، حتى سأل الشاعر المعري الإمام محمدا _رحمه الله_:

---

(١) "حديث:(خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء) وفي رواية: (نصف دينكم) ولم يوجد ذلك إلا لابـــن الأثير في النهاية بدون سند وأنكره المزني والذهبي كما قال ابن كثير والمراد بالحميراء عائشة – رضي الله عنها –"الشافعي(محمد بن درويش بن محمد الحوت)، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب،تح. مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية(بيروت)ط١، ١٤١٨ هـــ،ج١،ص١٣١

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٨٣

(٣) "هذا الشعر لربيعة بن عبيد بن سعد بن جذيمة بن مالك بن نصر بن قعين أحد بني أسد "(التبريزي، ديوان الحماسة،دار القلم(بيروت) دت.ج١،ص٣٤٨)

(٤) السابق،ص٤٦

يدٌ بخمسِ مئينٍ عسجدٍ وُديتْ[١] ما بالها قُطعتْ في ربعِ دينارِ

فقال محمد في الجواب: لما كانت أمينة كانت ثمينة فلما خانت هانت"[٢]

ويحتج الجرجاني بكلام الفلاسفة والمتكلمين في بعض تعريفاته، ومن ذلك قوله في حد البعد: "عبارة عن امتداد قائم في الجسم أو نفسه عند القائلين بوجود الخلاء كأفلاطون"[٣]وفي حد الخلاء يقول: "هو البعد المفطور عند أفلاطون والفضاء الموهوم عند المتكلمين أي الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم آخر"[٤]

ومما يلاحظ على بعض التعريفات في كتاب الجرجاني التزامها بالمقاييس الأرسطية إذ يعتني بذكر الجنس العام الذي ينتمي إليه المصطلح، ثم يذكر الخصائص النوعية أو الصفات المميزة التي تميزه عنه من الأشياء الأخرى من نفس جنسه، ومثال هذا النوع من التعريفات قوله:" الأب حيوان يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه"[٥] وقوله:" الابن حيوان يتولد من نطفة شخص آخر من نوعه"[٦] وقوله:" الإنسان هو الحيوان الناطق"[١]

---

(١) وديت: في لسان العرب"وديت القتيل أديه دية إذا أعطيت ديته"ج١٥،ص٣٨٣

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص١٥٦

(٣) السابق،ص٦٦

(٤) السابق،ص١٣٥

(٥) السابق، ص٢٠

(٦) السابق،ص٢١

ويمكننا تلخيص أبرز سمات الحدود في كتاب التعريفات فيما يلي:

١) معجم الجرجاني معجم خاص بتعريف المصطلحات المتداولة في بعض العلوم والفنون ويختلف في طريقة معالجته لتوضيح المفهوم عن المعاجم اللغوية العامة.

٢) يستخدم الجرجاني لغة الوصف الشكلي غالبا في تعريف المصطلحات مع الاستعانة بالمثال من القرآن والحديث النبوي وكلام العرب.

٣) لم يتبع الجرجاني نمطاً واحداً موحداً في تعريف المصطلحات التي أوردها، بل إن التعريفات عنده تختلف من مصطلح إلى آخر.

٤) تلتزم بعض التعريفات في كتاب الجرجاني المقاييس المنطقية بتحديد الجنس والصفات المميزة التي تسمح بتمييز المصطلح عن المفاهيم التي تنتمي لنفس الجنس.

أنواع الحدود في كتاب (التعريفات) :

تختلف التعريفات أو الحدود في كتاب التعريفات بشكل عام ويمكننا تقسيمها إلى الأنواع التالية:

١- **التعريف بالمرادف:** أو ما يسمى "التعريف اللفظي" وهو تعريف اللفظ بلفظ آخر أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد، أو أن "يضع لفظاً واحداً محلَّ المعرَّف،

(١) السابق،ص٥٦

لأنهما يشتركان دلالة"[١] وغالبا ما يذكر التعريف بالمرادف أولا ثم يذكر التعريف المصطلحي بعد ذلك ومن ذلك قوله:" الاعتكاف هو في اللغة: المقام والاحتباس،وفي الشرع: لبث صائم في مسجد جماعة بنية وتفريغ القلب عن شغل الدنيا وتسليم النفس إلى المولى"[٢] وقوله:" الحجب في اللغة المنع وفي الاصطلاح منع شخص معين من ميراثه إما كله أو بعضه بوجود شخص آخر ويسمى الأول حجب حرمان والثاني حجب نقصان"[٣] وقوله:" الربا هو في اللغة الزيادة وفي الشرع هو فضل خال عن عوض شرط لأحد العاقدين"[٤] وما يلاحظ على هذه التعريفات أنها بدأت أولا بالتعريف بالمرادف أو ما سماه الجرجاني:"في اللغة"، يقول: في تعريف الاعتكاف: المقام والاحتباس،وفي تعريف الحجب:المنع، وفي تعريف الربا:الزيادة، فقد عرّف المصطلح بلفظ آخر أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد ثم ذكر بعد ذلك معناه الاصطلاحي.

٢- التعريف بالضد أو النقيض: ويكون التعريف فيه بالمخالف أو المنافي أو بالمغايرة أو السلب أو المقابل ويسمى :"التعريف بالسلب". والتعريف بأحد الضدين لا يثبت حقيقة الضد المقابل، "فإذا قلت : عَرِّفْني البياض(؟)، لا يقع الجواب أنه ضد السواد،لأنك تريد أن تتعرف على واقع البياض من حيث هو دون معرفته عن طرق

(١) لحسن(توبي) :" التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية" مجلة اللسان العربي،ص٢٤٧

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٤٧

(٣) السابق،ص١١١

(٤) السابق،ص١٤٦

الضدية"[١] ويكثر استخدام هذا النوع من التعريف في كتاب الجرجاني والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة منها قوله في تعريف الأبديّ:" ما لا يكــون منعــدما "[٢] وهنــا يعــرِّف المصطلح بنفي صفة الانعدام، أو يعرفه بسلب بعض الصفات منــه فــي مثــل قولــه: " الفضولي هو من لم يكن وليا ولا أصيلا ولا وكيلا في العقد "[٣]

ومن التعريف بالمنافي قوله:" السقيم في الحديث خــلاف الــصحيح "[٤] وقولــه:" الصواب خلاف الخطأ"[٥]وقوله:" الفرع خلاف الأصل "[٦] وقوله في تعريف النهي:"ضــد الأمر"[٧] ونلاحظ في التعريفات السابقة أنه يعرّف هذه المصطلحات بالمقابل أو الــضد، وأحيانا يذكر تعريف مجموعة من المصطلحات التي تنتمي لمجال معين ثم يذكر تعريف أحدهما بأنه خلاف تلك التعريفات ومثال ذلك عندما ذكر تعريف العلة الصورية والعلــة الغائية والعلة الفاعلية والعلة المادية والعلة المعدة ثم يقول: "العلة الناقصة بخلاف ذلك "[٨]

(١) الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص ١٤٣

(٢) الجرجاني،التعريفات،،ص٢١

(٣) السابق،ص٢١٥

(٤) السابق،ص١٥٨

(٥) السابق،ص١٧٧

(٦) السابق،ص٣١٢

(٧) السابق،ص٣١٦

(٨) السابق،ص٢٠٢

وفي مثل هذه التعريفات لن تستطيع معرفة المعرّف دون أن تكون مدركا لمفهــوم الضد الذي عُرّف به. لأنه يفترض مسبقاً أن القارئ على معرفة بالضد، إلا أن الهدف من التعريف الوافي هو وضع القارئ أمام دلالة واضحة للمصطلح، وليس إحالته إلى شــيء آخر.

٣ــ **التعريف بالتمثيل**: يعتمد هذا النوع من لتعريف على ذكر المثال للكلمة كتعريف لها لتوضيحها،"وهو لا يعتبر تعريفاً، بل وسيلة مقربة للتعريف "[١]لأن القياس عليه يؤدي إلى تمييز المصطلح عن غيره من المصطلحات، وكثير من تعريفات الجرجاني تشتمل على هذه الوسيلة مع وسائل أخرى في مثل قوله:" الاعتراض هو أن يأتي في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام ويسمى الحشو أيضا كالتنزيه في قوله تعالى:﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾[٢] فإن قوله: "سبحانه" جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لأن قوله:"ولهم ما يشتهون" عطف على قوله: "البنات" والنكتة فيه تنزيه الله عما ينسبون إليه"[٣] ونلاحظ في هذا التعريف أنه استخدم أولا التعريف بوصف أو رصد الخصائص الخارجية للمصطلح المعرّف فيقول:"

---

(١) الجيلالي، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، ص ١١٥

(٢) النحل،٥٧

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٤٧

الاعتراض هو أن يأتي في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكته سوى رفع الإبهام" ثم يستعين بعد ذلك بالمثال فيقول" كالتنزيه في قوله تعالى..." والجرجاني لا يكتفي بعرض المثال فقط بل يشرحه ويحلله محاولة منه في الوصول إلى أقرب صورة توضح معنى المصطلح المذكور. ومن التعريف بالمثال أيضا قوله في تعريف التجنيس المضارع:" أن لا تختلف الكلمتان إلا في حرف متقارب كالداري والباري"(١) وقوله في تعريف تجنيس التصحيف:" هو أن يكون الفارق نقطة كأنقى وأتقى"(٢) وقوله في تعريف العقار:"ما له أصل وقرار مثل الأرض والدار "(٣)

وأحيانا يعتمد المثال وحده في التعريف كما في قوله:" الحكماء المشاؤون(٤) رئيسهم أرسطو"(١) والقياس على (أرسطو) في هذا التعريف يؤدي إلى تمييز الحكماء المشاؤون عن غيره من المصطلحات.

---

(١) السابق،ص٧٤

(٢) السابق،ص٧٥

(٣) السابق،ص١٩٦

(٤) "المشـــــــــــاءون:اتجاه فلسفي سار أصحابه على فلـــسفة أرســـطو (٣٤٨ ق. م– ٣٢٢ ق. م)، وعرفوا باسم المشائيين، وكان له ملامح محددة أصبحت فيما بعد ركيزة عدة تطـــورات فلـــسفية. والمشاء، كثير المشي، والمشائى هو الأرسطي، سمى مشائيا لأن أرسطو كان يعلم تلاميذه ماشـــيا، والمشائى رمز إلى الممشى أو الرواق الذي كان يلقى أرسطو فيه محاضراته، أو رمز إلى طريقته فى التدريس، وهو يطوف في الرواق وقد أحاط به تلاميذه.وأصبحت المشائية بعد ذلك اصـــطلاحا للفكر الأرسطي ومن شايعه في التفلسف، سواء من تلقى علّيه علوم الفلّسفة بالمباشرة، أو من تتلمذ

٣- **التعريف الشكلي**:يقوم هذا التعريف على وصف الشكل أو الجانب اللفظي الصوري للمصطلح ويظهر هذا النوع من التعريفات بصورة كبيرة عند الجرجاني في كتابه، ومن ذلك قوله:"الأسماء المقصورة هي أسماء في أواخرها ألف مفردة نحو حبلى وعصا ورحا"(٢) ونلاحظ أن هذا التعريف يصف الجانب اللفظي الصوري للأسماء المقصورة وهو أنها تنتهي بألف مفردة ثم يستعين بالمثال لتوضيح التعريف، ومن التعريف الشكلي قوله:"اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره "(٣) وقوله:"الاسم المنسوب هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث نحو بصري وهاشمي"(٤) وقوله: "المثنى ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة"(٥) وقوله: "المذكر خلاف المؤنث وهو ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء "(٦) وكل هذه التعريفات تشير إلى خصائص

علّى كتبه إما بالدراسة فقط أو بالدراسة والشرح والتعليق."(منى أبو زيد،موسوعة المفاهيم،http://www.islamic-council.com/mafaheemux/٢٥/٣١.asp)

(١) الجرجاني،التعريفات،ص١٢٣

(٢) السابق،ص٤٠

(٣) السابق،ص٤١

(٤) السابق،ص٤٢

(٥) السابق،ص٢٥٧

(٦) السابق،ص٢٦٥

الجانب اللفظي أو الشكلي للمصطلح وما يطرأ على الكلمة من زيادة أو تغيير في أولها أو آخرها.

٤- **التعريف بالتقسيم**:يعمد الجرجاني أحيانا إلى ذكر التقسيمات التي تندرج تحت المصطلح مباشرة ويعرّفها ويكتفي بذلك في تحديد مفهومه دون أن يعرّف به عموما، ومن التعريف بالتقسيم قوله:"البسيط ثلاثة أقسام:بسيط حقيقي: وهو ما لا جزء له أصلا كالبارئ تعالى، وعرفي: وهو ما لا يكون مركبا من الأجسام المختلفة الطبائع، وإضافي: وهو ما تكون أجزاؤه أقل بالنسبة إلى الآخر، والبسيط أيضا روحاني وجسماني فالروحاني كالعقول والنفوس المجردة والجسماني كالعناصر "(١) ويلاحظ على هذا التعريف أنه يذكر الأقسام ويعرّفها،ثم يذكر الأقسام التي تندرج تحت أحدها عن طريق التعريف بالمثال فيقول:" والبسيط أيضا روحاني وجسماني فالروحاني كالعقول والنفوس المجردة والجسماني كالعناصر"

ويعرّف بالتقسيم أيضا المقولات التي تقع فيها الحركة، فيقول:"المقولات(٢) التي تقع فيها الحركة أربع: الأولى: الكم ووقوع الحركة فيه على أربعة أوجه: الأول: التخلخل،

---

(١) السابق،ص٦٥

(٢) "مقولة": Category، اشتقت من مصدر "القول " وهي ترجمة للكلمة اليونانية "كاتيجوريا " Catigorie، ومعناها " العلاقة "، ويقرب من هذا أيضا لفظ "كلى"،والمقولة: هي معنى كلى، يمكن أن تكون محمولا في قضية ما.(عبد اللطيف محمد العبد،موسوعة المفاهيم،http://www.islamic-council.com/mafaheemux/٢٥/٥٠.asp).

والثاني: التكاثف، والثالث: النمو، والرابع:الذبول، الثانية من المقولات التي تقع فيها حركة: الكيف،الثالثة من تلك المقولات: الوضع كحركة الفلك على نفسه فإنه لا يخرج بهذه الحركة من مكان إلى مكان لتكون حركته أبنية ولكن يتبدل بها وضعه، الرابعة من تلك المقولات: الأين وهو النقلة التي يسميها المتكلم حركة، وباقي المقولات لا تقع فيها حركة"[١] وهنا أيضا يكتفي الجرجاني بالتقسيم للمصطلح وكل قسم يذكره يفرعه لأقسام أخرى دون تعريف، والتقسيم لا يغني عن التعريف ويمكننا أن نستفيد من تعريف المصطلح وتوضيح مفهومه في أن نقسم ما يندرج تحت مصطلح ما إلى فروع وأصول حسب توفر خواص المصطلح المعرّف فيه،ويستخدم الجرجاني هذه الطريقة كثيرا في تعريفاته إذ يذكر تعريف المصطلح بأي وسيلة من الوسائل ثم يعمد إلى تقسيم عناصره التي تندرج تحت تعريفه، ومن ذلك قوله:" العنصر هو الأصل الذي تتألف منه الأجسام المختلفة الطباع وهو أربعة الأرض والماء والنار والهواء "[٢] ونلاحظ أنه يعرّف العنصر أولا بقوله:" الأصل الذي تتألف منه الأجسام المختلفة الطباع" ثم يذكر أقسامه التي تحمل نفس خواصه؛ الأرض والماء والنار والهواء.

ومن ذلك أيضا قوله في تعريف الحديث المسند" المسند من الحديث خلاف المرسل وهو الذي اتصل إسناده إلى رسول الله_صلى الله عليه وسلم_ وهو ثلاثة أقسام المتواتر

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٢٩١

(٢) السابق،ص٢٠٤

المشهور والآحاد"[١] والجرجاني في هذا التعريف يجمع بين التعريف بالضد أو النقيض مع التعريف الدلالي والتقسيم،والجمع بين أنواع التعريف المتعددة للمصطلح الواحد يرد كثيرا في كتاب التعريفات.

٥- **التعريف المنطقي:**ويسميه بعضهم بالتعريف الجوهري، لأنه يسعى إلى تحديد الخصائص الجوهرية للشيء أو الذات، وليس للفظ الذي يدل عليه،و"يرصد هذا النمط من التعريف الخصائص الجوهرية للشيء، جنسا وفصلاً "[٢]

و يكون التعريف المنطقي بتحديد جنس الشيء المعرّف وفصله أو خصائصه الجوهرية،وهذا النوع من التعريف منتشر في كتاب الجرجاني مثال ذلك قوله في تعريف الحيوان:" الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة"[٣] فيدل قوله: "الجسم" على الجنس أو النوع الذي ينتمي إليه الحيوان،وقوله:" النامي الحساس المتحرك بالإرادة" بمثابة الفصل الذي يميز الحيوان عن بقية الأجسام وهو هنا لا يكتفي بفصل واحد فقط،ومن التعريف المنطقي قوله في تعريف الإنسان" بالحيوان الناطق "[٤] فيدل قوله "الحيوان" على الجنس أو النوع الذي ينتمي إليه الإنسان والنطق بمثابة الفصل الذي يميز الإنسان عن بقية أفراد النوع الحيواني. وهذه هي الخصائص الجوهرية للإنسان،وقوله: "الشمس هي:

---

(١) السابق،ص٢٨٣

(٢) لحسن(توبي) :" التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية" مجلة اللسان العربي،ص٢٤٧

(٣) الجرجاني،التعريفات،،ص١٢٧

(٤) السابق،ص٥٦

كوكب مضيء نهاري"[١] ويدل قوله:"كوكب" على جنس الشمس الذي تنتمي إليه،وقوله"مضيء نهاري" بمثابة الفصل الذي يميزها عن بقية الكواكب.

وقد يكون التعريف المنطقي بالوصف عن طريق ذكر الخصائص الجوهرية وغير الجوهرية للشيء المعرَّف، ومثال ذلك قوله: "النبات جسم مركب له صورة نوعية أثرها المتيقن الشامل لأنواعها التنمية والتغذية مع حفظ التركيب وكمال أول للجسم الطبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي "[٢] ونلاحظ هنا أنه يذكر الجنس الذي ينتمي إليه المصطلح :"جسم" ثم يذكر مجموعة من الخصائص الجوهرية يصف بها المصطلح.

٦-**التعريف الدلالي:** ويقتصر على تحديد المصطلح من حيث دلالته على معنى معين،ومن ذلك تعريف الجرجاني الاسم من الجانب الدلالي فيقول: "الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة "[٣] ونلاحظ أن تعريف الاسم هنا يراعي الدلالة المعنوية فقط إذ الاسم لفظ يدل على شيء أو معنى دون أن يرتبط بزمان، ومن التعريفات الدلالية قوله:" الأسطقسات: لفظ يوناني بمعنى الأصل وتسمى العناصر الأربع التي هي الماء والأرض والهواء والنار:(أسطقسات) "[٤] والجرجاني هنا يعرّف مصطلح الأسطقسات حسب دلالته المعنوية ثم يعرّفه عن طريق ذكر أقسامه أو عناصره وهي:

---

(١) السابق،ص١٦٩

(٢) السابق،ص٣٠٧

(٣) السابق،ص٤٠

(٤) السابق،ص٣٩

الماء والأرض والهواء والنار، وهكذا نجد كثيرا من تعريفات الجرجاني تعتمد على الدلالة وأحيانا يضيف إليها التعريف بوسائل أخرى كالتعريف بالمثال في مثل قوله في تعريف اسم الجنس:" ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه، كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه "(١) ونلاحظ هنا أنه يعتمد التعريف الدلالي لاسم الجنس أولا في قوله:" ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه" ثم يعرفه بالمثال ويشرحه إذ يقول:"، كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه"، ومن التعريفات التي اعتمدت على الدلالة مع إضافة المثال قوله: "النكرة ما وضع لشيء لا بعينه كرجل وفرس "(٢)

والأمثلة على التعريفات الدلالية كثيرة في كتاب الجرجاني منها؛ تعريف التنبيه إذ يقول عنه: "هو الدلالة عما غفل عنه المخاطب"(٣) و تعريف الحال: "ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا نحو ضربت زيدا قائما أو معنى نحو زيد في الدار قائما"(٤) وفي تعريف الحرف يقول: "ما دل على معنى في غيره"(٥)

---

(١) السابق،ص٤١

(٢) السابق،ص٣١٦

(٣) السابق،ص١١٠

(٤) السابق،ص١١٠

(٥) السابق،ص١١٤

٧- **التعريف بالمعنى الوظيفي:**يعتمد التعريف الوظيفي على تمييز وظيفة المصطلح عن غيره من المصطلحات في مجال معيّن، إذ تأخذ الكلمة باعتبارها وحدة لفظية_ أي مجموعة أصوات منظمة_ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي، فيكون لها وظيفة دلالية ووظيفة صرفية ووظيفة نحوية.ومن خلال معرفتنا لهذه الوظائف نستطيع أن نتبين مدلول الكلمة بوضوح، ذلك أن دلالة الكلمة وظيفيا تبرز لنا من خلال استعمالها، ومن ذلك نجد في كتاب التعريفات تعريف مصطلح الاحتكار بوظيفته من بين المعاملات في البيوع،يقول الجرجاني:"الاحتكار حبس الطعام للغلاء "[١] وقوله:" الاستغفار استقلال الصالحات والإقبال عليها و استكبار الفاسدات والإعراض عنها "[٢] والجرجاني هنا يعرّف مصطلح الاستغفار حسب وظيفته التي هي الإقبال على الأعمال الصالحة والإكثار منها والإعراض عن الأعمال الفاسدة والإحجام عنها مهما كانت صغيرة وهذه هي وظيفة الاستغفار إذ لو عرّفه بوسيلة أخرى كالتعريف بالمعنى اللغوي لقال: الاستغفار طلب المغفرة".

ويعرّف الجرجاني الفاعل بقوله" ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به أي على جهة قيام الفعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله "[٣] إذ تتمثل الوظيفة النحوية للفاعل في الإسناد إليه على جهة قيامه بالفعل ضمن الجملة النحوية.

---

(١) السابق،ص٢٦

(٢) السابق،ص٣٦

(٣) السابق،ص٢١١

ويقول في تعريف المفعول به: "هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجرف أو بها أي بواسطة حرف الجر"[١] إذ تتمثل الوظيفة النحوية للمفعول به أن يقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة ضمن الجملة النحوية.

موازنة بين الحدود في كتاب "التعريفات" والكتب النحوية السابقة:

من خلال الجرد تبين لنا أن المصطلحات النحوية والصرفية التي ورد لها تعريف في كتاب التعريفات هي كالتالي: الابتداء،والأجوف، والاسم، وأسماء الأفعال،وأسماء العدد، والأسماء المقصورة،والأسماء المنقوصة،واسم لا التي لنفي الجنس،واسم الآلة،واسم الإشارة،واسم إن وأخواتها،والاسم التام،واسم التفضيل،واسم الجنس،واسم الزمان والمكان،واسم الفاعل،والاسم المتمكن،واسم المفعول،والاسم المنسوب، والإسناد،والاشتقاق،والاعتراض،والاستدراك، والإعراب،والإعلال،وأفعال التعجب والمدح والذم،وأفعال المقاربة،والأفعال الناقصة،وأفعل التفضيل،وتاء التأنيث،والتابع.والتأكيد، والتحذير،والترخيم،والتركيب،والتصغير،والتعدية، والتفكيك،والتمني،والتمييز، والتنوين،والتوابع،والثلاثي،والجمع الصحيح،وجمع القلة،وجمع الكثرة،وجمع المذكر،وجمع المكسر،وجمع المؤنث،والجملة،والجملة المعترضة،والحال،والحرف، والحرف الأصلي،وحرف الجر،والحرف الزائد،وحروف اللين،والحكاية،وخبر إن وأخواتها،وخبر كان وأخواتها،وخبر لا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس،والفعل الرباعي، والساكن والسالم والسداسي والسماعي والصحيح،والصفة المشبهة، والظرف المستقر،

---

(١) السابق،ص٢٨٧

والعامل، والعامل السماعي،والعامل القياسي،والعامل المعنوي، والعطف،وعطف البيان،وعلم الجنس،والفاعل،والفعل،والقرينة، والقصر، والكلام،والكلمة،ولام الأمر، ولا الناهية، واللفظ،وما أضمر عامله، والمبتدأ، والمبني، والمبني اللازم، والمتعدي والمثنى، والمجرورات،والمجموع، والمركب، والمركب التام، والمركب غير التام، والمستثنى المتصل،والمستثنى المفرغ،والمستثنى المنقطع،والمصدر، والمصغر،والمضارع، والمضاعف من الثلاثي، والمضاف، والمضاف إليه،والمضمر، والمضمر المتصل، والمضمر المنفصل، والمطاوعة، والمعرب، والمعرفة،والمفرد، والمفعول به، والمفعول فيه،والمفعول له،ومفعول ما لم يسمى فاعله، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والممدود، والمنادى، والمنسوب، والمنصرف، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، والمنصوبات، والمنقوص،والمنقول، والمؤنث الحقيقي، والمؤنث اللفظي، والموصول، والناقص، والنعت، والنفي، والنكرة، والنهي، والوصل. وهذه المصطلحات مرتبة في الكتاب على حروف الهجاء وذلك هو المنهج الذي اتبعه الجرجاني مع كل المصطلحات في كتابه، وسنعرض حدود هذه المصطلحات كما وردت في كتاب التعريفات ثم نوازن بينها وبين الحدود النحوية في الكتب النحوية المتقدمة عن الجرجاني(٨١٦هـ) وهذه التعريفات على قسمين:

أولا:التعريفات النحوية:

الابتداء:

يعرّف الجرجاني الابتداء بقوله:"الابتداء هو أول جزء من المصراع الثاني، وهو عند النحويين: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد نحو زيد منطلق و هذا المعنى

عامل فيهما و يسمى الأول مبتدأ و مسندا إليه و محدثا عنه والثاني خبرا و حديثا و مسندا"[١] ونلاحظ في هذا التعريف أن الجرجاني يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح المراد تعريفه بقوله (وهو عند النحويين) والجرجاني يتبع هذا المنهج غالبا إذا ذكر للمصطلح أكثر من تعريف،أما إذا كان التعريف وحيدا فلا يعنى بذكر المجال المعرفي للمصطلح المعرّف.وفي تعريف مصطلح **الابتداء** عند النحويين يقول:" تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد" وهذا تعريف شكلي لظاهر اللفظ في مستوى التركيب،ثم يستعين بالتعريف بالمثال فيقول:"نحو زيد منطلق" ثم يقول :"وهذا المعنى عامل فيهما" يقصد به عامل الابتداء يعمل في رفع المبتدأ والخبر،ثم يشرح المثال ويحلله فيقول: "و يسمى الأول مبتدأ و مسندا إليه و محدثا عنه والثاني خبرا و حديثا و مسندا".

و يرد مصطلح الابتداء عند النحويين المتقدمين فنجده في كتاب سيبويه في قوله في باب المسند والمسند إليه:" واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء وإنما يَدخل الناصبُ والرافع" و ويتكرر في مواضع كثيرة في الكتاب دون أن يذكر تعريفه. ويرد أيضا عند المبرد في المقتضب ولم يذكر له تعريفا،يقول:" قولك: زيد منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء،والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"[٢] ونلاحظ أن الجرجاني يرى أن الخبر مرفوع بالابتداء فقط في حين يرى المبرد أنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٢٠

(٢) المبرد،المقتضب،ج٢،ص٤٩

وفي تعريف الابتداء يقول الفارسي(٣٧٧هـ):" وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به،وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسندا إليه شيء ومثاله: زيد منطلق،وعمرو ذاهب فزيد ارتفع بتعريته من العوامل الظاهرة نحو:إن وكان وظننت"[1]

وتعريف الجرجاني للابتداء يتطابق مع تعريف ابن الأنباري(٥٧٧هـ) إذ يقول:"الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية"[2]،ويعرّف العكبري(٦١٦هـ) الابتداء بقوله:" كون الاسم أولا مقتضيا ثانيا"[3]

الاستدراك:

يعرّف الجرجاني الاستدراك بقوله:"الاستدراك في اللغة طلب تدارك السامع، وفي الاصطلاح: رفع توهم تولد من كلام سابق، والفرق بين الاستدراك و الإضراب أن الاستدراك هو رفع توهم يتولد من الكلام المقدم رفعا شبيها بالاستثناء، نحو: جاءني زيدٌ لكن عمرو لدفع وهم المخاطب أن عمرا جاء كزيد بناء على ملابسة بينهما، والإضراب: هو أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابسه الحكم و ألا يلابسه فنحو جاءني زيدٌ بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه،وفي كلام ابن الحاجب أنه يقتضي

---

(١) الفارسي،الإيضاح العضدي،ص٧٣

(٢) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،ج١،ص٤٦

(٣) العكبري(أبو البقاء)،اللباب في علل البناء والإعراب،تح،عبد الإله النبهان،دار الفكر(دمشق)،ط١، ١٤١٦هـ،ج١،ص١٢٥

عدم المجيء قطعا"[١] ونلاحظ أن الجرجاني يرفق تعريف الإضراب مع الاستدراك كي يفرق بينهما وتتضح صورة كلا المصطلحين ولا يلتبسا ببعضهما، ويبدأ تعريف الاستدراك بالتعريف اللغوي إذ يقول:"الاستدراك في اللغة طلب تدارك السامع" ثم يذكر تعريف المصطلح عند النحويين دون أن ينص على أن هذا المصطلح مختص بمجال معين فيقول :" رفع توهم تولد من كلام سابق" وهذا تعريف دلالي راعى فيه الجانب المعنوي، ثم يستعين بالتمثيل فيقول:"نحو: جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب أن عمرا جاء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة" ونلاحظ أنه يستفيد من المثال في توضيح صورة المعرّف بشرحه وتحليله.ثم يعرف **الإضراب** فيقول:"هو أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابسه الحكم و ألا يلابسه" ونلاحظ أن هذا التعريف دلالي يراعي الجانب المعنوي في الخطاب، ثم يستعين بالمثال فيقول:"نحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه" وكعادته لا يكتفي بذكر المثال فقط بل يستفيد منه بالشرح للتوضيح مفهوم المصطلح.

و لم أجد في أكثر كتب النحويين السابقين مما اطلعت عليه ذكرا لتعريف مصطلحي الاستدراك أو الإضراب غير ما يذكر في أن معنى بل: الإضراب ولكن:الاستدراك، وعثرت على تعريف وحيد للاستدراك عند ابن هشام إذ يقول:" الاستدراك تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، يقال زيد عالم فيوهم ذلك أنه صالح

---

(١) السابق،ص٣٤

فتقول لكنه فاسق، وتقول ما زيد شجاع فيوهم ذلك أنه ليس بكريم فتقول لكنـــه كـــريم"[١] ونلاحظ تطابق معنى تعريف الجرجاني مع تعريف ابن هـــشام وإن اختلفـــت صـــياغته، وكلاهما تعريف دلالي إذ يقول الجرجاني في تعريفه: رفـــع تـــوهم تولـــد مـــن كـــلام سابق،ويقول ابن هشام: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه. ويستعين ابن هـــشام بالمثال في تعريفه مع شرحه لتوضيح مفهوم المصطلح.

الاستفهام:

يقول الجرجاني:" " الاستفهام استعلام ما في ضمير المخاطب"[٢] وهذا تعريف دلالي يصف فيه المعنى الذي يعطينا الاستفهام، ولم يرد عنـــد النحـــويين المتقـــدمين تعريـــف للاستفهام، وقد ذكروا أسماء وحروفا تستخدم للاستفهام وتدل عليه ومن ذلك قـــول ابـــن هشام:"أسماء الاستفهام كمن وما وأين"[٣]

الاسم:

يعّرف الجرجاني الاسم بقوله:"ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ينقسم إلى: اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد و عمرو، و إلى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم أو عدميا كالجهل"[٤] وهذا

---

(١) ابن هشام،شرح قطر الندى،ج١،ص١٤٨

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٣٧

(٣) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص١٤٩

(٤) الجرجاني،التعريفات،ص٤٠

التعريف ينظر للاسم من حيث دلالته على معنى إذ يقول:" ما دل على معنى في نفسه" واحترز بقوله :"في نفسه" عن الحرف الذي يدل على معنى في غيره، وقوله:"غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" يخرج منه الفعل الذي يحمل دلالة على معنى مرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة و يخرج منه الاسم الذي يحمل دلالة على معنى مرتبط بأحد الأزمنة مثل: أمس واليوم.ونلاحظ أنه يقسم الاسم بعد تعريفه إلى اسم عين واسم معنى ويعرّفهما دلاليا مستعينا بالتمثيل فيقول عن اسم العين:" الدال على معنى يقوم بذاته كزيد و عمرو" ويعرّف اسم المعنى بقوله:" ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم أو عدميا كالجهل"

واعتنى أكثر النحويين السابقين من بعد سيبويه بتعريف الاسم دون غيره من المصطلحات ولا يكاد أحدهم يتركه دون تعريف واحد على الأقل، ويكتفي سيبويه في تعريفه للاسم بالمثال إذ يقول:" فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائط"[(١)]

ويعرّف المبرد الاسم بقوله:"ما كان واقعاً على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو، وتُعْتَبِرُ الأسماءَ بواحدة كلٌّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم "[(٢)]فقوله:" الأسماء فما كان واقعاً على معنى" تعريف دلالي أو معنوي،وقوله:" نحو رجل وفرس وزيد"تعريف تمثيلي،وقوله:" وتُعْتَبِرُ الأسماءَ بواحدة كلٌّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم" تعريف

---

(١) سيبويه،ج١،ص١٢

(٢) المبرد،المقتضب،ج،ص٣

شكلي إذ يذكر علامة الاسم من الجانب اللفظي وهي اختصاصه بدخول حروف الجر عليه، وبذلك لا يشمل هذا التعريف أسماء الاستفهام نحو:كيف وأين إذ لا تدخل عليها حروف الجر.

ويعرّف الرماني الاسم بتعريف دلالي يقترب من تعريف الجرجاني إذ يقول:" الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"[(١)] ونلاحظ أنه يدخل في هذا التعريف الحرف؛ إذ يدل على معنى ولكن ليس بذاته ويحترز الرماني في تعريفه عن دخول الفعل بقوله:" من غير اختصاص بزمان"

ويقول الزمخشري في المفصل:" الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"[(٢)] ونلاحظ تطابق هذا التعريف مع تعريف الجرجاني للاسم إذ يذكر دلالته على معنى في نفسه ويحترز بقوله:" مجردة عن الاقتران" عن الفعل والذي عبر عنه الجرجاني بقوله:" غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"

ويقول ابن الأنباري في حد الاسم:" كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل"[(٣)] ونلاحظ أن تعريف ابن الأنباري للاسم يتطابق أيضا مع تعريف الجرجاني إذ يعرّف الاسم من ناحية دلالته على معنى.

---

(١) الرماني،الحدود،ص٦٧

(٢) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٢٣

(٣) الأنباري،أسرار العربية،ص٣٤

ويذكر ابن الأنباري تعريفات بعض النحويين للاسم ثم ينتقي أفضل حدودهم فيقول:" الاسم ما دل على معنى وكان ذلك المعنى شخصا أو غير شخص...،وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا،وأحصرها أن نقول كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى"[١] وقول النحويين:" وكان ذلك المعنى شخصا أو غير شخص"يتطابق مع تقسيم الجرجاني الاسم لاسم عين واسم معنى. ويرى ابن الأنباري أن أدق حد ذكره النحويون للاسم هو قولهم:" كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى" وهذا التعريف ينظر إلى الاسم من جانب واحد فقط وهو الجانب المعنوي أو ينظر لدلالة الاسم على معنى ولا يراعى فيه الجانب اللفظي أو الشكلي كما أنه لا يراعي الجانب الوظيفي.

ويقتصر ابن مالك في تعريف الاسم على الجانب الوظيفي فيقول:" الاسم:كلمة يُسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها"[٢] إذ تتمثل الوظيفة النحوية للاسم في الإسناد ضمن الجملة النحوية وفي استخدام الاسم مسنداً إليه.

ويتطابق تعريف الجرجاني للاسم مع تعريف ابن هشام إذ يقول:" فالاسم في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة "[١]

---

(١) الأنباري،أسرار العربية،ص٣٤

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،ص٣

اسم الفعل:

يعرف الجرجاني اسم الفعل بقوله:" أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويدا زيدا أي أمهله أمهله وهيهات الأمر أي بعد"[٢] وقوله:"ما كان بمعنى الأمـــر أو الماضي" تعريف دلالي ثم يذكر التعريف التمثيلي فيقول: "مثل رويدا زيدا أي أمهله أمهله وهيهات الأمر أي بعد"

ويقول سيبويه في أسماء الأفعال:" هذا باب من الفِعلِ سُمّى الفعلُ فيه بأَســماءٍ لــم تؤخَذْ من أَمثلة الفعل الحادث"[٣] ويجعل ذلك عنوانا للباب ثم يشرع في تفصيل الحــديث عن هذه الأسماء دون أن يحدد لها تعريفا غير ما ذكره من خاصية لها في عنوان البـــاب وهي من التعريف الشكلي، إذ يقول إنها: أَسماءٍ لم تؤخَذْ من أَمثلة الفعل الحـــادث. فهـــي أسماء تدل على معنى الفعل ولكنها ليست مشتقة منه. ويذكر المبرد تعريفا دلاليا لأســـماء الأفعال فيقول أنها :" أسماء وضعت للفعل تدل عليه فأجريت مجراه "[٤] وهذا التعريـــف يقترب من تعريف الجرجاني ولكن دون تفصيل في تحديد الدلالة هـــل هـــي للأمـــر أو الماضي إذ يقول: "أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي" ويزيـــد المبـــرد عـــن تعريف الجرجاني بقوله:"فأجريت مجراه" إشارة إلى الناحية الوظيفية لاسم الفعل إذ يعامل

---

(١) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ج١،ص١٨

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٤٠

(٣) سيبويه،الكتاب،ج١،ص٢٤١

(٤) المبرد، المقتضب،ج٣،ص٢٠٢

معاملة الفعل من ناحية العمل النحوي، ويختصر ابن مالك في تعريفه لاسم الفعل فيقـــول إنه:" ما ناب عن فعل، كشتان وصه"[١] ولم يحدد هنا هل ينوب عن الفعل مـــن الناحيـــة الدلالية أو الوظيفية، ثم يستعين بالتمثيل فيقول:كشتان إشارة لاسم الفعل الماضي،وصـــه إشارة لاسم الفعل الأمر.

ويحدد ابن هشام في تعريفه لاسم الفعل الناحية التي ينوب فيها اسم الفعـــل عـــن الفعل فيقول:" اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا، كـــ (شتان) و (صه) و (أوه)" وقوله :" ما ناب عن الفعل معنى" تعريف دلالي، وقوله:" استعمالا" تعريف وظيفي، وقوله: "كـــ (شتان) و (صه) و (أوه)" تعريف تمثيلي، و(شتان) إشارة لاسم الفعـــل الماضي، و(صه) إشارة لاسم الفعل الأمر، و(أوه) إشارة لاســـم الفعـــل المـــضارع. ونلاحظ أن تعريف ابن هشام لاسم الفعل أدق وأشمل من تعريف الجرجاني.

أسماء العدد:

يعرّف الجرجاني أسماء العدد فيقول: " مـــا وضـــعت لكميـــة آحـــاد الأشـــياء أي المعدودات"[٢] وهذا تعريف دلالي لم يستعن فيه بالتمثيل كعادته، ولم يذكر سيبويه تعريفا لأسماء العدد وشرع في تفصيل الحديث عنها بعد قوله:" هذا باب ذكرك الاسم الذي بـــه

(١) ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج٣،ص٣٠٢

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٤٠

تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ"[١] والمبرد تحدث عن أسماء العـــدد إجمالا في باب العدد دون أن يشير إلى تعريف لها.

ويعرفها الزمخشري بذكرها مباشرة إذ يقول:" هذه الأسماء أصولها إثنتا عشرة كلمة وهي: الواحد والاثنان إلى العشرة والمائة إلى الألف وما عداها من أسامي العدد فمتشعب منها"[٢] ويذكرها ابن مالك وابن هشام إجمالا في باب العدد دون تعريف محدد.

اسم لا التي لنفي الجنس:

يعرف الجرجاني اسم لا التي لنفي الجنس فيقول:"هو المسند إليه من معموليها وهو المسند إليه بعد دخولها تليها نكرة مضافا أو مشبها به، مثل لا غلام رجل و لا عـــشرين درهما لك"[٣] ونلاحظ أن التعريف يراعي الجانب التركيبي أو الوظيفي لمصطلح اســـم لا التي لنفي الجنس،ثم يذكر مثالين على ذلك فيقول:" مثل لا غلام رجل و لا عشرين درهما لك". ولم أجد من النحويين المتقدمين من تعرض لتعريف اسم لا التـــي لنفـــي الجـــنس. ويتعرضون لشرحه والحديث عنه دون تعريف مثل ما فعل ابن هشام إذ يقول:" اســـم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب ومبني،فالمعرب ما كان مضافا نحو لا غلام سفر عندنا أو شبيها بالمضاف"[٤]

---

(١) سيبويه،الكتاب،ج٣،ص٥٥٩

(٢) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٢٦٧

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٤٠

(٤) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص٣٧١

اسم الإشارة:

ويقول الجرجاني في تعريف اسم الإشارة :"ما وضع لمشار إليه ولم يلزم التعريف دوريا أو بما هو أخفى منه أو بما هو مثله، لأنه عرف اسم الإشارة الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوي المعلوم"[١] ويقصد بقوله:"ما وضع لمشار إليه" ما يدل عليه اسم الإشارة ولم يلزم التعريف لأن اسم الإشارة يعرف بالمشار إليه، ونلاحظ أن هذا التعريف يراعي الجانب الدلالي المعنوي فقط،ولم ترد أسماء الإشارة عند سيبويه بهذا المصطلح ويطلق عليها الأسماء المبهمة فيقول:" وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذا نك وتا نك وأولئك وما أشبه ذلك وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[٢] وترد أيضا عند المبرد بالأسماء المبهمة ويعرفها دلاليا فيقول:" ومن الأسماء المبهمة وهى التي تقع للإشارة ولا تخص شيئا دون شيء وهى هذا وهذاك وأولئك وهؤلاء ونحوه"[٣]ويذكر الزمخشري تعدادها مباشرة ولا يورد لها أي تعريف فيقول في الفصل الثاني: أسماء الإشارة:تعدادها؛ذا للمذكر ولمثناه ذان في الرفع وذين في النصب والجر.."[٤]كما يذكر ابن هشام في قطر الندى أقسام اسم الإشارة دون أن يذكر تعريفا لها فيقول:" اسم الإشارة وينقسم بحسب المشار إليه إلى ثلاثة أقسام

---

(١) الجرجاني،التعريفات، ص٤٠

(٢) سيبويه،الكتاب،ج٢،ص٥

(٣) المبرد،المقتضب،ج٣،ص١٨٦

(٤) المفصل،الزمخشري،ج١،ص١٨٠

ما يشار به للمفرد وما يشار به للمثنى وما يشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث"[١]

ويقول ابن هشام في تعريف اسم الإشارة:"هو ما دل على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمى، تقول مشيرا إلى زيد مثلا هذا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات"[٢] ونلاحظ أن تعريف ابن هشام لاسم الإشارة يشبه تعريف الجرجاني لها إذ راعى فيه الجانب الدلالي فقط في قوله:"ما وضع لمشار إليه"،وقول الجرجاني: "ما دل على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمى" ولكن ابن هشام يكتفي بالتمثيل في توضيح التعريف فيقول:" تقول مشيرا إلى زيد مثلا هذا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات" في حين يفصل الجرجاني الحديث عن خصائص دلالة المصطلح دون تمثيل فيقول:" ولم يلزم التعريف دوريا أو بما هو أخفى منه أو بما هو مثله، لأنه عرف اسم الإشارة الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوي المعلوم" وكما نلاحظ المثال في تعريف ابن هشام أدق وأشمل في توضيح مفهوم المصطلح.

اسم إنّ وأخواتها:

يعرّف الجرجاني اسم إنّ وأخواتها فيقول:"هو المسند إليه بعد دخول إن أو إحدى أخواتها"[٣] وهذا التعريف يراعي الجانب الوظيفي الشكلي،ولم أجد عند النحويين المتقدمين

---

(١) ابن هشام،شرح قطر الندى،ج١،ص٩٩

(٢) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ج١٨١،١

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٤٠

على الجرجاني_مما اطلعت عليه_ من يذكر تعريفا لاسم إن وأخواتها غير ما ذكره ابن هشام في قوله:" اسم إن وأخواتها نحو إن زيدا فاضل ولعل عمرا قادم وليت بكرا حاضر"[١] وكما نلاحظ أن ابن هشام هنا يكتفي بالمثال فقط؛ لأن اسم إن وأخواتها ينتمي إلى صنف الأسماء ولا يمكن تعريفه إلا بالمثال كما فعل ابن هشام.

الاسم التام:

يعرّف الجرجاني الاسم التام بقوله:"الاسم الذي نصب لتمامه أي لاستغنائه عن الإضافة وتمامه بأربعة أشياء بالتنوين أو بالإضافة أو بنون التثنية أو الجمع"[٢] ونلاحظ أن هذا التعريف يقتصر على الجانب الشكلي الظاهر فقط .

ولم يتعرض لتعريف الاسم التام من النحويين المتقدمين على الجرجاني إلا قليل منهم؛ يقول سيبويه مكتفيا بالمثال في تعريف الاسم التام:" الأسماء التامة نحو زيدٍ ورجلٍ"[٣] ويرد مصطلح الاسم التام عند المبرد في قوله:" ولو قلت لا خيرَ عندَ زيدٍ ولا آمرَ عنده لم يكن إلا بحذف التنوين لأنك لم تصله بما يكمله اسما ولكنه اسم تام فجعلته مع لا اسما واحدا"[٤] وكما نلاحظ أن المبرد لا يشير إلى تعريف الاسم التام لا بالمثال ولا بغيره،ويقول الرماني:" الاسم التام هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه نحو رجل

---

(١) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ج١،ص٣٦٠

(٢) الجرجاني، التعريفات،ص٤٠

(٣) الكتاب،سيبويه،ج٣،ص٤٧٩

(٤) السابق،ج٤،ص٣٦٥

وفرس وزيد وعمرو"[١] ونلاحظ أن تعريف الرماني (دلالي) في قوله:" هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه" و(تمثيلي) في قوله:" نحو رجل وفرس وزيد وعمرو".

اسم التفضيل:

يعرّف الجرجاني اسم التفضيل بقوله: "ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره"[٢] ونلاحظ أن الجرجاني في تعريفه لاسم التفضيل يراعي بعض الجوانب الشكلية للمصطلح وهي ما يطرأ عليه من زيادة تكون في أوله أو وسطه أو آخره.

ويرد مصطلح اسم التفضيل عند النحويين باسم:(أفعل التفضيل)كثيرا، ولم أجد له تعريفا عند سيبويه ولا المبرد،ويقول الزمخشري عن فعل التفضيل: "قياسه أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه ليس مما ليس بلون ولا عيب" وكما نلاحظ اتفاق الجرجاني مع الزمخشري في وصف الجانب الشكلي، ولكن الزمخشري أكثر دقة في وصف هذا الجانب.

ويكتفي ابن هشام في تعريفه لاسم التفضيل بالمثال إذ يقول:" اسم التفضيل كأفضل وأعلم"[٣]

اسم الجنس:

يعرّف الجرجاني اسم الجنس بقوله: "ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشـــبهه كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه.

---

(١) الرماني،الحدود،ص٨٣

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٤٠

(٣) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ج١،ص٥٣٠

والفرق بين الجنس وأسم الجنس أن الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء فإنه يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على واحد على سبيل البدل كرجل فعلى هذا كان كل جنس اسم جنس بخلاف العكس"[١]وقول الجرجاني:" ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه" تعريف دلالي يراعي فيه المعنى الذي يقع عليه اسم الجنس،ثم يذكر التعريف التمثيلي مع الشرح الدلالي إذ يقول:" كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه"، وكي يتضح مفهوم مصطلح اسم الجنس بصورة أكبر يذكر لنا الفرق بين الجنس واسم الجنس.

ولم أجد ذكرا لمصطلح اسم الجنس في كتاب سيبويه،ويذكره المبرد في المقتضب دون أن يذكر له تعريفا في قوله في باب ما يضاف إليه من العدة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة:" فإن كان الذي يقع عليه العدد اسما لجنس من غير الآدميين لم يلاقه العدد إلا بحرف الإضافة"[٢] وقوله:" فإذا أضفت إلى اسم جنس من غير الآدميين قلت عندي ثلاث من الإبل وثلاث من الغنم"[٣]

ويتطابق تعريف الجرجاني لاسم الجنس مع تعريف الزمخشري إذ يقول:" اسم الجنس وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه"[٤]

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٤١

(٢) المبرد،المقتضب،ج٢،ص١٨٥

(٣) السابق،ج٢،ص١٨٦

(٤) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٢٣

الاسم المتمكن:

يعرف الجرجاني الاسم المتمكن بقوله:"ما تغير آخره بتغير العوامل في أوله ولم يشابه الحرف نحو قولك هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد،وقيل الاسم المتمكن هو الاسم الذي لم يشابه الحرف والفعل،وقيل الاسم المتمكن ما يجري عليه الإعراب وغير المتمكن ما لا يجري عليه الإعراب"(١) والاسم المتمكن والاسم التام مصطلحان لمفهوم واحد لأن الإعراب من تمام الاسم، ونلاحظ أن الجرجاني يذكر تعريفات متعددة للاسم المتمكن، التعريف الأول يراعى فيه الجانب الشكلي فقط إذ يقول:" ما تغير آخره بتغير العوامل في أوله ولم يشابه الحرف" ثم يذكر المثال فيقول:" نحو قولك هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد"، والتعريف الثاني شكلي أيضا وهو من باب التعريف بالضد أو السلب إذ ينفي عنه صفة المشابهة بالحرف والفعل من الناحية الشكلية، والتعريف الثالث يراعي فيه الجانب الشكلي ويذكر فيه الفرق بين الاسم المتمكن وغير المتمكن فيقول:"الاسم المتمكن ما يجري عليه الإعراب وغير المتمكن ما لا يجري عليه الإعراب"

ويرد مصطلح الاسم المتمكن كثيرا عند سيبويه والمبرد إذ يطلقانه على الاسم المعرب دون أن يحددا له تعريفا معينا، يقول سيبويه:" فالرفع والجر والنصب والجزم

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٤٢

لحروفِ الإعراب وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة وللأفعال المــضارِعة"[١] ويقــول المبرد:" والمُعْرَب الاسم المتمكن والفعل المضارع"[٢]

ويبدو أن الجرجاني قد أخذ تعريف الاسم المتمكن مــن تعريــف ابــن جنــي إذ يقول:"فالاسم المتمكن ما تغير آخره لتغير العامل فيه ولم يشابه الحرف نحو قولك هذا زيد و ورأيت زيدا ومررت بزيد"[٣] وكما نلاحظ تطابق المثال الذي يذكره ابن جني مع مثال الجرجاني.

يقول الأنباري في تعريف الاسم المتمكن:" فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه"[٤] ونلاحظ أن تعريف الأنباري للاسم المتمكن من قبيل التعريف بالضد أو النقيض وهذا يتطلب معرفة خصائص الحرف وإدراك مفهومه.ويذكر ابن هشام مصطلح الاسم المتمكن في تقسيم الأسماء من حيث الإعراب والبناء إذ يقول :" الاســم ضــربان معرب وهو الأصل ويسمى متمكنا ومبني وهو الفرع ويسمى غير متمكن"[٥] ونلاحظ أن الاسم المتمكن عند ابن هشام يساوي الاسم المعرب الذي يعرفه بقوله:" المعرب هو مــا

---

(١) سيبويه،الكتاب،ج١،ص١٣

(٢) المبرد،المقتضب،ج١،ص٣

(٣) ابن جني، اللمع،ص٩

(٤) الأنباري،أسرار العربية،ص٤٤

(٥) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص٢٩

يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل كزيد، تقول: جاءني زيدُ و رأيت زيدا و مررت بزيدٍ"(١)

الإسناد:

يقول الجرجاني "الإسناد في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه"(٢) ونلاحظ أن الجرجاني في بداية التعريف يذكر المجال المعرفي للمصطلح فيقول:" في عرف النحاة" وهو دائما يذكر ذلك مع تعدد التعريف في مجالات متنوعة، وقوله:" ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى" تعريف شكلي، وقوله:" على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه" تعريف دلالي.

ولم أجد عند النحويين المتقدمين _مما اطلعت عليه_ من يذكر تعريفا للإسناد على عمومه ولكنهم يذكرون تعريف طرفي الإسناد؛ المسند مع المسند إليه، كما يقول سيبويه:"هذا باب المسند والمسند إليه،وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً"(٣) وقول المبرد:" هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه"(٤) أو يذكرون تعريف الإسناد للاسم على وجه الخصوص يقول ابن

---

(١) ابن هشام،شرح قطر الندى وبل الصدى،ص١٣

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٤٣

(٣) سيبويه،الكتاب،ج١،ص٢٣

(٤) المبرد،المقتضب،ج٤،ص١٢٦

هشام:" الإسناد إليه وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة وذلك كما فى (قمت) و (أنا) فى قولك: (أنا مؤمن)"(١) وقوله:" الإسناد إليه وهو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أو اسما أو جملة"(٢)

الاعتراض:

يقول الجرجاني:"الاعتراض: هو أن يأتي في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكته سوى رفع الإبهام ويسمى الحشو أيضا كالتنزيه في قوله تعالى:﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾(٣) فإن قوله:(سبحانه) جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله البنات والنكتة فيه تنزيه الله عما ينسبون إليه"(٤) ويذكر التعريف بصورة أخرى في قوله: "الجملة المعترضة هي التي تتوسط بين أجزاء الجملة المستقلة لتقرير معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها مثل زيد –طال عمره– قائم "(٥)

---

(١) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص٢٢

(٢) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ج١،ص٢٣

(٣) النحل،آية٥٧

(٤) الجرجاني، التعريفات،ص٤٧

(٥) السابق،ص١٠٦

ولم أجد من النحويين المتقدمين_مما اطلعت عليه_ من يعرّف الاعتراض،ويسمي ابن هشام جملة الاعتراض الجملة المنقطعة إذ يقول:" الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله"[١]

ويعرّفه القزويني في كتاب الإيضاح في علوم البلاغة فيقول"الاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل كالتنزيه والتعظيم في قوله تعالى) ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون (والدعاء في قول أبي الطيب:

وتحتقرُ الدنيا احتقارَ مجربٍ

يرى كلَّ ما فيها– وحاشاك– فانيا

فإن قوله: وحاشاك دعاء حسن في موضعه"[٢]

الإعراب:

يقول الجرجاني:"الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا"[٣] وكما نلاحظ أن التعريف يراعي الجانب الشكلي في قوله:" هو اختلاف آخر الكلمة" ويراعي الجانب الوظيفي والشكلي في قوله:" باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا"

---

(١) ابن هشام،مغني اللبيب،ج١،ص٥٠٠

(٢) القزويني،الإيضاح في علوم البلاغة،ص١٩٤

(٣) الجرجاني، التعريفات،ص٤٧

ويذكر سيبويه مصطلح الإعراب في باب مجارى أواخر الكلم من العربية ولا يحدد له تعريفا ويقول مفرقا بينه وبين المبني:" وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل"[١] ويترك المبرد مصطلح الإعراب دون تعريف، ويذكر الرماني للإعراب تعريفين في الحدود فيقول: " الإعراب تغيير آخر الاسم بعامل "[٢] ويقول:" الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى"[٣] ونلاحظ أن تعريف الرماني الأول يخص فيه الإعراب بالاسم فقط في حين يجعله لجنس الكلمات عامة في التعريف الثاني وفي الأول يصف الجانب الشكلي فقط وفي الثاني يراعي الجانب الدلالي إضافة للجانب الشكلي.ويعرّف الزمخشري الاسم المعرب فقط فيقول: "والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة أو بحرف أو محلا"[٤]ويقول الأنباري في تعريف الإعراب:" أما الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا"[٥] ونلاحظ أن الجرجاني يتفق مع الزمخشري والأنباري في تعريف الإعراب بأنه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا.

---

(١) الكتاب،سيبويه،ج١،ص١٣

(٢) الرماني،الحدود،ص٦٧

(٣) السابق،ص٦٩

(٤) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٣٣

(٥) الأنباري،أسرار العربية،ص٤١

و يعرّف ابن هشام الإعراب بصورة أدق ممن سبقه من النحويين فيقول:"الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة"[١] ويقول في تعريف آخر:" الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"[٢]

ونلاحظ أن مصطلح الإعراب ترك دون تعريف عند سيبويه والمبرد ثم يذكر لـــه الرماني و الزمخشري والأنباري وابن هشام وأخيرا الجرجاني تعريفا شكليا.

أفعال المدح والذم:

يقول الجرجاني:" أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم نحو نعم وبئس"[٣] وفي قوله:" ما وضع لإنشاء مدح أو ذم" تعريف دلالي، وقوله:" ذم نحو نعم وبئس" تمثيل، ومن النحويين المتقدمين الذين تعرضوا لتعريف أفعال المدح والذم المبرد إذ يقول:" معنى نعم إذا أردت المدح ومعنى بئس إذا أردت الذم"[٤] وقوله:" نعم إذا أردت المدح و بئس إذا أردت الذم" تعريف دلالي،ويقول الزمخشري في تعريف دلالي لأفعال المدح والذم :" فعلا المدح والذم هما نعم وبئس وضعا للمدح العام والذم العام"[٥]

---

(١) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص٣٩

(٢) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ج١،ص٤١

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٤٩

(٤) المبرد،المقتضب،ج٢،ص١٥٠

(٥) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٣٦١

أفعال المقاربة:

يقول الجرجاني:" أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذ فيه"[١] وهذا تعريف دلالي يصف الجانب المعنوي لهذه الأفعال دون تحديد شكلها أو طبيعتها،ولم يرد في كتاب سيبويه مصطلح أفعال المقاربة، ويذكرها المبرد دون تعريف في قوله:" باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة وهى مختلفة المذاهب والتقدير مجتمعة في المقاربة"[٢] ويقتصر الزمخشري في تعريف أفعال المقاربة بذكر عسى وكاد فقط فيقول:"أفعال المقاربة؛ عسى وكاد"[٣] ثم يقول:" ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى.. ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق يستعملن استعمال كاد"[٤]

ويقول ابن هشام في أوضح المسالك:" باب أفعال المقاربة وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة كاد وأوشك وكرب وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة: عسى واخلولق وحرى وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير ومنه أنشأ وطفق وجعل وعلق وأخذ"[٥]

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٤٩

(٢) المبرد،المقتضب،ج٣،ص٦٨

(٣) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٣٥٧

(٤) السابق،ص٣٦٠،٣٥٩

(٥) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص٣٠١

الأفعال الناقصة :

يقول الجرجاني: " الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة"[١] وهذا التعريف يراعي الجانب الدلالي لهذه الأفعال، ولم يذكر سيبويه تعريفا لهذه الأفعال ويعدد من الأفعال الناقصة دون أن يسميها بمصطلح الأفعال الناقصة:"كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ومما يجوز أن يلحق بها"[٢] وكذلك لم يرد عند المبرد مصطلح الأفعال الناقصة.

ويكتفي الزمخشري في تعريفه لها بتعدادها فيقول:" الأفعال الناقصة: وهي كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وما زال وما برح وما انفك وما فتىء وما دام"[٣]

تاء التأنيث:

يعرّف الجرجاني تاء التأنيث بقوله:"هي الموقوف عليها هاء"[٤] ولا يحدد الجرجاني في تعريفه لتاء التأنيث هل هي المتصلة بالفعل أو الاسم أو الحرف، والتاء التي يوقف عليها هاء هي المتصلة بالاسم فقط، لأن تاء التأنيث الساكنة المتصلة بالفعل نحو: قامت وقعدت، لا يوقف عليها بالهاء، والمتصلة بالحرف نحو: لات لا يوقف عليها بالهاء أيضا،

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٤٩

(٢) سيبويه،الكتاب،ج١،ص٤٥

(٣) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٣٤٩

(٤) الجرجاني،التعريفات،ص٧١

أما التاء الموقوف عليها هاء هي تاء التأنيث المتصلة بالاسم نحـو: فاطمـة وعائـشة. وتعريف الجرجاني لتاء التأنيث تعريف شكليّ.

ولم أجد من النحويين المتقدمين على الجرجاني_مما اطلعت عليه_ من يذكر تعريفا لتاء التأنيث ويكتفون بعرض أحكامها وما يتعلق بها غير ما وجدت عند الزمخـشري إذ يقول:" تاء التأنيث الساكنة: وهي التاء في نحو: ضربت، ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث وحقها السكون"(١) ونلاحظ أن الزمخشري يحدد المصطلح بتاء التأنيـث الساكنة ويعرّفها بالمثال ثم يذكر دلالتها.ويتطـابق تعريـف الجرجـاني مـع تعريـف الزمخشري لتاء التأنيث في الاسم المفرد إذ يقول عنها هي التي:" تقلب هاء فـي الوقـف نحو غرفة وظلمة"(٢)

التابع:

يعرّف الجرجاني التابع بقوله: "هو كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، وخـرج بهذا القيد؛ خبر المبتدأ والمفعول الثاني والمفعول الثالث من الباب علمت فإن العامل فـي هذه الأشياء لا يعمل من جهة واحدة، وهو خمسة اضرب؛ تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف"(٣) ويعرّف التوابع مرة أخرى بقوله:" التوابع هي الأسماء التـي يكـون إعرابها على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد وصفة وبدل وعطـف بيـان

---

(١) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٤٥٢

(٢) السابق،ص٤٧٩

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٧١

وعطف بالحروف وكل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة "[١] ونلاحظ أن التعريفين يراعيان الجانب الوظيفي النحوي في قوله:" هو كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة "وقوله:" هي الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها" ويضيف في تعريفه الأول شرح التعريف في قوله:"، وخرج بهذا القيد؛ خبر المبتدأ والمفعول الثاني والمفعول الثالث من الباب علمت فإن العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة واحدة"؛ أي أخرج بقيد "على سبيل التبع لغيرها": خبر المبتدأ والمفعول الثاني والمفعول الثالث لأن العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة واحدة.

ويتحدث سيبويه عن التوابع دون أن يذكر مصطلحها إذ يقول:" هذا باب مَجرى النعتِ على المنعوتِ والشَّريكِ على الشَّريكِ والبَدَلِ على المُبْدِلَ منه وما أشبه ذلك"[٢]، ويرد مصطلح التابع عند المبرد مع مصطلح النعت دون أن يعرّفه أو يذكر أقسامه إذ يقول:" النعت تابع للمنعوت كاتباع الفعل الاسم"[٣]

ويعرّفها الرماني وظيفيا في الحدود فيقول:"التوابع و هي الجارية على إعراب الأول، وهي أربعة؛ التأكيد والصفة وعطف البيان والنسق"[٤]

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٩٤

(٢) سيبويه،الكتاب،ج١،ص٤٢١

(٣) المبرد، المقتضب،ج٣،ص٣١١

(٤) الرماني،الحدود،ص٦٨

ويتطابق تعريف الجرجاني مع تعريف الزمخشري إذ يقول:" التوابع: هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف"[١] وكذلك تعريف ابن هشام في قوله:" التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها"[٢]

التأكيد:

يعرّف الجرجاني التأكيد فيقول: "تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل: عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله"[٣] ونلاحظ في التعريف الأول اعتناء الجرجاني بذكر جنس المعرف إذ يقول:"تابع" ثم يذكر التعريف الدلالي فيقول: " يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول" وفي التعريف الثاني يكتفي بالجانب الدلالي فقط فيقول:" إعادة المعنى الحاصل قبله"

ويشبه تعريف الجرجاني الأول للتأكيد تعريف ابن هشام إذ يقول :"التوكيد هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول؛ فالأول نحو: جاءني زيد نفسه والزيدان أو الهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن والعين كالنفس، والثاني نحو: جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما واشتريت العبد كله والعبيد كلهم والأمة كلها والإماء

---

(١) الزمخشري،المفصل،ج١،ص١٤٣

(٢) ابن هشام،شرح قطر الندى،ج١،ص٢٨٣

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص١٧

كلهن"[١]ويتطابق التعريف الثاني للتوكيد مع قول ابن السراج في تعريف التوكيد أنه:" إعادة المعنى بلفظ آخر، نحو قولك مررت بزيد نفسه وبكم أنفسكم وجاءني زيد نفسه ورأيت زيدا نفسه ومررت بهم أنفسهم"[٢]

التأكيد اللفظي:

يعرّف الجرجاني التأكيد اللفظي فيقول:"هو أن يكرر اللفظ الأول"[٣] ونلاحظ أنّه تعريف شكلي بحت، ولم أجد للتوكيد تعريفا عند سيبويه والمبرد وورد مصطلح التوكيد اللفظي عند الزمخشري باسم (التوكيد الصريح) وعرّفه بالمثال إذ يقول:" التأكيد صريح وغير صريح؛ فالصريح نحو قولك رأيت زيدا زيدا وغير الصريح نحو قولك فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم والرجلان كلاهما ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين والنساء جمع"[٤]

وتعريف الجرجاني للتوكيد اللفظي يتطابق مع تعريف ابن عقيل إذ يقول:" التوكيد اللفظي: هو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به، نحو أدرجى أدرجى"[٥] إلا أن ابن عقيل يضيف للتعريف الشكلي التعريف التمثيلي في قوله:" نحو أدرجى أدرجى"

---

(١) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص٥٥٠

(٢) ابن السراج،الأصول في النحو،،ج٢،ص٢٠

(٣) الجرجاني، التعريفات،ص٧١

(٤) الزمخشري، المفصل،ج١،ص١٤٥

(٥) ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج٣،ص٢١٤

التحذير:

يعرّف الجرجاني التحذير فيقول: "هو معمول بتقدير اتق تحذيرا لما بعده، نحو: إياك والأسد، أو ذكر المحذر منه مكررا نحو الطريق الطريق"(١) فقوله: "معمول بتقدير اتق" تعريف وظيفي، وقوله:"نحو:إياك والأسد" تمثيل، والتعريف الثاني تعريف شكلي إذ يقول" ذكر المحذر منه مكررا" وتمثيلي في قوله:" نحو الطريق الطريق "

ويعرّف سيبويه التحذير بالمثال فيقول:" التحذيرُ كقولك: الأَسَدَ الأَسَدَ والجِدارَ الجِدارَ والصبيَّ الصبيَّ"(٢)ولا يذكر المبرد مصطلح التحذير في كتابه وقد تحدث عن أحكامه في باب"إياك في الأمر"(٣)

ويعرّف الزمخشري التحذير بقوله: "المنصوب باللازم إضماره، قولك في التحذير: إياك والأسد، أي؛ اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك ونحوه رأسك والحائط"(٤) نلاحظ أن الزمخشري في هذا التعريف يذكر الحكم النحوي في التحذير إذ يقول:"المنصوب باللازم إضماره " ثم يذكر التعريف بالمثال فيقول:" إياك والأسد". ويعرّف ابن الأنباري التحذير بالمثال فيقول:"التحذير في نحو قولهم: الأسد الأسد، قيل:

---

(١) الجرجاني، التعريفات،ص٧٥

(٢) سيبويه،الكتاب،ج١،ص٢٥٣

(٣) المبرد، المقتضب،ج٣،ص٢١٢

(٤) الزمخشري،المفصل،ص٧٢

أنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو احذر"[١] ويذكر ابن عقيل للتحذير تعريفا دلاليا فيقول:"هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه"[٢]

التمييز:

يعرّف الجرجاني التمييز بقوله: "ما يرفع الإيهام المستقر عن ذات مذكورة، نحو: منوان سمنا أو مقدرة، نحو: لله دره فارسا فإن فارسا تمييز عن الضمير في دره وهو لا يرجع إلى سابق معين"[٣] ونلاحظ أن قوله:" ما يرفع الإيهام المستقر عن ذات مذكورة" تعريف دلالي، وقوله:" منوان سمنا و لله دره فارسا" تمثيل.

ولم أجد عند سيبويه ذكر لمصطلح التمييز ولا يذكر المبرد تعريفا للتمييز بل يشرع في تفصيل الحديث عنه في باب التبيين والتمييز،ويعرّفه الرماني تعريفا دلاليا فيقول: "التمييز تبين النكرة المفسرة للمبهم"[٤] ويكتفي الأنباري أيضا بالتعريف الدلالي فيقول: "هو النكرة المفسرة للمبهم"[٥] "ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته"[٦]ويقول ابن مالك في تعريف التمييز:"

اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزا بما قد فسره

(١) الأنباري،أسرار العربيةص١٥٩

(٢) ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج٤،ص٧٥

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٩٢

(٤) الرماني،الحدود،ص٦٩

(٥) الأنباري،أسرار العربية،ص١٨١

(٦) الزمخشري،المفصل،ص٩٣

كشبر أرضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا"[١]

فقول ابن مالك:" اسم بمعنى من مبين نكره" تعريف دلالي وقوله:" ينصب تمييزا بما قد فسره" تعريف وظيفي شكلي،وقوله: " كشبر أرضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا" تعريف تمثيلي، ويعرّف ابن هشام التمييز دلاليا فيقول: "التمييز اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبة[٢]

التنوين:

يعرّف الجرجاني التنوين فيقول: "نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل، **تنوين العوض** هو عوض عن المضاف إليه نحو يومئذ أصله يوم إذ كان كذا، **وتنوين التنكير** هو الذي يفرق بين المعرفة والنكرة كصه وصه"[٣] وقول الجرجاني في التنوين "نون ساكنة تتبع حركة الآخر" تعريف شكلي، وقوله:" لا لتأكيد الفعل" تعريف بالضد، وقوله في تعريف تنوين العوض:" هو عوض عن المضاف إليه" تعريف دلالي،وقوله:" نحو يومئذ أصله يوم إذ كان كذا" تمثيل، وقوله في تعريف تنوين التنكير:"الذي يفرق بين المعرفة والنكرة" تعريف دلالي،وقوله:"كصهٍ وصه" تمثيل.

وتعريف الجرجاني للتنوين يماثل قول ابن هشام في تعريف التنوين:"نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد"[٤]إلا أن ابن هشام يضيف في تعريفه الشكلي للتنوين

---

(١) ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج٢،ص٢٨٦

(٢) ابن هشام،أوضح المسالك،ج٢،ص٣٦٠

(٣) الجرجاني، التعريفات،ص٩٤

(٤) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص١٥

أنه يكون لفظا لا خطا ثم يشرح ويفصل تعريفه فيقول: فخرج بقيد السكون النون في (ضيفن[١]) للطفيلي و (رعشن[٢]) للمرتعش وبقيد الآخر النون في (انكسر) و (منكسر) وبقولي: (لفظا لا خطا) النون اللاحقة لآخر القوافي، وبقولي: (لغير توكيد) نون نحو ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[٣] ويذكر ابن هشام أنواع التنوين ويعرّفها تعريفا يقارب تعريف الجرجاني فيقول عن تنوين التمكين: "كزيد ورجل، وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية"[٤] والجرجاني يقول:" هو الذي يدل على تمكن مدخوله في الاسمية كزيد" ويضيف ابن هشام سبب تمكنه في باب الاسمية فيقول:"لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف"

ويقول ابن هشام في تعريف تنوين التنكير: "هو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير، تقول (سيبويهٍ) إذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك، و (إيهٍ) وإذا استزدت مخاطبك من حديث معين"[٥] ونلاحظ أن ابن هشام يذكر التعريف الشكلي أولا إذ يقول:"اللاحق لبعض المبنيات" ثم يذكر التعريف الدلالي في قوله:" للدلالة على التنكير" ثم التعريف التمثيلي في قوله:" تقول (سيبويهٍ) إذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك، و (إيهٍ)

---

(١) الضيفن الذي يتبع الضيف.

(٢) الرعشن المرتعش وجمل رعشن سريع لاهتزازه في السير.

(٣) العلق،١٥

(٤) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص١٥

(٥) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص١٦

وإذا استزدت مخاطبك من حديث معين" في حين اكتفى الجرجـاني بـالتعريف الـدلالي والتمثيلي في قوله:"تنوين التنكير هو الذي يفرق بين المعرفة والنكرة كصه وصه"

ويعرّف ابن هشام تنوين التعويض فيقول:"اللاحق لنحو غواش وجوار عوضا عن الياء، ولإذ في نحو ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ [١]﴾ عوضا عن الجملة التي تضاف (إذ) إليها"[٢] وقوله:" اللاحق لنحو غواش وجوار... ونحو ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾" تعريف تمثيلي،وقوله:" عوضا عن الياء..وعوضا عن الجملة التي تضاف (إذ) إليها" تعريف دلالي، والجرجاني يذكر التعريف الدلالي لتنوين العوض ثم التمثيلي في قوله:"تنوين العوض هو عوض عن المضاف إليه نحو يومئذ أصله يوم إذ كان كذا" ويكتفي في التعريف التمثيلي بمثال واحد.

الجملة:

يقول الجرجاني: "الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيدُ قائمُ، أو لم يفد كقولك: إنْ يكرمْنِي، فإنها جملـة لا تفيـد إلا بعـد مجيء جوابها، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا"[٣] وقوله:" عبارة عـن مركـب مـن كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى" تعريف شكلي، ويرى الجرجاني أن الجملـة تطلـق

---

(١) الروم،٤

(٢) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص١٦

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص١٠٦

على الكلام المفيد وغير المفيد وهي أعم من الكلام إذ يطلق على المركب المفيد فقط يقول ابن الأنباري:" وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة"[١] وعلى ذلك فالجملة تركيب وقد تكون مفيدة وغير مفيدة ولكن مصطلح الكلام لا يطلق إلا على التركيب أو الجملة المفيدة.

ويقول ابن السراج في تعريف الجملة المفيدة: "والجمل المفيدة على ضربين إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل، فنحو قولك: زيدٌ ضربتُه وعمرُو لقيتُ أخاه وبكرٌ قامَ أبوه، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: زيدٌ أبوه منطلقٌ"[٢] وقوله: " إما فعل وفاعل" يقصد بها الجملة الفعلية، وقوله:"وإما مبتدأ وخبر" الجملة الاسمية.

ويقول الزمخشري:" والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبُك،أو في فعل واسم نحو قولك: ضربَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ وتسمى الجملة"[٣] وقوله: " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى" تعريف شكلي ويقصد بتمثيله: "زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبُك" الجملة الاسمية و "في فعل واسم نحو قولك: ضربَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ" الجملة الفعلية، ويرى الزمخشري أن الكلام والجملة مصطلحان متساويان إذ يقول: " وتسمى الجملة"

---

(١) الأنباري،أسرار العربية،ص٢٨

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو،ج١،ص٦٤

(٣) الزمخشري، المفصل، ص٢٣

الحال:

يقول الجرجاني:" " الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا، نحو: ضـــربت زيدا قائما، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائما"[١] وقوله: "ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول" تعريف دلالي، وقوله: " ضربت زيدا قائما وزيدٌ في الدار قائما" تعريـــف تمثيلـــي. وقـــد تحدث سيبويه عن الحال في باب: " ما يَنتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعالِ وذلك قولك أَقائماً وقد قَعَدَ الناسُ وأَقاعِداً وقد سار الرَّكْبُ"[٢] واكتفى بالمثال في تحديده.ويقـــول الرماني في الحدود: "الحال: انقلاب المعنى في صفة النكرة عما كان عليه للزيـــادة فـــي الفائدة"[٣] ويقصد بقوله :" انقلاب المعنى في صفة النكرة" أن الحال يبين صفة متحولة أو غير ثابتة في النكرة زيادة في المعنى وهذا تعريف دلالي يشوبه الغموض،ويقـــول ابـــن الأنباري:" الحال: هيئة الفاعل أو المفعول"[٤] ونلاحظ هنا تشابه تعريف الجرجاني للحال مع تعريف ابن الأنباري،ويقول ابن هشام في تعريف الحال:" وصف فضلة مسوق لبيـــان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله"[٥] ونلاحظ أيـــضا تطـــور التعريف من التمثيل عند سيبويه إلى التعريـــف الـــدلالي عنـــد الرمـــاني وابـــن هـــشام والجرجاني.

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص١١٠

(٢) سبيويه،الكتاب،ج١،ص٣٤٠

(٣) الرماني،الحدود،ص٦٩

(٤) الأنباري،أسرار العربية،ص١٧٦

(٥) ابن هشام، شرح شذور الذهب،ص٣١٦

الحرف:

يقول الجرجاني: "الحرف ما دل على معنى في غيره"[١] وهذا تعريف دلالي، فالحرف لا يحمل معنى بذاته ولم يذكر سيبويه في كتابه تعريفا للحرف،ويقول المبرد في المقتضب: " الكلام كلّه اسم وفِعل وحرف"[٢] ولا يذكر تعريفا له، ويقول عنه ابن السراج:" الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه"[٣] إذ أن الحرف لا يحمل دلالة معنوية بذاته فلا نستطيع أن نخبر عنه أو نخبر به، ويعرّفه الزمخشري بنفس التعريف الذي يذكره الجرجاني فيقول:" الحرف ما دل على معنى في غيره"[٤] ويقول ابن الأنباري في تعريف الحرف:" ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو هل وبل"[٥] كما يذكر ابن هشام نفس تعريف الزمخشري والجرجاني للحرف فيقول في شرح شذور الذهب: "والحرف في الاصطلاح ما دل على معنى في غيره"[٦]

الخبر:يقول الجرجاني: "الخبر لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظا نحو زيد قائم أو تقديرا نحو أقائمُ زيدُ"[٧] وقوله:"لفظ لفظ مجرد عن العوامل اللفظية"

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص١١٤

(٢) المبرد،المقتضب،ج١،ص٣

(٣) ابن السراج،الأصول في النحو،ج١،ص٤٠

(٤) الزمخشري،المفصل،ص٣٧٩

(٥) الأنباري،أسرار العربية،ص٢٩

(٦) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص١٨

(٧) الجرجاني،التعريفات،ص١٢٩

تعريف شكلي، وقوله:" زيدٌ قائمٌ وأقائمُ زيدُ" تمثيل،ولا يذكر سيبويه والمبرد تعريفا للخبر، ويعرّف الزمخشري المبتدأ والخبر معا فيقول:" هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ"(١) وقوله: "الاسمان المجردان للإسناد" تعريف شكلي والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل ونلاحظ تشابه تعريف الجرجاني للخبر مع تعريف الزمخشري.ويقول ابن هشام في تعريف دلالي للخبر:" والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ"(٢)

الفاعل:

يقول الجرجاني:"الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهة على جهة قيامه به "(٣) وقوله:"ما أسند إليه الفعل أو شبهة على جهة قيامه به" تعريف شكلي دلالي، وقوله: " على جهة قيامه به" أي على جهة قيام الفعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله، ولم يذكر سيبويه تعريفا للفاعل ويقول عنه المبرد في باب الفاعل: "هو رَفْعٌ، وذلك قولك: قام عبدُ اللّه و جلس زيدٌ"(٤) وقوله عن الفاعل :"هو رفع" تعريف شكلي ولا يختص به الفاعل فقط إذ يدخل فيه المبتدأ والخبر وغيرهما من المرفوعات إلا أنه يحدد ذلك بالمثال فيقول:" قام عبدُ اللّه و جلس زيدٌ""

---

(١) الزمخشري،المفصل،ص٤٣

(٢) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص١٩٤

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٢١١

(٤) المبرد، المقتضب،ج١،ص٨

ويقول الزمخشري: "الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا كقولك ضرب زيدٌ وزيدٌ ضاربٌ غلامَه وحسنُ وجهُهُ"[١] ونلاحظ تشابه تعريف الجرجاني للفاعل مع تعريف الزمخشري، ولكن الجرجاني يضيف على تعريف الزمخشري قوله:" على جهة قيامه به" ليخرج عن هذا التعريف مفعول ما لم يسم فاعله.ويقول ابن الأنباري في تعريف الفاعل: "كل اسم ذكرته بعد فعل و أسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم نحو قام زيدٌ وذهب عمرو"[٢] وقوله:" كل اسم ذكرته بعد فعل و أسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم" تعريف شكلي، ثم يمثل الأنباري على ذلك بقوله:" نحو قام زيدٌ وذهب عمرو"، ويذكر ابن هشام تعريفا للفاعل فيقول: "الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعا منه أو قائما به مثال ذلك زيدٌ من قولك ضرب زيدٌ عمرا"[٣] ويقصد بقوله اسم مؤول أسند إليه فعل؛ إذا كان الفاعل مصدرا مؤولا من أن ومعمولها في مثل قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ [٤] وقوله:"مقدم عليه بالأصالة" رافع لتوهم دخول نحو:زيدٌ قامَ.

---

(١) المفصل، الزمخشري،ص٣٨

(٢) الأنباري، أسرار العربية،ص٨٧

(٣) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص١٨٠

(٤) العنكبوت،آية٥١

الكلام:

يقول الجرجاني: "الكلام: هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام"[١] وقوله:" هو المعنى" تعريف دلالي، وقوله:" المركب الذي فيه الإسناد التام" تعريف شكلي،ويقول المبرد:" الكلام كلّه اسم وفِعل وحرف جاءَ لمعنى"[٢] والمبرد هنا يذكر تقسيم الكلام ولا يحدده بتعريف،ويعرّف الزمخشري الكلام تعريفا شكليا فيقول: "هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"[٣]،ويعرّف ابن الأنباري الكلام شكليا ودلاليا فيقول: " ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه"[٤]،ويقول ابن هشام: "الكلام عبارة عما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة"[٥] و المراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

الكلمة:

يعرّف الجرجاني الكلمة بقوله:"اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"[٦] وهذا التعريف يجمع بين الجانب الشكلي في قوله:"اللفظ" والدلالي في قوله:" الموضوع لمعنى مفرد"، ولا يذكر سيبويه تعريفا محددا لمصطلح الكلمة، ويشير المبرد إلى أن أَقلّ ما تكون عليه الكلمة

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٢٣٧

(٢) المبرد، المقتضب،ج١،ص٣

(٣) الزمخشري، المفصل،ص٢٣

(٤) الأنباري، أسرار العربية، ص٢٨

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك،ج١،ص١١

(٦) الجرجاني،التعريفات،ص٢٣٨

حرف واحد دون أن يذكر تعريفا لها، ويتشابه تعريف الجرجاني للكلمة مع تعريف الزمخشري إذ يقول:"الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد"(١)،ويقول ابن هشام:"الكلمة قول مفرد"(٢) ويشرح ابن هشام هذا التعريف فيقول:"والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى، كرجل وفرس، بخلاف الخط مثلا؛ فإنه وإن دل على معنى لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل نحو: ديز مقلوب زيد؛ فإنه وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنى فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا، والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كما مثلنا من قولنا: رجل وفرس، ألا ترى أجزاء كل منهما وهي حروفه الثلاثة إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته، بخلاف قولنا: غلام زيد فإنه مركب لأن كلا من جزئيه وهما: غلام وزيد دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة: غلامٌ زيدٌ"(٣)

الصفة:

يقول الجرجاني: "الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها"(٤) وقوله:" هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" تعريف دلالي، وقوله:" نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق" تمثيل،ويختلف النحويون المتقدمون في مصطلح الصفة إذ يسميه البصريون منهم نعتا والكوفيون الصفة،ويعرّف

---

(١) الزمخشري، المفصل،ص٢٣

(٢) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص١٥

(٣) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص١٥،١٦

(٤) الجرجاني،التعريفات،ص١٧٥

الجرجاني مصطلح النعت في كتاب التعريفات بقوله:" "النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وبهذا القيد يخرج مثل ضربت زيدا وإن توهم أنه تابع يدل على معنى لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه"[١] ويقول سيبويه:" فأما النَّعت الذي جرى على المنعوت فقولك مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ فصار النعتُ مّجروراً مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحدِ"[٢] وقول سيبويه في تعريف النعت:"قولك مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ" تعريف تمثيلي، ويعرّف المبرد النعت بالمثال فيقول:"فأما النعت فمثل الطويل والقصير والصغير والعاقل والأحمق"[٣] ويقول الرماني: "الصفة: قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له "[٤] وقول الرماني:"قول" تعريف شكلي،وقوله:" له بيان زائد على بيان الاسم" تعريف دلالي، ويقول الزمخشري في تعريف الصفة: "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان"[٥] وقول الزمخشري:" هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" تعريف دلالي،وقوله:" نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان" تعريف تمثيلي، ويتطابق تعريف الجرجاني مع تعريف ابن هشام للنعت إذ يقول:" التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على

(١) السابق،ص٣١١

(٢) سيبويه،الكتاب،ج١،ص٤٢١

(٣) المبرد،المقتضب،ج٣،١٧٥

(٤) الرماني،الحدود،ص٦٩

(٥) الزمخشري،المفصل،ص١٤٩

معنى فيه أو فيما يتعلق به"[١] ويقصد بقوله:" الذي يكمل متبوعه" أي الموضّح للمعرفة نحو: جاء زيد التاجرأو التاجر أبوه، والمخصص للنكرة نحو: جاءني رجل تاجر. وخرج بقيد التكميل أيضا: النسق والبدل، وبقوله:"بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به"عطف البيان والتوكيد.

ونلاحظ تطور تعريف الصفة من التعريف التمثيلي عند سيبويه والمبرد إلى التعريف الشكلي عند الرماني ثم الدلالي عند الزمخشري فالدلالي الشكلي عند ابن هشام ثم الاكتفاء بالتعريف الدلالي فقط عند الجرجاني.

العامل:

يقول الجرجاني:"العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[٢] وهذا تعريف شكلي إذ تعريف العامل متعلق بالحكم الإعرابي، ولم أجد في كتب النحويين التي اطلعت عليها من يذكر تعريفا محددا للعامل وإن استخدموها كنظرية تفسيرية تفسر ظاهرة تغير أواخر الكلم ويذكر ذلك سيبويه في باب مجارى أواخر الكلم من العربية إذ يقول:" وهي تجري على ثماني مجارٍ على النصب والجرِّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف،وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب؛ فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف، وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه

---

(١) ابن هشام،أوضح المسالك،ج٣،ص٣٠٠

(٢) الجرجاني،التعريفات، ص١٨٩

الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ"[١]ويقول ابن الأنباري في تعريف المعرب:" المعرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظا أو تقديرا"[٢] ويقول ابن هشام:" الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة"[٣] وهكذا نجد ذكر العامل مرتبط دائما بالإعراب إذ وظيفة العامل طلب تقيد المعمول بالحكم الإعرابي الذي يناسب موقعه بعلامة إعرابية تظهر عليه وذلك ناتج عن الاقتران الشكلي المنتظم بين العامل والمعمول.

العامل المعنوي:

يقول الجرجاني:"العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وإنما هو معنى يعرف بالقلب"[٤]وهذا تعريف دلالي إذ العوامل المعنوية لا تظهر في الكلام ويظهر أثرها ومن ذلك رفع المبتدأ أثرا لعامل معنوي غير ظاهر وكذلك رفع الفعل المضارع يقول الزمخشري:" رفع المضارع هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ"[٥] ويقول ابن جني:" وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيدٍ وليتَ عمرا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم"[٦] ويقول ابن الأنباري:"

---

(١) سيبويه،الكتاب،ج١،ص١٣

(٢) الأنباري،أسرار العربية،ص٤٤

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك،ج١،ص٣٩،شرح شذور الذهب،ص٤١

(٤) الجرجاني،التعريفات،ص١٨٩

(٥) الزمخشري،المفصل،ص٣٢٣

(٦) ابن جني،الخصائص،ج١،ص١٠٩

الابتداء عامل معنوي"[١]ويقول ابن عقيل:"العامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية"[٢] وهكذا نجد أن النحويين المتقدمين يذكرون مصطلح العامل المعنوي ويفسرون به الظواهر الإعرابية دون أن يذكروا تعريفا محددا له.

عطف النسق:

يعرّف الجرجاني عطف النسق فيقول:"العطف تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو؛ فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد"[٣] ونلاحظ أن الجرجاني لا يحدد مصطلح النسق في تعريفه ويكتفي بذكر مصطلح العطف دون تحديد نوعه،وقوله:" تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه" تعريف دلالي، وقوله:" يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة" تعريف شكلي بنيوي،وقوله:" مثل: قام زيد وعمرو" تعريف تمثيلي.

ويقول الزمخشري في تعريف عطف النسق:"العطف بالحروف هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو"[٤] ونلاحظ أن التعريف يعتمد على التمثيل فقط، ويذكر ابن هشام تعريفا شكليا لعطف النسق فيقول:" عطف النسق وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج١،ص٤٨

(٢) ابن عقيل،شرح ابن عقيل،ج١،ص٢٠١

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص١٩٥

(٤) الزمخشري،المفصل،ص١٦١

الأحرف الآتى ذكرها"[١] وكما نرى أن الجرجاني جمع بين التعريف الدلالي والشكلي والتمثيلي في حين اكتفى الزمخشري بالتمثيل وابن هشام بالتعريف الشكلي.

عطف البيان:

ويقول الجرجاني في تعريف عطف البيان:"تابع غير صفة يوضح متبوعه، نحو أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه"[٢] فقوله:"تابع" تعريف شكلي، وقوله:" غير صفة" تعريف بالضد أو النقيض،وقوله:"يوضح متبوعه" تعريف دلالي،وقوله:" نحو أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر" تعريف تمثيلي

ويقول الجرجاني في تعريف آخر لعطف البيان عطف البيان هو:" التابع الذي يجيء لإيضاح نفس سابقة باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة، وقيل عطف بيان اسم غير صفة يجري مجرى التفسير "[٣] وقوله:" التابع"تعريف شكلي، وقوله:" الذي يجيء لإيضاح نفس سابقة باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة"تعريف دلالي.

و يعرّف المبرد عطف البيان بالتمثيل فيقول:" ومن قال يا زيد الطويل قال يا هذا الطويل وليس بنعت لهذا ولكنه عطف عليه وهو الذي يسمى عطف البيان"[٤]ويقول الزمخشري في عطف البيان " هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من

---

(١) ابن هشام،أوضح المسالك،ج٣،ص٣٥٣

(٢) الجرجاني، التعريفات،ص١٩٥

(٣) الجرجاني، التعريفات،ص١٩٥

(٤) المبرد،المقتضب،ج٤،ص٢٢٠

المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها وذلك نحو قوله:أقسم بالله أبو حفص عمر"[١] وقول الزمخشري:" هو اسم غير صفة" تعريف بالضد أو النقيض، وقوله:" يكشف عن المراد كشفها" تعريف دلالي،وقوله:" نحو قوله:أقسم بالله أبو حفص عمر" تعريف تمثيلي. ويقول ابن هشام: "وعطف البيان: هوالتابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة "[٢] وقوله:" التابع" تعريف شكلي، وقوله:" المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة" تعريف دلالي، ونلاحظ أن تعريف الجرجاني لعطف البيان يشبه تعريف ابن هشام إذ يذكر التعريف الشكلي والدلالي لعطف البيان، ويذكر التعريف بالضد أو النقيض كما ذكره الزمخشري في قوله:"هو اسم غير صفة"

الفاعل:

يقول الجرجاني في تعريف الفاعل:"ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به أي على جهة قيام الفعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله"[٣] وقوله:" ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به" تعريف وظيفي يراعي فيه الوظيفة النحوية التي يقوم بها الفعل في الجملة النحوية،ويتفاوت النحويون المتقدمون على الجرجاني في تعريف الفاعل؛فيعرفه سيبويه بالمثال فيقول:" فأمَّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك ذَهَبَ زيدٌ

---

(١) الزمخشري،المفصل،ص١٥٩

(٢)ابن هشام،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ج٣،ص٣٤٦

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٢١١

وجَلَسَ عمروٌ"[١]،ويضيف المبرد على التعريف بالمثال تعريفا شكليا إذ يقول :" باب الفاعل وهو رَفْع وذلك قولك قام عبدُ اللّه و جلس زيدٌ "[٢]فقوله: "وهو رَفْع" تعريف شكلي، وقوله:" وذلك قولك قام عبدُ اللّه و جلس زيدٌ" تعريف تمثيلي.

ويتشابه تعريف الجرجاني مع قول ابن جني في تعريف الفاعل إذ يقول:" الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"[٣] ويقول الزمخشري:" الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا، كقولك: ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه"[٤] وقوله:"ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا" تعريف وظيفي،وقوله:" كقولك: ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه" تعريف تمثيلي، ويقصد بتمثيله:ضرب زيد الفاعل الذي أسند إليه الفعل، وزيد ضارب غلامه الذي أسند إليه اسم الفاعل، وحسن وجهه الذي أسند إليه الوصف.ويقول الأنباري في تعريف الفاعل:" كل اسم ذكرته بعد فعل و أسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم نحو قام زيد وذهب عمرو"[٥] فقوله:" كل اسم ذكرته بعد فعل" تعريف شكلي،وقوله:"وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم" تعريف وظيفي،وقوله:" نحو قام زيد وذهب عمرو" تعريف تمثيلي، ويقول ابن هشام:"الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل

(١) سيبويه،الكتاب،ج١،ص٣٣

(٢) المبرد،المقتضب،ج١،ص٨

(٣) ابن جني،الخصائص،ج١،ص١٨٥

(٤) الزمخشري،المفصل،ص٣٨

(٥) الأنباري،أسرار العربية،ص٨٧

أو ما في تأويله مقدم أصلى المحل والصيغة"[١] فقوله:" اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل" تعريف وظيفي،وقوله:"مقدم أصلى المحل والصيغة" تعريف شكلي.ونلاحظ أن أكثر النحويين المتقدمين على الجرجاني يذكرون التعريف الوظيفي للفاعل ويضيفون إليه التعريف التمثيلي، والجرجاني في تعريفه للفعل يقتصر على الجانب الوظيفي فقط.

الفعل:

يقول الجرجاني في تعريف الفعل:"ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٢] وهذا تعريف دلالي وصف فيه الجانب الذي يدل عليه معنى الفعل،وفي تعريف الفعل يقول سيبويه:" الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينَقطع"[٣] فقوله:"أمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء" تعريف شكلي، وقوله:"وبُنيتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينَقطع" تعريف دلالي إذ الأفعال أبنية أو صيغ مأخوذة من المصادر، فهي تدل بمادتها على المصدر أو الحدث، وبصيغتها على زمان وقوعه، من ماض أو حاضر أو مستقبل.ويكتفي المبرد بذكر أقسام الفعل مباشرة دون أن يعرفه فيقول:"فالأفعال ثلاثة أصناف منها هذا المضارع..."[٤] ويقول الفارسي:" وأما الفعل فما كان مسندا إلى شيء ولم يسند إليه

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ج٢،ص٨٣

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٢١٥

(٣) سيبويه،الكتاب،ج١،ص١٢

(٤) المبردالمقتضب،ج٢،ص٢

شيء،مثال ذلك:خرج عبد الله،وينطلق بكر،واذهب ولا تضرب،فقولنا: خرج وينطلق، كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده، وكذلك قولنا:اذهب ولا تضرب،الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهي،وهو مضمر فيه"(١) فقوله:"ما كان مسندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء" تعريف وظيفي، وقوله:" خرج عبد الله،وينطلق بكر،واذهب ولا تضرب" تعريف تمثيلي. ويذكر الزمخشري التعريف الدلالي للفعل فيقول:"الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان"(٢) ويقول الأنباري:"فإن قيل فما حد الفعل قيل حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل"(٣) ويقول ابن هشام:" والفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"(٤) ونلاحظ تطابق تعريف الجرجاني مع تعريفي الزمخشري والأنباري وابن هشام في تعريف الجانب الدلالي فقط.

المبتدأ:

يقول الجرجاني في تعريف المبتدأ: "هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي رافعة لظاهر نحو زيد قائم وأقائم الزيدان وما قائم الزيدان"(٥) فقوله:"الاسم المجرد عن العوامل اللفظية" تعريف شكلي، وقوله:"مسندا إليه" تعريف وظيفي، وقوله:" أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف

---

(١) الفارسي،الإيضاح العضدي،ص٥٣

(٢) الزمخشري،المفصل،٣١٩

(٣) الأنباري،أسرار العربية،ص٣٥

(٤) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص١٨

(٥) الجرجاني، التعريفات،ص٢٥٢

النفي" تعريف شكلي، وقوله:"رافعة لظاهر" تعريف وظيفي،وقوله:" نحو زيد قائم وأقائم الزيدان وما قائم الزيدان" تعريف تمثيلي.

ويعرّف سيبويه المبتدأ بالمثال فيقول:"وهو قولك عبدُ الله أخوك وهذا أخوك"(١)

ويقول الزمخشري في تعريف المبتدأ والخبر معا:" هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق"(٢) وقوله:"الاسمان المجردان للإسناد" تعريف وظيفي،ويقصد بالمجردان ؛أي تجردهما من العوامل اللفظية، وقوله:" زيد منطلق" تعريف تمثيلي.

ويعرّف الأنباري المبتدأ تعريفا وظيفيا فيقول:"كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا"(٣) ويقول ابن هشام أيضا في تعريف وظيفي للمبتدأ:"المبتدأ اسم أو بمنزلته(٤) مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه"(٥) ونلاحظ اهتمام النحويين في تعريف المبتدأ بالجانب الوظيفي النحوي كما وجدنا ذلك عند الجرجاني،إضافة إلى ذكر التعريف التمثيلي.

ونلاحظ أن تعريف المبتدأ كان بالمثال عند سيبويه ثم تطور إلى تعريف وظيفي عند الزمخشري والأنباري وابن هشام وأخيرا الجرجاني، إضافة إلى استعانتهم بالتمثيل لتوضيح التعريف الوظيفي.

---

(١) سيبويه، الكتاب،ج١،ص٢٣

(٢) الزمخشري،المفصل،ص٤٣

(٣) الأنباري،أسرار العربية،ص٧٨

(٤) يقصد ابن هشام بذلك المصدر المؤول إذا وقع مبتدأ في مثل قوله تعالى:﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾

(٥) ابن هشام،أوضح المسالك،ج١،ص١٨٤

المبني:

يقول الجرجاني:"المبني ما كان حركته وسكونه لا بعامل"[١] وهذا التعريف تعريف شكلي يبدو أن الجرجاني قد أخذه من الزمخشري إذ يقول:"وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل"[٢]

ويعرّف الأنباري المبني بالنقيض أو الضد فيقول:" وأما المبني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه"[٣] وقوله:"وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه" تعريف شكلي،كما يعرّفه ابن هشام بالضد أو النقيض في شرح شذور الذهب فيقول:"باب البناء ضد الإعراب"[٤] وفي شرح قطر الندى يعرفه شكليا فيقول:"الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه"[٥]

المجرورات:

يقول الجرجاني:"المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه"[٦] والجرجاني هنا يخص مصطلح المجرورات بقسم منها فقط وهو المجرور بالإضافة و يهمل المجرور بحرف الجر والمجرور التابع للمجرور وبذلك يكون هذا التعريف غير جامع

---

(١) الجرجاني، التعريفات،ص٢٥٢

(٢) الزمخشري،المفصل،ص١٦٣

(٣) الأنباري،أسرار العربية،ص٤٩

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب،ص٨٨

(٥) ابن هشام، شرح قطر الندى،ص١٣

(٦) الجرجاني،التعريفات،ص٢٦٠

وغير سليم، ومن النحويين المتقدمين الذين عرّفوا المجرورات بمثل تعريف الجرجاني الزمخشري إذ يقول في باب المجرورات:" لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب"[١] ويعرّف ابن هشام المجرورات بذكر أقسامها فيقول:" المجرورات ثلاثة: أحدها المجرور بالحرف ومجرور بالإضافة ومجرور بمجاورة مجرور"[٢]

المضمر:

يقول الجرجاني في تعريف المضمر: "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا، نحو: زيد ضربت غلامه أو معنى بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى:﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾[٣] أي العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه أو حكما أي ثابتا في الذهن كما في ضمير الشأن، نحو: هو زيد قائم، وعبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما بعدما سبق ذكره إما تحقيقا أو تقديرا "[٤] وقوله:" ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب" تعريف دلالي، وقوله:" تقدم ذكره لفظا أو معنى" تعريف شكلي،

---

(١) الزمخشري، المفصل،ص١١٣

(٢) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص٤٠٨

(٣) المائدة، آية٨

(٤) الجرجاني،التعريفات،ص٢٧٩

وقوله:" نحو: زيد ضربت غلامه" تعريف تمثيلي، و قوله:" اسم يتضمن الإشـارة إلـى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما" تعريف دلالي.

ويحد المبرد المضمر بالمثال فيقول:" المضمر نحو الهاء في ضربته ومررت بـه والكاف في ضربتك ومررت بك والتاء في قمت وقمت وقمتِ يا امرأة "[١]ويعرّفـه ابـن مالك دلاليا إذ يقول:"هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته"[٢] وفي شرح عمدة الحافظ يقول:"المضمر ما دلّ على نفس المتكلم نحو:أنا وتاء فعلتُ،وإياي،وياء أكرمتني،أو على المخاطب نحـو:أنتَ،وتـاء فعلـتَ..."[٣] وقولـه:" نحـو:أنـا وتـاء فعلتُ،وإياي،وياء أكرمتني.. أنتَ،وتاء فعلتَ" تعريف تمثيلي، ويقول ابن هـشام:" وهـو عبارة عما دل على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هـو وهما"[٤] وقول ابن هشام:" وهو عبارة عما دل على متكلم" تعريف دلالي، وقوله:" نحو أنا ونحن" تعريف تمثيلي. ونلاحظ أن الجرجاني يعرف المضمر دلاليا وتمثيليا مثل ما يذكره النحويين المتقدمين في تعريفاتهم.

المركب:يقول الجرجاني:"المركب هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معنـاه وهي خمسة مركب إسنادي كقام زيد ومركب إضافي كغلام زيد ومركب تعدادي كخمسة

([١]) المبرد،المقتضب،ج٤،ص٢٧٩

([٢]) ابن مالك،تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،ص٢٢

([٣]) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٤٢

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب،١٧٥

عشر ومركب مزجي كبعلبك ومركب صوتي كسيبويه"[١] وقوله:" ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه" تعريف دلالي ثم يذكر بعده الأقسام التي تندرج تحت مصطلح المركب وهي: مركب إسنادي وإضافي وعددي ومزجي وصوتي.

ويقول سيبويه في حديثه عن المركب:" هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموزٍ وعنتريس وذلك نحو حضرموت وبعلبك ومن العرب من يضيف بعل إلى بكٍ كما اختلفوا في رام هرمز فجعله بعضهم اسماً واحداً"[٢] وفي قوله:" الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد" تعريف شكلي للعلم المركب، وقوله:" كعيضموزٍ وعنتريس وحضرموت وبعلبك" تمثيل، ويقول المبرد:" هذا باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا نحو: حضرموت وبعلبك ومعديكرب"[٣]وقوله:" الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا" تعريف شكلي،ونلاحظ أنه يقتصر في تمثيله على المركب المزجي فقط إذ يقول:" حضرموت وبعلبك ومعديكرب"

ويعرّف الزمخشري المركب بذكر أقسامه فيقول:" والمركب إما بالجملة نحو برق نحره تأبط شرا وذري حبا وشاب قرناها، وأما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٢٦٩

(٢) سيبويه،الكتاب،ج٣،ص٢٩٦

(٣) المبرد،المقتضب،ج٤،ص٢٠

نحو:معد يكرب وبعلبك وعمرويه ونفطويه،أو مضاف ومضاف إليه كعبد مناف وامرئ القيس والكني"[(١)]

ويقول ابن هشام في شرح قطر الندى:" والمركب ثلاثة أقسام: مركب تركيب إضافة كعبدالله، ومركب تركيب مزج كبعلبك وسيبويه، ومركب تركيب إسناد وهو ما كان جملة في الأصل كشاب قرناها"[(٢)] ونلاحظ أن الجرجاني مثل أكثر النحويين في تعريفه للمركب إذ يعتمدون في حدهم للمركب على ذكر أقسامه.

المستثنى المتصل:

يقول الجرجاني:"المستثنى المتصل هو المخرج من متعدد لفظا بإلا وأخواتها نحو جاءني الرجال إلا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا أو تقديرا نحو جاءني القوم إلا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا"[(٣)] وقوله:" المخرج من متعدد لفظا بإلا وأخواتها" تعريف شكلي،يشرحه بعد ذلك في التمثيل الذي يعرضه فيقول:" نحو جاءني الرجال إلا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا" ولم أجد من النحويين المتقدمين من يعرّف المستثنى المتصل غير ابن عقيل إذ يقول :" والمراد بالمستثنى المتصل أن يكون المستثنى بعضا مما قبله"[(٤)] ويريد بقوله:" أن يكون المستثنى بعضا مما قبله" أن يكون المستثنى بعضا من

---

(١) الزمخشري،المفصل،ص٢٤

(٢) ابن هشام،شرح قطر الندى،ص٩٧

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٢٧١

(٤) ابن عقيل،شرح ابن عقيل،ج٢،ص٢١٢

المستثنى منه، والمستثنى منه قد يكون متعدد الأفراد كما ذكر الجرجاني في قوله:" المخرج من متعدد لفظا بإلا" وقد يكون المستثنى جزء من أجزاء المستثنى منه.

المفعول به:

يقول الجرجاني:"المفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها أي بواسطة حرف الجر"[١] وقوله:" ما وقع عليه فعل الفاعل" تعريف دلالي، ويقصد بقوله: "بغير واسطة حرف الجر" نحو قولنا:ضرب زيد عمرا و تمرون الديارَ، أو بحرف الجر نحو قولنا :تمرون بالديار.

ويقول المبرد:" والمفعول به نصب إذا ذكرت مَن فعَل به وذلك لأَنَّه تعدّى إليه فعل الفاعل"[٢] وقول المبرد في تعريفه للمفعول:" نصب" من الأخطاء التي يقع فيها التعريف إذ النصب حكم والحكم على الشيء فرع تصوره ولا يمكننا أن نجعل الحكم تعريفا، وقوله:" نصب إذا ذكرت مَن فعَل به" غير صحيح لأنه يجوز حذف عامل المفعول به إذا دلت عليه قرينة ويجب حذفه في أبواب معينة من النحو كالتحذير والنداء.

ويقول الزمخشري:" المفعول به:هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ويكون واحدا فصاعدا إلى الثلاثة"[٣] ونلاحظ تشابه تعريف الجرجاني للمفعول به مع تعريف

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٢٨٧

(٢) المبرد، المقتضب،ج١،ص٨

(٣) الزمخشري،المفصل، ص٥٨

الزمخشري وكذلك تعريف ابن هشام إذ يقول:"المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا"[١]

المفعول فيه:

يقول الجرجاني:"المفعول فيه: ما فعل فيه فعل مذكور لفظا أو تقديرا"[٢]ونلاحظ أن هذا التعريف يجمع بين الجانب الشكلي والدلالي، ويقصد بقوله:"فيه" الزمان أو المكان الذي وقع فيه الفعل وقد يكون الفعل مذكورا أو مقدّرا.

ويطلق المبرد مصطلح المفعول فيه على الحال فيقول:"هذا باب من المفعول ولكنّا عزلناه مما قبله لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويين الحال.... وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت جاءني زيد راكبا أو ماشيا فجئت بعده بنكرة لا تكون نعتا له لأنه معرفة"[٣]ويقول في موضع آخر:" وإنما الظروف أسماء الأمكنة والأزمنة فإن وقع فيها فعل نصبها كما ينصب زيدا إذا وقع به إلا أن زيدا مفعول به وهذه مفعول فيها"[٤] ونلاحظ التباس مصطلح المفعول فيه بمصطلح الحال عند المبرد وقد كانت مصطلحات النحو لم تستقر بعد آنذاك. ويقول الزمخشري في تعريف موجز:" المفعول فيه: هو ظرفا الزمان والمكان"[٥] ويعد هذا التعريف من باب التعريف بالمرادف.

---

(١) ابن هشام،شرح قطر الندى،ص٢٠١

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٢٨٧

(٣) المبرد، المقتضب،ج٤،ص١٦٦

(٤) السابق،ج٤،ص٣٤١

(٥) الزمخشري، المفصل،ص٨١

المفعول له:

يقول الجرجاني:"المفعول له: هو علة الإقدام على الفعل نحو ضربته تأديبا لـــه"[١] وقوله:" هو علة الإقدام على الفعل" تعريف دلالي، وقوله:" ضـــربته تأديبـــا لـــه" تمثيـــل ونلاحظ أن الجرجاني يهمل الجانب الشكلي في تعريفه للمفعول له وهي كونه مصدرا.

ويقول سيبويه عند حديثه عن المفعول له :"هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّـــه عُذْرٌ لوقوع الأمر"[٢] ثم يذكر شواهد شعرية على ذلك ثم يقول:" فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّـــه مفعول له كأَنه قيل له لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا فقال لكذا وكذا"[٣] ومن خـــلال حـــديث ســـيبويه يتضح لنا أن المفعول له مصدر منصوب يبين سبب أو علة ما قبله.ويقول الزمخشري في تعريف المفعول له:" هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب لمه وذلك قولك فعلـــت كـــذا مخافة الشر وضربته تأديبا له وقعدت عن الحرب جبنا وفعلت ذلك أجل كذا"[٤]

مفعول ما لم يسم فاعله:

يقول الجرجاني:"مفعول ما لم يسم فاعله: هو كل مفعـــول حـــذف فاعلـــه وأقـــيم مقامه"[٥] ويقصد بمصطلح:" مفعول ما لم يسم فاعله" ما يسميه النحويون :نائب الفاعـــل،

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٢٨٧

(٢) سيبويه،الكتاب،ج١،ص٣٦٧

(٣) السابق،ص٣٦٩

(٤) الزمخشري،المفصل،ص٨٧

(٥) الجرجاني،التعريفات،ص٢٨٨

وقولنا نائب الفاعل أفضل لأنه أدعى للإيجاز. وقول الجرجاني:" كل مفعول حذف فاعله وأقيم مقامه" تعريف شكلي.

ومن النحويين المتقدمين الذين عرّفوا نائب الفاعل ابن هشام في شرح قطر الندى إذ يقول:" النائب عن الفاعل يحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها مفعول به"(١)،ويقول ابن عقيل:" إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل"(٢) ونلاحظ أن الجرجاني وابن هشام وابن عقيل يعرّفون نائب الفاعل شكليا من جانب إقامة المفعول مقام الفاعل فينوب عنه ولا يشيرون إلى التغيير الذي يطرأ على جانب الفعل.

المفعول المطلق:

يقول الجرجاني:"المفعول المطلق: هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه أي بمعنى الفعل"(٣) ويشرح الجرجاني تعريفه للمفعول المطلق فيقول: "احترز بقوله: ما صدر عن فاعل فعل عما لا يصدر عنه كزيد وعمرو وغيرهما، وبقوله: مذكور عن نحو: أعجبني قيامك فإن قيامك ليس مما فعله فاعل فعل مذكور، وبقوله: بمعناه، عن كرهت قيامي؛ فإن قيامي وإن كان صادرا عن فاعل فعل مذكور إلا أنه ليس بمعناه"(٤) ويجمع الجرجاني في تعريفه بين الجانب الشكلي والدلالي، ومن النحويين المتقدمين الذين عرّفوا

---

(١) ابن هشام،شرح قطر الندى، ص١٨٧

(٢) ابن عقيل،شرح ابن عقيل،ج٢،ص١١٩

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٢٨٨

(٤) الجرجاني،التعريفات،ص٢٨٨

المفعول المطلق الزمخشري إذ يقول:" المفعول المطلق: هو المصدر، سـميَّ بـذلك لأن الفعل يصدر عنه وينقسم إلى: مبهم نحو ضربت ضربا، وإلى مؤقت نحو: ضربت ضربة وضربتين"(١) وقوله:" هو المصدر" تعريف بالمرادف، ثم يذكر قسميه وهما: مبهم ويكون الغرض منه التوكيد ويمثل على ذلك بقوله:" ضربت ضربا" والقسم الثاني يسميه المؤقت ويقصد به المصدر المؤكد المبين للعدد مثل قولنا:"ضربت ضربة وضربتين".ويقول ابن هشام:"المفعول المطلق: هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظة كضربت ضربا أو من معناه ك قعدت جلوسا"(٢) ويشرح ابن هشام هذا التعريف فيقول: واحترزت بـذكر (الفضلة) عن نحو: كلامُك كلامٌ حَسَنٌ، وقول العربِ: جَدّ جِـدُّه؛ فكـلام الثـاني وجـدُّه مصدران سُلّطَ عليهما عامل من لفظهما، وهو الفعل في المثال الثاني والمبتدأ في المثـال الأوّل ــ بناءً على قول سيبويه: إنّ المبتدأ عامل في الخبر ــ وليسا من بـاب المفعـول المطلق في شيء. ويعرّف ابن هشام المفعول المطلق في شرح شذور الـذهب فيقـول:" المصدر الفضلة، المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عـدده"(٣) ويـشرح هـذا التعريـف فيقول:"وقولي الفضلة احتراز من نحو قولك ركوع زيد ركوع حسن أو طويل فإنه يفيـد

(١) الزمخشري، المفصل،ص٥٥

(٢) ابن هشام،شرح قطر الندى، ص٢٢٤

(٣) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص٢٩٢

بيان النوع ولكنه ليس بفضلة وقولي: المؤكد لعامله، مخرج لنحو قولك: كرهت الفجـــور الفجور؛ فإن الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد ولكن المؤكَّد ليس العامل في المؤكِّد"[١].

المفعول معه:

يقول الجرجاني:"المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظـــا نحو: استوى الماء والخشبة أو معنى نحو ما شأنك وزيدا"[٢] ونلاحظ أن هـــذا التعريـــف يراعي فيه الجرجاني الجانب الشكلي في قوله:" المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا" والجانب الدلالي في قوله:" أو معنى نحو ما شأنك وزيدا"

ويتحدث عنه سيبويه في باب:" ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه... وذلك قولكَ: ما صنعتَ وأباكَ، و: لو تركتَ الناقةَ وفصيلَها لرَضِعَها، إنّما أَردتَ: ما صنعتَ مع أبيكَ، و: لو تركتَ الناقةَ مع فصيلِها، فالفصيلُ مفعولٌ معهُ، والاَب كذلك"[٣] ويكتفي سيبويه في تعريف المفعول معه بالمثال إذ يقول:" وذلك قولك: ما صنعتَ وأباكَ، و: لو تركتَ الناقةَ وفصيلَها لرَضِعَها"

ويقول الزمخشري في تعريف شكلي دلالي :" المفعول معه:هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع"[٤] وقوله: "هو المنصوب"؛ لاَنّ ثَمتّ أشياءَ كثيرة الواو فيها بمعنى مع،

---

(١) السابق،ص ٢٩٣،٢٩٤

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٢٨٨

(٣) الكتاب،سيبويه،ج١،ص٢٩٧

(٤) الزمخشري،المفصل،ص٨٣

ومع ذلكَ ليس مفعولاً معه، كقولِكَ: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ.أما ابن هشام فيعرّف المفعول معه بصورة أدق من سابقيه فيقول: "والمفعول معه وهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه ك سرت والنيل و أنا سائر والنيل"(١) وقد خرج بقوله:" الاسم" الفعل المنصوب بعد الواو في قولك لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ فإنه على معنى الجمع، ويصدق على هذا الفعل أنّه منتصبٌ بعد واو مع. وبقوله:"الفضلة" ما بعد الواو في نحو:اشتركَ زيدٌ وعمرٌو؛ فإنّه عمدةٌ؛ لأنّ الفعل لا يستغني عنه... لأنّ الاشتراكَ لا يتأتّى إلاّ بين اثنين. وهكذا نلاحظ أن تعريف المفعول معه كان تمثيليا عند سيبويه ثم شكليا دلاليا عند الزمخشري وابن هشام والجرجاني، ونجد حرص ابن هشام على ذكر الخصائص التي تميز وتحدد المصطلح حتى لا يدخل في التعريف شيء غير المصطلح المحدود.

المعرب:

يقول الجرجاني:"المعرب هو ما في آخره إحدى الحركات أو إحدى الحروف لفظا أو تقديرا بواسطة العامل صورة أو معنى، وقيل: هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل"(٢) والجرجاني يذكر للمعرب تعريفين اثنين وقوله في التعريف الأول:" ما في آخره إحدى الحركات أو إحدى الحروف لفظا" تعريف شكلي، وقوله:" بواسطة العامل صورة أو

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى،ص٢٣١

(٢) الجرجاني،التعريفات، ص٢٨٣

معنى" تعريف وظيفي، وفي التعريف الثاني قوله:"ما اختلف آخره" تعريف شكلي، وقوله:" باختلاف العوامل" تعريف وظيفي.

ويتطابق تعريف الجرجاني للمعرب مع قول الزمخشري:" المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة أو بحرف"[١]ومع قول الأنباري:" المعرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظا أو تقديرا"[٢] ويضيف ابن هشام في تعريفه للمعرب التعريف التمثيلي فيقول:" المعرب هو ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل كزيد تقول جاءني زيد و رأيت زيدا و مررت بزيد"[٣]

النحو:

يقول الجرجاني:"النحو هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"[٤] والجرجاني هنا يذكر ثلاثة تعريفات للنحو:أولها:" علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما" وقوله: "علم" جنس المعرّف ثم يذكر خصائص هذا العلم، ويبدوا أن هذه أفضل صيغة يمكن طرحها لتعريف النحو،لأن هذا الحد مانع من دخول مسائل الصرف إذ

---

(١) الزمخشري،المفصل،ص٣٣

(٢) الأنباري،أسرار العربية،ص٤٤

(٣) ابن هشام، شرح قطر الندى،ص١٣

(٤) الجرجاني،التعريفات،ص٣٠٨

موضوعها هو الكلمة المفردة. وهو شامل لجميع ما يعرض للكلمة نتيجة لدخولها في التركيب، سواء أكان التغير العارض عليها متعلقا بحركات آخرها، أم حاصلا في حروفها. وفي التعريف الثاني:" علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال" ويبدوا أن هذا التعريف مختص بعلم الصرف لا علم النحو إذ يحدده في أحوال الإعلال وهذا من اختصاص علم الصرف،والتعريف الثالث هو:" علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده" وهذا التعريف يدخل فيه مباحث النحو والصرف.

ويختلف النحويين المتقدمين في تسمية علم النحو بهذا المصطلح فمنهم من يسميه النحو ومنهم من يسميه علم العربية(١)، يقول ابن السراج: " النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"(٢) وليس هذا في الواقع تحديدا لحقيقة النحو، بقدر ما هو تعريف بمصادره، وبيان للهدف من تدوينه ودراسته،ويقول ابن جنيّ:" النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك"(٣) ويلاحظ عليه : أن النحو بوصفه علما ليس هو انتحاء سمت كلام العرب، بل انتحاء سمت كلامهم هو الغاية المتوخاة من تدوين هذا العلم ودراسته، وواضح

---

(١) انظر:ابن عصفور،شرح المقرب،ص٣٨، وابن هشام،شرح قطر الندى،ص١٠ وابن الأنباري،الإنصاف،ج١،ص٥

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو،ج١،ص٣٥

(٣) ابن جني، الخصائص،ج١،ص٣٤

من هذا التعريف أنه يميز بين نوعين من التناول في دراسة الكلمة ضمن هذا العلم، أولهما (الإعراب) الذي يعني تغير آخر الكلمة بسبب انضمامها إلى غيرها في تركيب معين، وهو داخل في ما اختص بعد ذلك باسم (النحو)، والثاني هو ما يعنى بدراسة بنية الكلمة مفردة، وهو الذي اختص باسم الصرف. وعرَّفه ابن عصفور بأنه "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها" [١]وهذا التعريف يمتاز بأنه جعل (العلم) جنسا في حد النحو.

النعت:

يقول الجرجاني: "النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا، وبهذا القيد يخرج مثل ضربت زيدا وإن توهم أنه تابع يدل على معنى لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه"[٢] وقول الجرجاني في هذا التعريف:"تابع" تعريف شكلي، وقوله:"يدل على معنى في متبوعه مطلقا" تعريف دلالي،و يقول الجرجاني: "الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها"[٣] ونلاحظ أن الجرجاني يعرّف النعت بوصفه أحد التوابع النحوية،أما في تعريف الصفة يقول :" الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات" لا نستطيع أن نطلقها على النعت كتابع نحوي،إذ أنّ

---

(١) ابن عصفور، المقرّب،ج١،ص٤٥

(٢) الجرجاني، التعريفات،ص٣١١

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص١٧٥

الصفة قد تكون بالجملة والظرف، نحو : مررت برجلٍ قامَ، وبرجلٍ في الدارِ، وقوله:"الدالّ على بعض أحوال الذات" يدخل فيها الخبر إذ يدلُّ على بعضِ أحوال الذات.

ويختلف النحويون المتقدمون في مصطلح النعت إذ يسميه البصريون منهم نعتا والكوفيون الصفة،وأرى أن استعمال النعت مصطلح خاص بالتوابع النحوية وأما الصفة فقد يذهب الذهن لمطلق الوصف وليس لهذا المصطلح النحوي.

ويقول سيبويه:" فأما النَّعت الذي جرى على المنعوت فقولك مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ فصار النعتُ مّجروراً مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحدِ"(١) وقول سيبويه في تعريف النعت:"قولك مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ" تعريف تمثيلي، ويقصد بقوله:"كالاسم الواحد" لأن التابع يأخذ نفس الحكم الإعرابي للمتبوع فيعاملا كالاسم الواحد. ويعرّف المبرد النعت بالمثال فيقول:"فأما النعت فمثل الطويل والقصير والصغير والعاقل والأحمق"(٢) ويقول الرماني: "الصفة: قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له "(٣) وقول الرماني:"قول" تعريف شكلي،وقوله:" له بيان زائد على بيان الاسم" تعريف دلالي، ويقول الزمخشري في تعريف الصفة: "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع

---

(١) سيبويه،الكتاب،ج١،ص٤٢١

(٢) المبرد،المقتضب،ج٣،١٧٥

(٣) الرماني،الحدود،ص٦٩

ومكرم ومهان"[١] وقول الزمخشري:" هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" تعريف دلالي،وقوله:" نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان" تعريف تمثيلي، ويتطابق تعريف الجرجاني مع تعريف ابن هشام للنعت إذ يقول:" التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به"[٢] ويقصد بقوله:" الذي يكمل متبوعه" أي الموضّح للمعرفة نحو: جاء زيد التاجر أو التاجر أبوه، والمخصص للنكرة نحو: جاءني رجل تاجر. وخرج بقيد التكميل أيضا: النسق والبدل، وبقوله:"بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به"عطف البيان والتوكيد.

النكرة:

يقول الجرجاني في تعريف النكرة: "ما وضع لشيء لا بعينه، كرجل وفرس"[٣] وقوله:" ما وضع لشيء لا بعينه" تعريف دلالي، وقوله:" كرجل وفرس" تعريف تمثيلي،ومن النحويين المتقدمين الذين عرّفوا النكرة الزمخشري إذ يقول:"والنكرة ما شاع في أمته، كقولك جاءني رجل وركبت فرسا"[٤] وقوله:" ما شاع في أمته"تعريف دلالي،وقوله:" كقولك جاءني رجل وركبت فرسا" ويقول الأنباري:"حد النكرة ما لا يخص الواحد من جنسه نحو رجل وفرس ودار وما أشبه ذلك"[٥] وفي قوله:" ما لا يخص الواحد

---

(١) الزمخشري،المفصل،ص١٤٩

(٢) ابن هشام،أوضح المسالك،ج٣،ص٣٠٠

(٣) الجرجاني، التعريفات،ص٣١٦

(٤) الزمخشري، المفصل،ص٢٤٥

(٥) الأنباري،أسرار العربية،ص٢٩٨

من جنسه" تعريف دلالي، وقوله:" نحو رجل وفرس ودار" تعريف تمثيلي، والجرجاني لا يخرج في تعريفه للنكرة عن تعريف هذين النحويين إذ يعرّف الجانب الدلالي ثم يستعين بالتعريف التمثيلي، ويذكر ابن مالك التعريف الشكلي للنكرة فيقول في ألفيته:"

نكرة قابل أل مؤثرا ... أوواقع موقع ما قد ذكرا

فالنكرة ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل أل"(١)

النـهي:

يقول الجرجاني معرّفا النهي:"ضد الأمر وهو قول القائل لمن دونه لا تفعل"(٢) وقوله:"النهي ضد الأمر" تعريف بالضد أو النقيض، وقوله:"وهو قول القائل لمن دونه لا تفعل" تعريف تمثيلي، والجرجاني يأخذ التعريف التمثيلي للنهي من قول الزمخشري:"قولك: لا تفعل، ويسمى النهي"(٣)

<u>ثانيا:التعريفات الصرفية:</u>

الفعل الأجوف:

يقول الجرجاني في تعريف الفعل الأجوف: " ما اعتل عينه كقال و باع"(٤) وهذا التعريف يصف الشكل الظاهري للفظ على مستوى الإفراد ويتطابق تعريف الجرجاني للأجوف مع تعريف ابن الحاجب إذ يعرّفه بأنه:"المعتل بالعين" وذلك في سياق تقسيمه

---

(١) ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج١،ص٨٦

(٢) الجرجاني،التعريفات، ص٣١٦

(٣) المفصل، الزمخشري،ص٤٠٦

(٤) الجرجاني،التعريفات، ص٢٥

للصحيح والمعتل إذ يقول:" تنقسم إلى صحيح و معتل فالمعتل ما فيه حرف علة و الصحيح بخلافه فالمعتل بالفاء مثال و بالعين أجوف "[١]

الأسماء المقصورة:

يعرّف الجرجاني الأسماء المقصورة فيقول:" هي أسماء في أواخرها ألف مفردة نحو حبلى وعصا ورحا"[٢] وهذا تعريف شكلي راعى فيه الجانب اللفظي أو الصوري للمصطلح إذ يقول:" هي أسماء في أواخرها ألف مفردة" ثم استعان بالتمثيل فقال:" نحو حبلى وعصا ورحا" والتعريفات الصرفية على عمومها لا نستطيع تمييزها إلا بالتعريف الشكلي.

ويعرف سيبويه المقصور مع الممدود في قوله:" هذا باب المقصور والممدود؛ وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات"[٣] وهذا التعريف يغفل خصوصية وسمات المصطلح المذكور ويلتبس فيه المقصور بالمنقوص .

يقول المبرد:" فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحه وذلك نحو مغزى لأنه (مفعل)"[٤] ويراعي المبرد في هذا التعريف أصل الألف الواقعة في آخر المقصور دون الاهتمام بشكل المقصور الذي يظهر به بعد تحول الواو أو الياء إلى ألف.

(١) ابن الحاجب(جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر)،الشافية في علم التصريف،تح.حسن العثمان،المكتبة المكية(مكة)،ط١، ١٤١٥هـ،ج١،ص٩

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٤٠

(٣) سيبويه،الكتاب،ج٣،ص٥٣٦

(٤) المبرد،المقتضب،ج٣،ص٧٩

ويعرّف الرماني المقصور في كتاب الحدود فيقول:" المقصور هو المختص بـــألف مفردة في آخره"[١] ونلاحظ أن هذا التعريف يتطابق مـــع تعريـــف الجرجـــاني للاســـم المقصور،كما يتطابق مع تعريف الأنباري إذ يقول:" وأما المقصور فهو المختص بـــألف مفردة في آخره نحو الهوى والهدى والدنيا والأخرى"[٢]ويقول الزمخشري:" المقصور ما في آخره ألف نحو العصا والرحا"[٣] ونلاحظ أن الزمخشري لا يحترز مثـــل الجرجـــاني بقول:"مفردة" بعد قوله:" المقصور ما في آخره ألف" حتى لا يلتبس الممدود بالمقصور.

ويماثل تعريف الجرجاني قول ابن الحاجب في تعريـــف المقـــصور إذ يقـــول:" المقصور ما آخره ألف مفردة كالعصا و الرحى"[٤] ونلاحظ تطابق المثال المذكور عنـــد ابن الحاجب والجرجاني.

ويفصّل ابن هشام في تعريف الاسم المقصور فيقول:" المقصور وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة، كـــ الفتى والعصا، تقول جاء الفتى ورأيت الفتـــى و مـــررت بالفتى فتكون الألف ساكنة على كل حال"[٥] وابن هشام هنا يذكر الجنس (الاسم) ويـــذكر الخصائص الشكلية عن طريق التمثيل.

---

(١) الرماني،الحدود،ص٧١

(٢) الأنباري،أسرار العربية،ص٥٧

(٣) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٢٧٣

(٤) ابن الحاجب،الشافية في علم التصريف،ج١،ص٦٨

(٥) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ج١،ص٨٤

الأسماء المنقوصة:

يعرّف الجرجاني الأسماء المنقوصة بقوله:"هي أسماء في أواخرها ياء ساكنة قبلها كسرة كالقاضي" وتعريف الجرجاني هنا يراعي فيه الجانب الشكلي فقط، ثم يذكر بعده التعريف بالمثال في قوله:"كالقاضي"، ويتعرض النحويون المتقدمون لمصطلح المنقوص بصور مختلفة، يقول سيبويه عن المنقوص:" فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح"[١] ويبدو من تعريف سيبويه عدم استقرار مفهوم المصطلح آنذاك لأن التعريف الذي يذكره ينطبق على حروف اللين لا الأسماء المنقوصة. كما يطلق المبرد هذا المصطلح على الأَسماء التي وقعت على حرفين،يقول:" وأَمَّا (يد) فتقديرها (فَعْل) ساكن العين لأَنَّك تقول أَيْد في الجمع وهذا جمع (فَعْل) ولو جاءَ شيءٌ منه لا يُعلم ما أَصله من هذه المنقوصات"[٢] ويقول:" فمن ذلك ابن وابنة لأنه اسم منقوص قد سقط منه حرف وذلك الحرف ياء أو واو"[٣]ويطلق الزمخشري مصطلح المنقوص على كل اسم في آخره حرف علة فيقول:" ولا يخلو المنقوص من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك فإن كانت ثالثة وعرف لها أصل في الواو أو الياء ردت إليه في التثنية كقولك قفوان وعصوان وفتيان ورحيان"[٤]ويقول ابن الأنباري في تعريف المنقوص:"ما كان في آخره

---

(١) الكتاب،سيبويه،ج٣،ص٥٣٦

(٢) المبرد،المقتضب،ج٢،ص٢٣٢

(٣) السابق،ص٩٢

(٤) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٢٣٠

ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي و الداعي"(١) ونلاحظ تطابق تعريف الجرجاني للاسم المنقوص مع تعريف الأنباري حتى في المثال المذكور.ويفصل ابن هشام في تعريف الاسم المنقوص ويحاول فيذكر الجنس (الاسم) ويذكر الخصائص الشكلية عن طريق التمثيل فيقول: "المنقوص وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضي والداعي تقول جاء القاضي ومررت بالقاضي بالسكون ورأيت القاضي بالتحريك"(٢)

اسم الآلة:

يعرّف الجرجاني اسم الآلة فيقول:" هو ما يعالج به الفاعل المفعول بوصول الأثــر إليه"(٣) ونلاحظ الاهتمام بالجانب الدلالي فقط في هذا التعريف، ولم أجــد عنــد ســيبويه والمبرد ذكرا لهذا المصطلح، و يتحدث سيبويه عنه في باب ما عالجت به فيقول:" وكــل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن وذلك قولــك محلــبٌ ومنجلٌ ومكسحةٌ ومسلة والمصفى والمخرز والمخيط"(٤) ومن النحويين المتقدمين الــذين تعرضوا لذكره ابن الحاجب إذ يقول:"اسم الآلة على مفعل و مفعال و مفعلة، كالمحلب و المفتاح و المكسحة"(٥)

---

(١) الأنباري،أسرار العربية،ص٥٥

(٢) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ص٨٦

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٤٠

(٤) سيبويه،الكتاب،ج٤،ص٩٤

(٥) ابن الحاجب،الشافية في علم التصريف،ج١،ص٣١

ويقول الزمخشري في تعريف اسم الآلة:" هو اسم ما يعالج به وينقل ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال، كالمقص والمحلب والمكسحة والمصفاة والمفتاح"(١) ونلاحظ تشابه تعريف الزمخشري لاسم الآلة مع تعريف الجرجاني في قوله:" هو ما يعالج به الفاعل المفعول" ويزيد عليه الزمخشري بالتعريف الشكلي في قوله:" ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال" والتعريف التمثيلي في قوله:" كالمقص والمحلب والمكسحة والمصفاة والمفتاح"

اسم الزمان والمكان:

يقول الجرجاني في تعريف اسم الزمان والمكان: "مشتق من يفعل لزمان أو مكان وقع فيه الفعل"(٢) والتعريف هنا يراعي الجانب الدلالي للمصطلح في قوله:" لزمان أو مكان وقع فيه الفعل" إضافة إلى الجانب الشكلي في قوله:" مشتق من يفعل" فالتعريف هنا جمع بين الجانب الدلالي والشكلي.

ويرد مصطلح اسم الزمان عند سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولا ولكنه لم يذكر له تعريفا،يقول:" وتقول ذهبتُ أَمْسِ وسأَذهَب غداً فإن شئت لم تجعلهما ظرفا فهو يجوز في كلّ شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا وإن لم يَذكره كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ وذلك قولك ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ وجَلستُ مجلساً حسنا وقَعدْتُ مقعداً"

---

(١) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٣٠٧

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٤١

ويعرّفه المبرد بالمثال فيقول:" والزمان والمكان مفعول فيهما وذلك قولك أَنزلته منزلا"[١] وقوله :"مفعول فيهما" إشارة إلى الزمان أو المكان الذي يقع فيه الفعل المشتق منه وهو تعريف دلالي .ويقول ابن الحاجب:" اسم الزمان و المكان مفعل بالفتح من يفعُل أو من يفعَل"[٢] ونلاحظ أن تعريف ابن الحاجب يقتصر على الجانب الشكلي وهذا يتفق مع جزء من تعريف الجرجاني في قوله:" مشتق من يفعل"

ويفصّل الزمخشري الحديث عن اسم الزمان والمكان وطريقة صياغتها مباشرة دون أن يذكر لها تعريفا إذ يقول:" ما بني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين مفتوح العين ومكسورها فالأول بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعة مفتوحة كالمشرب والملبس والمذهب أو مضمومة كالمصدر والمقتل والمقام..."[٣]

ويقول ابن هشام في تعريف اسم الزمان والمكان:" المأخوذة من الفعل فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو المضرِب بكسر الراء اسما لزمان الضرب أو مكانه"[٤] ويراعي هذا التعريف الجانب الشكلي قي قوله:" المأخوذة من الفعل" والجانب الدلالي في قوله:" إنما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به" ثم يذكر المثال في قوله:" نحو المضرِب بكسر الراء اسما لزمان الضرب أو مكانه"

---

(١) المبرد،المقتضب،ج١،ص٧٥

(٢) ابن الحاجب،الوافية نظم الشافية،ج١،ص٢٨

(٣) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٣٠٣

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب،ج١،ص٤٩٧

اسم الفاعل:

يعرّف الجرجاني اسم الفاعل فيقول:"ما أشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث"(١) وقوله:" ما أشتق من يفعل" تعريف شكلي، وقوله:" لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث" تعريف دلالي، واحترز بقوله:" بمعنى الحدوث" عن أن يلتبس بالصفة المشبهة واسم التفضيل لأنهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث.

ويشرع سيبويه في تفصيل الحديث عن اسم الفاعل دون تعريف فيقول:" هذا باب من اسم الفاعل الذى جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ فى المفعول فى المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا"(٢).كما يفصّل المبرد الحديث عن اسم الفاعل دون أن يعرّفه فيقول:"فإِن بنيت فاعِلاً من قلت وبعت لزمك أَن تهمز موضع العين لأَنَّك تبنيه من فِعْل معتلٍّ.."(٣)

ويقول الزمخشري في تعريف اسم الفاعل:" هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار"(٤) ونلاحظ تطابق التعريف الشكلي لاسم الفاعل عند الجرجاني مع

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٤٢

(٢) سيبويه،الكتاب،ج١،ص١٦٤

(٣) المبرد،المقتضب،ج١،ص٩٩

(٤) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٢٨٥

الزمخشري إذ يقول الجرجاني:" ما أشتق من يفعل" ويقول الزمخشري:" هو ما يجري على يفعل". وتعريف الجرجاني يتفق مع تعريف ابن هشام إذ يقول:" اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم"(١) إلا أن ابن هشام يستعين بالتعريف بالمثال إذ يقول:" كضارب ومكرم" والجرجاني يهمل المثال ولا يذكره.

اسم المفعول:

يعرّف الجرجاني اسم المفعول فيقول:"ما اشتق من يُفعَل لمن وقع عليه الفعل"(٢) وتعريف الجرجاني لاسم المفعول يراعي فيه الجانب الشكلي في قوله:" ما اشتق من يُفعَل" كما يراعي الجانب الدلالي إذ يقول:" لمن وقع عليه الفعل"

و لا يذكر سيبويه تعريفا محددا لاسم المفعول،ويهتم المبرد بوصف الجانب الشكلي فيقول:"والمفعول يجري على مثال (يُفْعَل) إِلا أَنَّ الميم في أَوّله (مضمومة) لأَنَّه اسم والميم آية الأَسماء فيما كان من الأَفعال المزيدة"(٣) ويذكر التعريف بالمثال إضافة إلى وصفه للجانب الشكلي لاسم المفعول فيقول:"واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يُفعَلُ،تقول وزيد مضروب سوطا كما تقول زيد يُضرب سوطا"(٤)

---

(١) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ج١،ص٤٩٦

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٤٢

(٣) المبرد،المقتضب،ج١،ص١٠٨

(٤) السابق،ج٢،ص١١٩

يقول الزمخشري:" هو الجاري على يُفعَل من فعله، نحو: مـضروب لأن أصـله مفعـل ومُكرِمٍ ومُنطلِقٍ به ومُستخرِجٍ ومُدحرِجٍ ويعمل عمل الفعل تقول زيد مـضروب غلامـه ومكرم جاره ومستخرج متاعه ومدحرج بيده الحجر"[١] ونلاحظ أن الزمخشري يراعـي الجانب الشكلي في قوله:" هو الجاري على يُفعَل من فعله" ثم يذكر التعريـف التمثيلـي:" نحو: مضروب لأن أصله مفعل ومكرم ومنطلق به ومـستخرج ومـدحرج" ثـم يـذكر التعريف الوظيفي إذ يعرفه من جانب الوظيفة النحوية التي يقوم بها مع ذكـر التعريـف التمثيلي على ذلك فيقول:" ويعمل عمل الفعل تقول زيد مضروب غلامه ومكـرم جـاره ومستخرج متاعه ومدحرج بيده الحجر". ويراعي ابن هشام الجانب الشكلي والدلالي فـي تعريفه لاسم المفعول فيقول:"اسم المفعول وهو ما اشتق من فَعَل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم "[٢]

الاسم المنسوب:

يعرّف الجرجاني الاسم المنسوب فيقول:"هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث نحـو بـصري وهاشـمي "[٣] ونلاحظ أن قول الجرجاني:" هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامـة للنسبة" تعريف شكلي يصف الصورة الشكلية للاسـم المنـسوب،وقوله:" نحـو بـصري

---

(١) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٢٩١

(٢) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ج١،ص٥٠٨

(٣) الجرجاني،التعريفات،ص٤٢

وهاشمي" تمثيل،ويبدو أن الجرجاني متأثر بالزمخشري في تعريفه للاسم المنسوب إذ يقول:" الاسم المنسوب هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث وذلك نحو قولك هاشمي وبصري"(١) ولم أجد عند النحويين المتقدمين مما اطلعت عليه من يذكر مصطلح الاسم المنسوب أو يعرفه غير ما ذكره الزمخشري.

أفعال التعجب:

يعرّف الجرجاني أفعال التعجب فيقول: "" أفعال التعجب ما وضع لإنشاء التعجب وله صيغتان ما أفعله وافعل به"(٢) ونلاحظ أن الجرجاني يذكر التعريف الدلالي لأفعال التعجب إذ يقول:" ما وضع لإنشاء التعجب" ثم يذكر التعريف الشكلي فيقول:" وله صيغتان ما أفعله وافعل به" ولا يذكر النحويين المتقدمين تعريفا لأفعال التعجب ويكتفون بذكر صيغتيهما مثلما نجد عند سيبويه إذ يقول:" والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد"(٣)،ويعرّف الزمخشري أفعال التعجب بالمثال فيقول: " فعلا التعجب هما نحو قولك ما أكرم زيدا وأكرم بزيد"(٤)وأيضا عند ابن مالك إذ يقول:

---

(١) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٢٥٩

(٢) الجرجاني،التعريفات،ص٤٩

(٣) سيبويه، الكتاب،ج٤،ص٩٧

(٤) الزمخشري،المفصل،ج١،ص٣٦٧

" بأفْعَلَ انطق بعدَ ما تَعجُبا أو جيء بأفْعَلَ قبلَ مجرورٍ ببا"[١]

يقول ابن هشام في باب التعجب:" والمبوب له منها في النحو اثنتان:إحـــداهما مـــا أفعله نحو: ما أحسن زيدا، والصيغة الثانية أفعل به نحو:أحسن بزيد"[٢]

الترخيم:

قول الجرجاني في تعريف الترخيم: "حـــذف آخـــر الاســـم تخفيفـــا "[٣] ويراعـــي الجرجاني في هذا التعريف الجانب الشكلي فقط.ويتطابق مع تعريف سيبويه للتـــرخيم إذ يقول:" والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا"[٤]

ويرى الزمخشري أن الحذف في الترخيم اعتباطا لا تخفيفا فيقول:" والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط"[٥] ويخص الأنباري التـــرخيم بالنـــداء فيقـــول فـــي تعريفه:"حذف آخر الاسم في النداء"[٦] وكذلك ابن هشام إذ يقول:"ترخيم المنادى؛ أي حذف آخره تخفيفا"[٧]

التصغير:

---

(١) ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج٣،ص١٤٧

(٢) ابن هشام،أوضح المسالك،ج٣،ص٢٥٠

(٣) الجرجاني، التعريفات،ص٧٨

(٤) الكتاب، سيبويه،ج٢،ص٢٣٩

(٥) الزمخشري، المفصل،ص٧١

(٦) الأنباري،أسرار العربية،ص٢١٤

(٧) ابن هشام،أوضح المسالك،ج٤،ص٥٥

يقول الجرجاني في تعريف التصغير: "تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيرا أو تقليلا أو تقريبا أو تكريما أو تلطيفا؛ كرجيل ودريهمات وقبيل وفويق وأخيّ، ويبنى عليه ما في قوله-صلى الله عليه وسلم- في حق عائشة -رضي الله عنها- (خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء)"(١) ونلاحظ أن هذا التعريف جمع بين الجانب الشكلي في قوله:" تغيير صيغة الاسم" والجانب الدلالي في قوله:" لأجل تغيير المعنى تحقيرا أو تقليلا أو تقريبا أو تكريما أو تلطيفا" والتمثيلي في قوله:" كرجيل ودريهمات وقبيل وفويق وأخيّ، ويبنى عليه ما في قوله-صلى الله عليه وسلم- في حق عائشة -رضي الله عنها- (خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء)"

ويذكر سيبويه أوزان التصغير دون أن يعرّفه فيقول:" اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة على فعيلٍ وفعيعلٍ وفعيعيلٍ"(٢) ولا يذكر المبرد له تعريفا ويفصّل الحديث عن أوزانه وأحكامه في"باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه"(٣)

يقول ابن السراج:"التصغير شيء اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر، وبني أوله على الضم وجعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة "(٤) ويقول ابن الحاجب:"التصغير:المصغر المزيد فيه ليدل على تقليل"(٥) ونلاحظ أن ابن السراج وابن الحاجب يراعيان في تعريفيهما

(١) الجرجاني،التعريفات،ص٨٣

(٢) سيبويه،الكتاب،ج٣،ص٤١٥

(٣) المبرد، المقتضب،ج٢،ص٢٣٦

(٤) ابن السراج،الأصول في النحو،ج٣،ص٣٦

(٥) ابن الحاجب،الشافية في علم التصريف،ص٣٢

للتصغير الجانب الشكلي في وصف صيغة التصغير والجانب الدلالي في وصف المعنى الذي يدل عليه التصغير.

ويمكننا أن نُجمَل التعريفات النحوية والصرفية التي وردت في كتاب الجرجاني مع تحديد نوع كل تعريف في الجدول التالي:

المصطلح	تعريفه عند الجرجاني	نوع التعريف
الابتداء	تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد نحو: زيد منطلق.	شكلي تمثيلي
الأجوف	ما اعتل عينه كقال و باع.	شكلي تمثيلي
الاستدراك	هو رفع توهم يتولد من الكلام المقدم رفعا شبيها بالاستثناء نحو: جاءني زيد لكن عمرو؛ لدفع وهم المخاطب أن عمرا جاء كزيد، بناء على ملابسة بينهما وملائمة.	دلالي تمثيلي
الإضراب	أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابسه الحكم و ألا يلابسه نحو: جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه.	دلالي تمثيلي
الاسم	ما دل على معنى في نفسه غير مقترن	دلالي تمثيلي

	بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ينقسم إلى: اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد و عمرو، و إلى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم أو عدميا كالجهل.	
اسم الفعل	أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويدا زيدا أي أمهله أمهله وهيهات الأمر أي بعد	دلالي تمثيلي
اسم العدد	أسماء العدد ما وضعت لكمية آحاد الأشياء أي المعدودات	دلالي
الاسم المقصور	الأسماء المقصورة هي أسماء في أواخرها ألف مفردة نحو حبلى وعصا ورحا.	شكلي تمثيلي
الاسم المنقوص	الأسماء المنقوصة هي أسماء في أواخرها ياء ساكنة قبلها كسرة كالقاضي.	شكلي تمثيلي
اسم لا التي لنفي الجنس	هو المسند إليه من معموليها وهو المسند إليه بعد دخولها تليها نكرة	وظيفي تمثيلي

	مضافا أو مشبها به مثل لا غلام رجل و لا عشرين درهما لك.	
اسم الإشارة	ما وضع لمشار إليه ولم يلزم التعريف دوريا أو بما هو أخفى منه أو بما هو مثله لأنه عرف اسم الإشارة الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوي المعلوم.	دلالي
اسم إن وأخواتها	هو المسند إليه بعد دخول إن أو إحدى أخواتها.	وظيفي
الاسم التام	الاسم الذي نصب لتمامه أي لاستغنائه عن الإضافة وتمامه بأربعة أشياء بالتنوين أو بالإضافة أو بنون التثنية أو الجمع.	شكلي
اسم الجنس	ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه. والفرق بين الجنس وأسم الجنس أن	دلالي تمثيلي

	الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء فإنه يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على واحد على سبيل البدل كرجل فعلى هذا كان كل جنس اسم جنس بخلاف العكس.	
اسم الزمان والمكان	مشتق من يفعل لزمان أو مكان وقع فيه الفعل.	شكلي دلالي
اسم الفاعل	ما أشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث.	شكلي دلالي
الاسم المتمكن	ما تغير آخره بتغير العوامل في أوله ولم يشابه الحرف نحو قولك هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد.	شكلي تمثيلي
	وقيل:الاسم المتمكن هو الاسم الذي لم يشابه الحرف والفعل.	شكلي

	وقيل:الاسم المتمكن ما يجري عليه الإعراب وغير المتمكن ما لا يجري عليه الإعراب.	شكلي
اسم المفعول	ما اشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل.	شكلي دلالي
الاسم المنسوب	الاسم المنسوب هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث نحو بصري وهاشمي.	شكلي تمثيلي
الإسناد	ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه.	وظيفي دلالي
الاشتقاق	نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة.	شكلي دلالي
الاعتراض	هو أن يأتي في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكته سوى رفع الإبهام ويسمى الحشو أيضا كالتنزيه في قوله تعالى:﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ	دلالي تمثيلي

	سُبۡحَـٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ ﴿ فإنّ قوله (سبحانه) جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله البنات والنكتة فيه تنزيه الله عما ينسبون إليه.	
الإعراب	هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا .	شكلي
أفعال التعجب	ما وضع لإنشاء التعجب وله صيغتان ما أفعله وافعل به.	دلالي شكلي
أفعال المدح والذم	ما وضع لإنشاء مدح أو ذم نحو نعم وبئس.	دلالي تمثيلي
أفعال المقاربة	ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذ فيه.	دلالي
الأفعال الناقصة	ما وضع لتقرير الفاعل على صفة.	دلالي
تاء التأنيث	هو الموقوف عليها هاء.	شكلي
التابع	هو كل ثان بإعراب سابقة من جهة واحدة.	وظيفي

التأكيد	تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول. وقيل: عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله.	دلالي دلالي
التأكيد اللفظي	هو أن يكرر اللفظ الأول.	شكلي
الترخيم	حذف آخر الإسم تخفيفا.	شكلي
التصغير	تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيرا أو تقليلا أو تقريبا أو تكريما أو تلطيفا كرجيل ودريهمات وقبيل وفويق.	شكلي دلالي تمثيلي
التعدية	هي أن تجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا إلى الفعل، كقولك: خرج زيد وأخرجته، فمفعول أخرجت هو الذي صيرته خارجا ونقل الحكم من الأصل إلى الفرع بمعنى جالب الحكم.	وظيفي تمثيلي
التمييز	ما يرفع الإيهام المستقر عن ذات مذكورة، نحو: منوان سمنا أو مقدرة نحو لله دره فارسا فإن فارسا تمييز عن	دلالي تمثيلي

	الضمير في دره وهو لا يرجع إلى سابق معين.	
التنوين	نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل.	شكلي
وتنوين الترنم	هو ما يلحق القافية المطلقة بدلا عن حرف الإطلاق.	شكلي
وتنوين التمكن	هو الذي يدل على تمكن مدخوله في الاسمية كزيد.	دلالي تمثيلي
تنوين العوض	هو عوض عن المضاف إليه نحو يومئذ أصله يوم إذ كان كذا.	دلالي تمثيلي
تنوين الغالي	هو ما يلحق القافية المقيدة.	شكلي
تنوين المقابلة	هو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات.	شكلي تمثيلي
تنوين التنكير	هو الذي يفرق بين المعرفة والنكرة كصه وصهٍ.	دلالي تمثيلي
التوابع	هي الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف	شكلي تمثيلي

	بالحروف وكل ثان أعــرب بــإعراب سابقه من جهة واحدة.	
الثلاثي	ما كان ماضيه علــى ثلاثــة أحــرف أصول.	شكلي
الجمع الصحيح	ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه.	شكلي
جمع القلة	هو الذي يطلق على عشرة فما دونهــا من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة.	دلالي
جمع الكثرة	عكس جمع القلة ويستعار كــل واحــد منهما للآخر.	بالضد أو النقيض
جمع المذكر	ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة.	شكلي
جمع المكسر	هو ما تغير فيه بناء واحدة كرجال.	شكلي
جمع المؤنث	هو ما لحق آخره ألف وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات أو مذكر كدريهمات.	شكلي تمثيلي
الجملة	عبارة عن مركب من كلمتين أســندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أو لم يفد كقولك إن يكرمنــي فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه	شكلي دلالي تمثيلي

	فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا	
الجملة المعترضة	هي التي تتوسط بين أجـزاء الجملـة المستقلة لتقرير معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها، مثل: زيد _طال عمره_ قائم.	شكلي دلالي تمثيلي
الحال	ما يبين هيئة الفاعل أو المفعـول بـه لفظا. نحو: ضربت زيدا قائما أو معنى نحو زيد في الدار قائما والحال.	دلالي تمثيلي
الحال المؤكدة	هي التي لا ينفك ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا، نحو: زيد أبوك عطوفا.	شكلي تمثيلي
الحرف	ما دل على معنى في غيره .	دلالي
الحرف الأصلي	ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظـا أو تقديرا.	شكلي
حرف الجر	ما وضع لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه، نحو: مررت بزيد وأنا مار بزيد.	وظيفي تمثيلي
الحرف الزائد	ماسقط في بعض تصاريف الكلمة.	شكلي
حروف اللين	الواو والياء والألف سـميت حـروف اللين لما فيها من قبول المد.	تمثيلي شكلي
الحكاية	عبارة عن نقل كلمة من موضع إلـى	شكلي

	موضع آخر بلا تغيير حركة ولا تبديل صيغة. وقيل: الحكاية إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل. وقيل: استعمال الكلمة بنقلها من المكان الأول إلى المكان الآخر مع استبقاء حالها الأولى وصورتها.	 شكلي شكلي
الخبر	لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظا نحو زيدُ قائمُ أو تقديرا نحو أقائمُ زيدُ.	شكلي تمثيلي
خبر كان وأخواتها	هو المسند بعد دخول كان وأخواتها.	وظيفي
خبر لا التي لنفي الجنس	هو المسند بعد دخول لا هذه.	وظيفي
خبر ما ولا المشبهتين بليس	هو المسند بعد دخولهما.	وظيفي
الرباعي	ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصول.	شكلي
السالم	عند الصرفيين ما سلمت حروفه	شكلي تمثيلي

	الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وعند النحويين ما ليس في آخره حرف علة سواء كان في غيره أو لا وسواء كان أصليا أو زائدا فيكون نصر سالما عند الطائفتين و رمى غير سالم عندهما وباع غير سالم عند الصرفيين وسالما عند النحويين واسلنقى سالما عند الصرفيين وغير سالم عند النحويين	
السداسي	ما كان ماضيه على ستة أحرف أصول.	شكلي
الصحيح	هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة وهمزة وتضعيف وعند النحويين هو اسم لم يكن في آخره حرف علة وما يعتمد عليه.	شكلي
الصفة	هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها.	دلالي

الصفة المشبهة	ما اشتق من فعل لازم لمن قال به الفعل على معنى الثبوت، نحو: كريم وحسن.	شكلي دلالي تمثيلي
الظرف المستقر	هو ما كان العامل فيه مقدرا، نحو: زيد في الدار.	وظيفي تمثيلي
العامل	ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.	وظيفي
العامل السماعي	هو ما صح أن يقال فيه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوز،كقولنا:إن الباء تجر ولم تجزم وغيرهما.	وظيفي تمثيلي
العامل القياسي	هو ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه ضرب زيد وثوب بكر.	وظيفي تمثيلي
العامل المعنوي	هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وإنما هو معنى يعرف بالقلب.	دلالي

العطف	تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد	دلالي شكلي تمثيلي
عطف البيان	تابع غير صفة يوضح متبوعه، فقوله: تابع شامل لجميع توابعه، وقوله: غير صفة خرج عنه الصفة، وقوله: يوضح متبوعه، خرج عنه التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه.	دلالي تمثيلي
	وقيل: هو التابع الذي يجيء لإيضاح نفس سابقة باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة.	دلالي
	وقيل: عطف بيان اسم غير صفة يجري مجرى التفسير.	دلالي
علم الجنس	ما وضع لشيء بعينه ذهنا كأسامة فإنه	دلالي تمثيلي

	موضوع للمعهود في الذهن.	
الفاعل	ما أسند إليه الفعل أو شبهة على جهة قيامه به؛ أي على جهة قيام الفعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله.	وظيفي
القصر	تخصيص شيء بشيء وحصره فيه ويسمى الأمر الأول مقصورا والثاني مقصورا عليه، كقولنا في القصر بين المبتدأ والخبر: إنما زيد قائم، وبين الفعل والفاعل نحو: ما ضربت إلا زيدا.	دلالي تمثيلي
الكلام	هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام.	دلالي وظيفي
الكلمة	اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.	شكلي دلالي
لام الأمر	لام يطلب بها الفعل.	دلالي
لا الناهية	هي التي يطلب بها ترك الفعل وإسناد الفعل إليها مجازا لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها.	دلالي
اللفظ	ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه	شكلي

	مهملا كان أو مستعملا.	
المبتدأ	هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي رافعة لظاهر نحو زيد قائم وأقائم الزيدان وما قائم الزيدان	وظيفي تمثيلي
المبني	ما كان حركته وسكونه لا بعامل.	شكلي
والمبني اللازم	ما تضمن معنى الحرف كأين ومتى وكيف وما أشبهه كالذي والتي ونحوهما.	دلالي تمثيلي
المتعدي	ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه وقيل هو ما نصب المفعول به.	دلالي وظيفي
المثنى	ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة.	شكلي
المركب	هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه، وهي خمسة: مركب إسنادي؛ كقام زيد، ومركب إضافي؛ كغلام زيد، ومركب تعدادي؛ كخمسة	دلالي تمثيلي

	عشر، ومركب مزجي؛ كبعلبك، ومركب صوتي؛ كسيبويه.	
والمركب التام	ما يصح السكوت عليه أي لا يحتاج في الإفادة إلى لفظ آخر ينتظره السامع، مثل احتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به وبالعكس سواء أفاد إفادة جديدة كقولنا: السماء فوقنا .	دلالي تمثيلي
المستثنى المتصل	هو المخرَج من متعدد لفظا بإلا وأخواتها، نحو؛ جاءني الرجال إلا زيدا، فزيد مخرج عن متعدد لفظا أو تقديرا نحو جاءني القوم إلا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا .	شكلي تمثيلي
المستثنى المفرغ	هو الذي ترك منه المستثنى منه ففرغ الفعل قبل إلا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد إلا، نحو: ما جاءني إلا زيد.	شكلي تمثيلي
المستثنى المنقطع	هو الذي ذكر بإلا وأخواتها ولم يكن مخرجا، نحو: جاءني القوم إلا حمارا.	شكلي تمثيلي

المصدر	هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه.	شكلي
المصغر	هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على التقليل.	شكلي دلالي
المضارع	ما تعاقب في صدره الهمزة والنون والياء والتاء.	شكلي.
المضاعف من الثلاثي والمزيد فيه	ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، كردّ وأعدّ، ومن الرباعي ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد، نحو: زلزل.	شكلي
المضاف	كل اسم أضيف إلى اسم آخر فإن الأول يجر الثاني ويسمى الجار مضافا والمجرور مضافا إليه.	شكلي
المضاف إليه	كل اسم نسب إلى شيء بواسطة حرف الجر لفظا، نحو: مررت بزيد أو تقديرا، نحو: غلام زيد وخاتم فضة مرادا احترز به عن الظرف، نحو:	شكلي تمثيلي

	صمت يوم الجمعة، فإن يوم الجمعة نسب إليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا وإلا لكان يوم الجمعة مجرورا.	
المضمر	ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا نحو زيد ضربت غلامه أو معنى بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى:(اعدلوا هو أقرب للتقوى)المائدة ٩	دلالي تمثيلي
المضمر المتصل	ما لا يستقل بنفسه في التلفظ.	شكلي
المضمر المنفصل	ما يستقل بنفسه.	شكلي
المطاوعة	هي حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، نحو: كسرت الإناء فتكسّر، فيكون تكسّر مطاوعا، أي موافقا لفاعل الفعل المتعدي وهو: (كسرت) لكنه يقال لفعل يدل عليه مطاوع بفتح الواو تسمية للشيء باسم متعلقه.	دلالي تمثيلي
المعرب	هو ما في آخره إحدى الحركات أو	شكلي وظيفي

	إحدى الحروف لفظا أو تقديرا بواسطة العامل صورة أو معنى. وقيل: هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل.	شكلي وظيفي
المعرفة	ما وضع ليدل على شيء بعينه، وهي: المضمرات والإعلام والمبهمات وما عرف باللام والمضاف إلى أحدهما والمعرفة أيضا إدراك الشيء على ما هو عليه وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف.	دلالي تمثيلي
المفرد	ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، وما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه، والفرق بين المفرد والواحد أن المفرد قد يكون حقيقيا وقد يكون اعتباريا وأنه قد يقع على جميع الأجناس والواحد لا يقع إلا على الواحد الحقيقي.	دلالي

المفعول به	هو ما وقع عليه فعـل الفاعـل بغيـر واسطة حـرف الجـرف أو بهـا أي بواسطة حرف الجر، ويـسمى أيـضا ظرفا لغوا إذا كان عامله مـذكورا أو مستقرا إذا كـان مـع الاسـتقرار أو الحصول مقدرا.	وظيفي
المفعول فيه	ما فعل فيه فعل مذكور لفظا أو تقديرا.	وظيفي
المفعول له	هو علة الإقدام علـى الفعـل، نحـو: ضربته تأديبا له.	دلالي تمثيلي
مفعول ما لم يـسم فاعله	هو كل مفعول حذف فاعله وأقيم مقامه.	وظيفي
المفعول المطلق	هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه أي بمعنى الفعل.	دلالي
الممدود	ما كان بعد الألـف همـزة؛ ككـساء ورداء.	شكلي تمثيلي
المنادى	هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا.	دلالي وظيفي
المنسوب	هو الاسم الملحق بآخره يـاء مـشددة	شكلي تمثيلي

	مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث، نحو:بصري وهاشمي.	
المنصرف	هو ما يدخله الجر مع التنوين.	شكلي
المنصوب بلا التي لنفي الجنس	هو المسند إليه بعد دخولها.	وظيفي
المنصوبات	هو ما اشتمل على علم المفعولية.	وظيفي
المنقوص	هو الاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضي.	شكلي تمثيلي
المنقول	كالفعل فإنه كان موضوعا لما صدر عن الفاعل كالأكل والشرب والضرب ثم نقله النحويون إلى كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة.	تمثيلي
المؤنث الحقيقي	ما بإزائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة. وغير الحقيقي ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة	دلالي تمثيلي تعريف بالضد وتمثيلي

	والأرض وغيرهما.	
المؤنث اللفظي	ما فيه علامة التأنيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء، أو تقديرا؛ وهو التاء نحو أرض تردها في التصغير نحو أريضة.	شكلي تمثيلي
الموصول	ما لا يكون جزءا تاما إلا بصلة وعائد.	وظيفي
الناقص	ما اعتل لامه كدعا ورمى.	شكلي
النحو	هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما.	وظيفي
النعت	تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا، وبهذا القيد يخرج مثل ضربت زيدا وإن توهم أنه تابع يدل على معنى لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه.	دلالي
النفي	هو ما لا ينجزم بلا وهو عبارة عن	وظيفي دلالي

	الإخبار عن ترك الفعل.	
النكرة	ما وضع لشيء لا بعينه كرجل وفرس.	دلالي تمثيلي
النهي	ضد الأمر، وهو قول القائل لمن دونه: لا تفعل.	بالضد وتمثيلي

الخلاصة: من خلال استعراضنا للتعريفات النحوية التي وردت في تعريفات الجرجـاني وتحليلها وموازنتها مع التعريفات الواردة عند النحويين المتقدمين، نلاحـظ عـددا مـن السمات البارزة التي اتسمت بها هذه التعريفات، يمكننا أن نجملها فيما يلي:

١) تتسم التعريفات النحوية عند الجرجاني بالإيجاز الذي يوازن فيـه بـين الجانـب الشكلي والدلالي للمصطلح النحوي.

٢) خلّص الجرجاني التعريفات النحوية من القيود المنطقية، إذ يتجاهل فـي أكثرهـا التعريف المنطقي بالجنس والفصل الذي يهدف إلى معرفة جوهر المعرّف وكنهه الثابت الذي لا يتغير، واهتم الجرجاني في تعريفاته بالعلاقات الخارجية المتغيرة في الحدود النحوية.

٣) مذهب الجرجاني في تعريفاته النحوية انتقائي إذ لا يأخذ من نحوي محـدد بـل يجمع بين أراء النحاة وأقوالهم ونادرا ما ينقل تعريفا بنصه عن نحوي معيّن بـل يجمع ما يذكره أكثر النحويين ويصيغه بأسلوبه الخاص ويميل أحيانا إلى النقل من

المفصل للزمخشري وذلك نجده في تعريفه لاسم الجنس والإعراب وتاء التأنيث والتوابع والحرف والفاعل والصفة واسم الفاعل.

٤) يكرر الجرجاني تعريف بعض المصطلحات النحوية؛ فيذكر المصطلح بطريقتين مختلفتين ويكرر معه نفس التعريف، ومن ذلك تعريف:(الإعراب والمعرب) و(التابع والتوابع) و(الاعتراض والجملة المعترضة) و(المنسوب والاسم المنسوب) وذلك يدل على عدم الدقة في عرض بعض المصطلحات المعرّفة.

٥) يذكر الجرجاني أكثر من تعريف للمصطلح الواحد، فيقول تعريفه كذا ... وقيل كذا..، مثلما نجد في تعريفه لعطف البيان: "و التابع الذي يجيء لإيضاح نفس سابقة باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة وقيل عطف بيان اسم غير صفة يجري مجرى التفسير "[١] وتعريف المتعدي:" المتعدي ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه وقيل هو ما نصب المفعول به "[٢] وهو بذلك يعرض أكثر من رأي للعلماء في تعريف المصطلح الواحد ولا يميل إلى جانب دون آخر.

---

(١) الجرجاني،التعريفات،ص١٩٥

(٢) السابق، ص٢٥٤

إن تحديد المصطلحات وضبط تعريفاتها ضرورةٌ تفرضها الحاجة العلمية والمنهجية والتربوية إلى حماية المصطلح ودلالته داخل المجال المعرفي الذي ينتمـــي إليـــه ومعلـــوم أن المصطلحات مفاتيح العلوم إذ تتطلب وضع حدود بـــارزة لهـــا تميزهـــا عـــن غيرهـــا مـــن المصطلحات، وتميّز كل مصطلح في مجاله. ومعرفة الحدود والتعريفات الدقيقة في علم مـــن العلوم توفر لطالب العلم الجهد والوقت في تحصيل العلم. وهي في الحقيقة أصل كل علم، فمن لا يحيط بها علماً لا يفلح في العلم الذي يطلبه.وما يلاحظ على التعريفات النحوية أنها متباينـــة وغير ثابتة ، فقلما نعثر على التعريف الجامع المانع رغم نضج العلم واســـتقلاله مـــن حيـــث مفاهيمه ومصطلحاته حيث يلاحظ أنها جاءت خاطئة أو متناقضة أو تصادفها بعض الاستثناءات ومن التعريفات النحوية ما تعلقت تعلقا كبيرا بالجانب المنطقي الأرسطي وبعضها يفتقـــر إلـــى الوضوح والدقة، وتختلف الحدود النحوية في التراث والمحدود واحد تبعا لاختلاف النحويين في الغرض من هذه الحدود، يقول الزجاجي: "كأن لكل فريق منهم غرضا في تحديده وقصده. فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ، فحدها من جهة تقرب عليه، ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة فحدّها على الحقيقة"(١). وقد تـــرك لنـــا النحويون المتقدمون عددا كبيرا من الحدود النحوية التي اختلفت وتنوعت لأسباب متعددة كمـــا ذكرالزجاجي، ولذلك جعلت هذا البحث دراسة لمفهوم الحدود والتعريفات وإشـــكالات الحـــدود النحوية في التراث ومدى تطورها مقارنة بالحدود النحوية في القرون الأولى من الهجرة ومن ثم حصرت الحدود النحوية في كتاب التعريفات للجرجاني وصنّفتها وحللتها انطلاقا من تعريفـــات النحويين المتقدمين على عصر الجرجاني، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها:

---

(١) الزجاجي،الإيضاح،ص٤٧

١) لم يعتنِ النحاة الأوائل كسيبويه والمبرد بالحدود النحوية إذ رتبوا موضـــوعاتهم النحويـــة على أساس ذكر المادة كاملة دون مصطلح واضح محدد ثم الدخول إلى الموضـــوع دون ذكر حد منطقي،وفي أكثر الأحيان يحدّون الباب النحوي بالمثـــال،أو ببيـــان التقـــسيمات مباشرة، وجاء بعد سيبويه طبقة من النحاة تأثروا بالأصـــول الفقهيـــة والمنطق،فـــأدخلوا المصطلحات الأصولية والمنطقية في حدودهم النحوية،وتفاوتوا في هذا التأثر فمنهم مـــن انغمس انغماسا شديدا في المنطق وأساليبه كالرمانيّ مثلا_ كمـــا يـــصفه أصـــحابه مـــن النحويين_ ، ومنهم من توسط في تأثره دون إفراط.وبقيت بعض الحدود النحوية كما هي في زمن سيبويه وصفية أو تمثيلية.

٢) أن الغرض من التعريف توضيح مفهوم المعرَّف وتمييزه عما عـــداه. ولا يحـــصل هـــذا الغرض إلاّ بمقاييس معينة، فتكون الألفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة لا إبهام فيها، فلا يصح استعمال الألفاظ الغريبة،أو الغامضة.

٣) من سمات التعريف الجيد أن يكون التعريف ملائماً للغرض الذي وضع مـــن أجلـــه،وأن يكون التعريف معقولاً بالنسبة للشخص الذي نقدم إليه التعريف ويعني ذلك أنه لا ينبغي أن يشتمل التعريف على ألفاظ لا تكون مفهومة عند المتلقي، وأن نصل في التعريف إلى أكبر قدر من الوضوح، وذلك بالتعريف الدقيق لخاصيات المفهوم.

٤) أن الوصول إلى حد جامع مانع كما يتطلب علم المنطق أمر عسير،والدرس النحوي أحيانا يستغني بالمثال فقط وليس في حاجة لمعايير المنطق الدقيقة، ولـــو اكتفـــى النحـــاة بحـــد المصطلح النحوي بحد شكلي جامع فقط لكان أدعى للوضوح،غير أن النحويين توهمـــوا

ضرورة الدقة الشديدة بالجمع والمنع في تحديد المصطلحات النحوية فـازدادت الحـدود غموضا وابتعدت عن دلالتها النحوية.

٥) كانت التعريفات النحوية وصفية تمثيلية في زمن سيبويه، ثم أخضعت للمقاييس المنطقية فمال بها بعض النحاة إلى التعقيد، وقد تفاوت النحويون في التأثر بالمقاييس المنطقية، فمنهم من انغمس انغماسا شديدا في المنطق وأساليبه، ومنهم من توسط في تأثره دون إفراط.

٦) خلّص الجرجاني التعريفات النحوية من القيود المنطقية، إذ يتجاهل في أكثرها التعريف المنطقي بالجنس والفصل، وقد تميزت تعريفاته بالإيجاز الذي يوازن فيه بين الجانب الشكلي وبين الجانب الدلالي للمصطلح النحوي.

٧) مذهب الجرجاني في تعريفاته النحوية انتقائي إذ لا يأخذ من نحوي محدد بل يجمع بين أراء النحاة وأقوالهم ونادرا ما ينقل تعريفا بنصه عن نحوي معيّن بل يجمع ما يذكره أكثر النحويين ويصيغه بأسلوبه الخاص، ويذكر أحيانا أكثر من تعريف للمصطلح الواحد؛ وبذلك يجعل المجال مفتوحا أما المتلقي في اختيار التعريف الذي يناسبه.

٨) عند وضع كتب المقررات النحوية ينبغي انتقاء التعريفات التي تناسب التلاميذ الذين توجه إليهم هذه التعريفات، ومن أفضل التعريفات؛ التعريفات الوظيفية والشكلية التي تشير إلى البناء والعلاقات.

ولا يفوتني في خاتمة هذا البحث أن أذكر أن دراستي في الحدود النحوية في التراث جزء لن يكتمل إلا بدراسة التعريفات النحوية في المقررات المدرسية وكتب النحو التعليمي التي

أرجو أن يقيض الله لها الباحثين المختصين في المناهج وكتب التعليم المدرسـي إذ تفتقـر التعريفات النحوية في المقررات التعليمية إلى الدقة والوضوح.

المراجـــــــع

١) الأُبذي(شهاب الدين)والفاكهي(جمال الدين)،كتابان في حدود النحو،تح.علي توفيق الحمد،دار الأمل،الأردن(إربد)،١٩٨٨م

٢) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط ، تح: مجمع اللغة العربية دار الدعوة (استانبول) ،١٩٨٩م

٣) ابن أبي هاشم(عبد الواحد بن عمر بن محمد)، أخبار النحويين،تح. مجدي فتحـــي السيد، دار الصحابة للتراث (طنطا)ط١ ١٤١٠هــ

٤) ابن الحاجب(جمال الدين أبو عمـــرو عثمــــان بـــن عمــــر)،الـــشافية فـــي علـــم التصريف،تح.حسن العثمان،لمكتبة المكية(مكة)،ط١،١٤١٥هــ

٥) ابن النديم(أبو الفرج محمد بن إسحاق)،الفهرســـت، دار المعرفـــة (بيـــروت)ط١، ١٣٩٨هــ

٦) ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير في علم الأصـــول، دار الفكـــر (بيـــروت) ١٤١٧هــ

٧) ابن تيمية(أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام)، الرد على المنطقيـــين دار الفكـــر اللبناني ،(بيروت) ط١، ١٩٩٣م

٨) ابن تيمية(أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام،مكتبة ابن تيمية (القاهرة) ، ط٣، ١٤٠٣هــ

٩) ابن تيمية(أحمد عبد الحليم الحراني)، كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإســـلام ،تـــح.

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية،(القاهرة)ط٢،دت.

١٠) ابن جني (أبو الفتح عثمان) ،الخصائص،تح. محمد علي النجار،عالم الكتب (بيروت) ط٢،(دت.)

١١) ابن جني، (أبو الفتح عثمان) اللمع في العربية،تح. فائز فارس،دار الكتب الثقافية(الكويت) ١٩٧٢م

١٢) ابن حجر(أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي)، الإصابة في تمييز الصحابة،تح. علي محمد البجاوي،دار الجيل (بيروت)ط١، ١٤١٢هـ

١٣) ابن حزم، (علي بن أحمد الأندلسي)، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث (القاهرة) ط١ ، ١٤٠٤هـ

١٤) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي)،مقدمة ابن خلدون،دار القلم (بيروت)ط٥، ١٩٨٤م

١٥) ابن رشد (محمد بن أحمد) رسائل ابن رشد الفلسفية، تح. د. رفيق العجم،دار الفكر اللبناني (بيروت) ط١، ١٩٩٤م

١٦) ابن زرعة (ابوعلى عيسى بن اسحاق)، منطق ابن زرعة ، تح د. جيرار جيهامي ود.رفيق العجم ، دار الفكر اللبناني (بيروت) ط١، ١٩٩٤م

١٧) ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل) ، المحكم والمحيط الأعظم ، تح . عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية (بيروت) ط١ ٢٠٠٠م

١٨) ابن عصفور(علي بن مؤمن)،المقرَّب،تح.أحمد الجواري وعبد الله الجبوري،مطبعة العاني(بغداد)ط٣، ١٩٨٦م

١٩) ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر (سوريا)١٤٠٥هـ

٢٠) ابن فارس(أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة،تح. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل (بيروت) ط٢ ، ١٤٢٠هـ

٢١) ابن قاسم (عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم المالكي)، شرح كتاب الحدود للأبدي،تح. المتولي الدميري،(مصر) ١٤١٣ه.

٢٢) ابن كثير(إسماعيل بن عمر)،البداية والنهاية،مكتبة المعارف(بيروت)دت.

٢٣) ابن مالك(جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله)،تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،تح.محمد كامل بركات،دار الكتاب العربي،(مصر)١٣٨٧هـ

٢٤) ابن مالك،(جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ،تح.عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني (بغداد) ١٣٩٥هـ

٢٥) ابن منظور (محمد بن مكرم الأفريقي المصري)،لسان العرب، دار صادر (بيروت)ط ١،١٩٥٥م.

٢٦) ابن هشام(أبو محمد عبد الله جمال الدين)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح. محمد محيى الدين عبد الحميد،(القاهرة)ط١٠ ، ١٣٨٣هـ

٢٧) ابن هشام(أبو محمد عبد الله جمال الدين)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح. محمد محيى الدين عبد الحميد،(القاهرة)ط١٠ ، ١٣٨٣هـ

٢٨) ابن هشام(جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل(بيروت) ط٥، ١٣٩٩هـ

٢٩) ابن هشام(عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري)، شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تح. عبد الغني الدقر،الشركة المتحدة للتوزيع (سوريا)ط١، ١٤٠٤هـ

٣٠) ابن يعيش(موفق الدين)،شرح المفصل،عالم الكتب،(بيروت)دت.

٣١) أبو القاسم الشافعي (علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله)،تاريخ مدينة دمشق،تح . محب الدين العمري ، دار الفكر (بيروت)ط١، ١٩٩٥م

٣٢) أبو عبيدة (معمر بن المثنى)،مجاز القرآن، تح. فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، (القاهرة) ١٩٥٤م

٣٣) أبو عمرو(عثمان بن سعيد الداني)، المحكم في نقط المصاحف،تح. د. عزة حسن، دار الفكر (دمشق)ط٢،١٤٠٧هـ

٣٤) أبو هلال العسكري ،(الحسن بن عبد الله بن سهل)، الفروق اللغوية، مكتبة القدس (القاهرة) ط١ ، ١٣٥٣هـ

٣٥) الأثري (عبد الكريم بن مراد) ، تسهيل المنطق ، الجامعة الإسلامية(المدينة المنورة) ط٢، ١٤٠٢هـ

٣٦) أحمد أمين، ضحى الإسلام،دار الكتاب العربي،(بيروت)ط١ ، ٢٠٠٥م

٣٧) الأخضري، (الصدر بن عبد الرحمن) السلم في علم المنطق ، تح : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف (بيروت) ط١، ١٤٢٠هـ

٣٨) أدورد فنديك،اكتفاء القنوع بما هو مطبوع،دار صادر(بيروت)ط١٨٩٦،١م

٣٩) أرخصيص(عبد السلام): "إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة"،مجلة اللسان العربي،(الرباط)،ع٤٦، ١٩٩٨م

٤٠) أرسطو،سلسلة علم المنطق،تح. د. فريد جبر، دار الفكر اللبناني(بيروت) ط١

١٩٩٩م

٤١) الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة،تح. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي (بيروت) ط١، ٢٠٠١م

٤٢) الأصبهاني (أبو الفرج علي بن الحسين)،الأغاني ، تح. علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر(لبنان)ط١،دت.

٤٣) الأنصاري (أبو يحيى بن زكريا) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تح.د.مازن المبارك ،دار الفكر المعاصر (بيروت)ط١٤١١،١هـ

٤٤) البخاري(محمد بن إسماعيل أبو عبدالله)، الجامع الصحيح المختصر،تح. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير،(بيروت)ط٣، ١٤٠٧هـ

٤٥) البطليوسي(عبد الله بن السيد)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي،تح.حمزة عبدالله النشرتي،دار المريخ(الرياض)ط١، ١٣٩٩هـ

٤٦) البعيمي (إبراهيم بن سليمان)،رسالة في الحدود النحوية المنسوبة لأبي الفضل القاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني،عالم المخطوطات والنوادر،مج٧،ع٢،(رجب-ذو الحجة١٤٢٣هـ)

٤٧) بن عثمان، (طالب): علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية. ضمن تأسيس القضية الاصطلاحية، بيت الحكمة (تونس) ١٩٨٩م

٤٨) بوخاتم(مولاي على)،مصطلحات النقد العربي السيميائي الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب (دمشق) ٢٠٠٥م

٤٩) التبريزي، ديوان الحماسة،دار القلم(بيروت) دت.

٥٠) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) ، البيان والتبيين، تح: فوزي عطوي ، دار صعب(بيروت) ،١٩٦٨م

٥١) جان وكلود ديبوا: التعريف في المعجم الترادف والتـرادف الجُملِي،ترجمـة: محمد البكري، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية،(الرباط) ع/٤ ٢٠٠٣م

٥٢) الجرجاني (الشريف بن محمد بن علي)، التعريفـات،تح.محمـد الأبيـاري،دار الكتاب العربي(بيروت)ط١ ١٤٢٣هـ

٥٣) الجمحي(محمد بن سلام) ،طبقات فحول الشعراء،تح. محمود محمد شـاكر،دار المدني (جدة)ط١، ١٩٩٥م،

٥٤) الجوزي(عبد الرحمن بن علي بن محمد)، المنتظم في تاريخ الملوك،دار صادر (بيروت)ط١، ١٣٨٥هـ

٥٥) الجيلالي(حلام) ، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة ، اتحاد الكتـاب العرب (دمشق) ط١ ، ١٩٩٩م

٥٦) حجازي(محمود فهمي): الأسس اللغوية لعلـم المـصطلح، مكتبـة غريـب(القاهرة)ط١، ١٩٠٥م

٥٧) الحديدي،(إيناس كمال) ، المصطلحات النحوية في التراث النحوي،دار الوفـاء (الإسكندرية)ط١ ،٢٠٠٥م

٥٨) الحلواني(محمد خير)،المفصل في تاريخ النحو العربـي قبـل سيبويه،مؤسـسة الرسالة،(بيروت)١٣٩٩هـ

٥٩) الخثران(عبد الله بن حمد)،مراحـل تطـور الـدرس النحـوي،دار المعرفـة الجامعية،(الاسكندرية)ط١، ١٩٩٣م

٦٠) خطابي (محمد) ، المادة المصطلحية الحديثة في "المعجم المفصل في الأدب"لمحمد التونجي، مجلة اللسان العربي، (الرباط) ،ع٤٦/ ١٩٩٨م

٦١) خطابي (محمد)، المعجمات الأدبية العربية الحديثة (١٩٧٤-١٩٩٦): دراسةتحليلية نقدية للمصطلح والمفهوم، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية (الرباط)ع٤/ ٢٠٠٣

٦٢) الخليل بن أحمد ، العين ، تح: د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي ،دار ومكتبة الهلال،(بيروت)دت.

٦٣) الخوارزمي(أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف)، مفاتيح العلوم، دار الكتب العلمية (بيروت)ط١، دت.

٦٤) الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر)،مختار الصحاح، تح. محمود خاطر، مكتبة لبنان (بيروت) ط١،١٤١٥هـ

٦٥) رشوان (محمد مهران) ، المدخل إلى المنطق الصوري ، دار قباء (القاهرة) ،ط١، ١٩٩٨م

٦٦) الرماني (علي بن عيسى)،الألفاظ المترادفة،تح.محمود الشنقيطي،مطبعة الموسوعات(القاهرة)ط١ ،١٣٢١هـ

٦٧) الرماني(أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله)، رسالة الحدود،تح. إبراهيم السامرائي،دار الفكر،(عمان) ١٩٨٤م

٦٨) زادة(عبد اللطيف بن محمد رياض)،أسماء الكتب،تح.محمد التونجي،دار الفكر (دمشق)ط٣، ١٩٨٣م

٦٩) الزبيدي (أبو بكرمحمد بن الحسن الأندلسي)، طبقات النحويين واللغويين،تح.

محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،(القاهرة) ط٢، ١٩٨٤م

٧٠) الزبيدي،(محمد مرتضى الحسيني) تاج العروس من جواهر القــاموس، تــح: مجموعة من المحققين، دار الهداية(بيروت)، ١٣٨٥هـ

٧١) الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) : الإيضاح في علل النحو ، تح:د . مازن المبارك .دار النفائس(بيروت) ، ط٥ ، ١٤٠٦هـ

٧٢) الزركشي (در الدين محمد بن بهادر بن عبد الله) ، البحر المحيط فــي أصــول الفقه، تح. د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية (بيروت) ط١ ، ١٤٢١هـ

٧٣) الزمخشري(أبو القاسم محمود بن عمر) ،المفصل في صــنعة الإعــراب ،تح. علي بو ملحم،مكتبة الهلال(بيروت)ط١، ١٩٩٣م

٧٤) السبكي،(تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكــافي)، رفــع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تح.علي محمد معوض، عالم الكتب (بيروت) ط١٤١٩،١ هـ

٧٥) السراج(أبو بكر محمد بن سهل) ،الأصول في النحو،تح. عبد الحسين الفتلــي ، مؤسسة الرسالة (بيروت)ط٣، ١٤٠٨هـ

٧٦) السعدي(موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يــونس)،عيــون الأنباء في طبقات الأطباء،تح.نزار رضا، دار مكتبة الحياة (بيروت)د.ت

٧٧) سماعنه(جواد حسني)، المعجم العلمي المختص، المنهج والمــصطلح، نــدوة:" إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبل توحيده وإشــاعته " المنعقدة بدمشق : ٢٥-١٩٩٩/١١/٢٨م

٧٨) السمعاني (أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار)، قواطع الأدلــة فــي

الأصول، تح. محمد حسن إسماعيل الشافعي،دار الكتب العلمية (بيروت) ط١ ، ١٤١٨هـ

٧٩) سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، الكتاب ،دار الجيل ، تح: عبد السلام محمد هارون،(بيروت) ط١ ، ١٩٧٣م

٨٠) السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين)، معجم مقاليد العلوم ، تح. أ.د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب (القاهرة)ط١،٢٠٠٤م

٨١) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،تح. محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية (لبنان / صيدا)دت.

٨٢) السيوطي (جلال الدين)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها،تح. فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية(بيروت)ط١، ١٤١٨هـ

٨٣) السيوطي (جلال الدين)،سبب وضع علم العربية،تح. مروان العطية،دار الهجرة(بيروت)ط١،١٤٠٩هـ

٨٤) السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية (مصر)،دت.

٨٥) الشافعي(محمد بن إدريس أبو عبد الله)، الأم،دار المعرفة (بيروت) ط٢ ، ١٣٩٣م

٨٦) الشافعي(محمد بن درويش بن محمد الحوت)، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب،تح. مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية(بيروت)ط١، ١٤١٨ هـ

٨٧) الشلوبيني(أبو علي عمر بن محمد)،التوطئة،تح.يوسف أحمد المطوع، مطابع

سجل العرب، ١٤٠١هـ

٨٨) الصبان(محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المطبعة الشرقية(المنامة)،دت.

٨٩) صليبيا (جمال) ،المعجم الفلسفي ،دار الكتاب اللبناني، (بيروت) ،ط١ ،١٩٧١م

٩٠) الطنطاوي (محمد) ،نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،عالم الكتب،ط٢ ، ٢٠٠٥م

٩١) عباس حسن ،النحو الوافي (مصر)ط٥،دت.

٩٢) عبد الرحمن الحاج صالح، تأثير النظريات العلمية اللغوية المتبادل بين الشرق والغرب: إيجابياته وسلبياته، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة / ع ٩٦

٩٣) عبد اللطيف محمد العبد،موسوعة المفاهيم،-http://www.islamic council.com/mafaheemux/٢٥/٥٠asp.

٩٤) العكبري ،(أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، مسائل خلافية في النحو، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، (بيروت)، ١٩٩٢م

٩٥) العكبري(أبو البقاء عبد الله بن الحسين)،اللباب في علل البناء والإعراب،تح،عبد الإله النبهان،دار الفكر(دمشق)،ط١، ١٤١٦هـ

٩٦) الغزالي (أبو حامد)، معيار العلم ،تح. د.سليمان أبو الدنيا،دار المعارف (مصر)ط١، ١٩٦١م

٩٧) فاخر(علي محمد)،شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي،مطبعة السعادة(المنصورة)ط١، ١٩٩٠م

٩٨) الفارسي(أبو علي الحسن بن أحمد) ،الإيضاح العضدي،تح.حسن شاذلي فرهود،دار العلوم،ط٢ ، ١٤٠٨هـ

٩٩) الفاكهي(جمال الدين عبد الله بن أحمد)، شرح الحدود النحوية،تح.د.محمد الطيب الإبراهيم،دار النفائس(بيروت) ط١، ١٤١٧هـ

١٠٠)فليماير (سالي) وآخرون ، قاموس اكسفورد الحديث ، ١٩٩٨م

١٠١)الفيروز آبادي.(محمد بن يعقوب) ،القاموس المحيط،مؤسسة الرسالة (بيروت)ط:١،دت.

١٠٢)الفيروزابادي(محمد بن يعقوب)،البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة،تح.محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي(الكويت)ط!،١٤٠٧هـ

١٠٣)القاسم(محمد)،"سيبويه"،http://www.islamonline.net/iol-rabic/dowalia/mashaheer-Aug-٢٠٠٠/mashaheer-٤.asp.

١٠٤)القاسمي (علي)، مقدمة في علم المصطلح،مكتبة النهضة المصرية،(القاهرة)ط٢ ،١٩٨٧م

١٠٥)القاسمي(علي)،" إشكالية الدلالة في المعجمية العربية" مجلة اللسان العربي،(الرباط) ع/٤٧ ، ١٩٩٨م

١٠٦)القسطنطيني(مصطفى بن عبدالله الحنفي)،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط١،١٤١٣هـ

١٠٧)القلقشندي(أحمد بن علي بن أحمد الفزاري)،صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تح.عبد القادر زكار ، وزارة الثقافة (دمشق)ط١، ١٩٨١م

١٠٨)القوزي(عوض محمد)، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،عمادة شؤون المكتبات،(الرياض)ط١، ١٤٠١هـ

١٠٩)القونوي(قاسم بن عبد الله بن أمير علي) ، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ

المتداولة بين الفقهاء، تح. د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء (جـدة) ط١، ١٤٠٦هـ

١١٠)الكتاني (محمد بن جعفر) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة،تح.محمد الزمزمي ، دار البشائر الإسلامية(بيروت)ط١، ١٤٠٦هـ

١١١)لحسن(توبي) :" التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية" مجلة اللسان العربي،(الرباط) ،ع٤٨/ ١٩٩٩

١١٢)المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)،المقتضب،تح. محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب(بيروت)ط١،دت.

١١٣)مجموعة مؤلفين،الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر ، (الرياض)، ط٢ ـ ١٤١٩هـ

١١٤)محمود (إبراهيم كايد) :"المصطلح ومشكلات تحقيقه" مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب،(دمشق) العدد٩٧، السنة الخامسة والعشرون ، رمضان ١٤٢٦هـ

١١٥)المرعشلي(محمد عبد الرحمن)،كتاب التعريفات للجرجاني،دار النفائس،(بيروت)ط١، ١٤٢٤هـ

١١٦)المسدي (عبد السلام) ، قاموس اللسانيات، الدار العربية، (تونس) ١٩٨٤

١١٧)مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤١٣هـ

١١٨)الملخ (حسن خميس)، التفكير العلمي في النحو العربي،دار الشروق (عمّان) ،ط١ ، ٢٠٠٢م

١١٩)المناوي (محمد عبد الرؤوف) ، التوقيف على مهمات التعاريف، تح. د. محمد رضوان الداية، دار الفكر (بيروت)ط١، ١٤١٠هـ

١٢٠)منى أبو زيد،موسوعة المفاهيم،-http://www.islamic council.com/mafaheemux/٢٥/٣١asp.

١٢١)نقوري(إدريس): "المصطلح العلمي بين التأصيل والتجديد" ،مجلة اللسان العربي،(الرباط) ع /٤٦،١٩٩٨م

١٢٢)نكري(عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تح. حسن هاني فحص،دار الكتب العلمية (بيروت) ط١، ١٤٢١هـ

١٢٣)هليل (محمد حلمي): نحو خطة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص، مجلة المعجمية. ع. ١٩٩٢/٨.

١٢٤)هليل(محمد حلمي) :"دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي"، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية،وقائع ندوة جهوية،(الرباط) ١٩٨٧م

١٢٥)الهندي(علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال،تح. محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية (بيروت)ط١، ١٤١٩هـ

١٢٦)الياسري(علي مزهر)، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه،الدار العربية للموسوعات(بيروت)ط١، ٢٠٠٣م

١٢٧)Black(Max):Critical Thinking. An Introduction to Logic and Scientific Method. New York): Prentice Hall ,١٩٤٦

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**